



قاسيون

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

www.kassiounpaper.com

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد الكتروني: general@kassioun.org

شتاء اللاجئين الكارثي سياحة وابتزاز

[11]



الاقتصادية

سلوك موسكو ورسالتها

بعيداً عن المهاترات السياسية الضيقة والمواقف المعلقة المسبقة، ولكن وسط تزايد تعدد و«ضبابية» المشهد السوري مؤقتاً، ماذا يمكن خلف مجمل السلوك الدبلوماسي والعسكري الروسي فيما يتعلق بسورية؟ ولماذا تعلن موسكو هدنات متصلة في حلب؟ ولماذا تشدد على ضرورة الإفصاح في المجال لخروج المدنيين؟ ولماذا تشدد على ضرورة الالتزام قدر المستطاع بمراعاة العناصر الضرورية كلها ذات الصلة، مثل الإغاثة والمساعدات وحماية السكان وتطبيق كل ما له علاقة بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني؟ ولماذا تبدو متمسكة باتفاقها «الخماسي» مع واشنطن حول سورية؟ ولماذا تدعو إلى تعاون جدي ومشارك في مواجهة الإرهاب، بعيداً عن استخدامه كوسيلة أو ذريعة أو شناعة من أي طرف كان، كل لغاياته؟ ولماذا تشدد - بشكل شبه منفرد مؤخراً - مع الأطراف المحلية والإقليمية والدولية على أن الحل السياسي على أساس مختلف القرارات والبيانات الدولية ذات الصلة، بما فيها جنيف 1 و2254، هو المخرج الوحيد من الأزمة، التي لا حل عسكرياً صرفاً لها، وأن الإرهاب والإرهابيين، وداعميهم، من أطراف الصراع المتعددة، هم من يبعدون أجل إطلاق ذاك الحل؟

إن ترابط مختلف عناصر هذا السلوك يؤكد على: أن الأولوية من وجهة نظر روسيا هي للحل السياسي الذي يحافظ على سورية كوحدة جغرافية سكانية واحدة، وأن إجراءاتها العسكرية المختلفة، بما فيها حتى «استعراض» القوى في بحور العالم وصولاً إلى الشواطئ السورية، هي في خدمة الوصول إلى ذاك الحل وإنجاحه، ولا شيء غير هذا، وأن ذلك هو موقف روسي ثابت لا تراجع عنه.

وعملياً، فإن ثبات هذا السلوك ووضوح غاياته من منظور موسكو - رغم البرود الاحتوائي لمختلف الخصوم الذي يعتريه أحياناً - هو ما يضطر بقية الأطراف المتورطة في الصراع السوري للبقاء عند تخومه المختلفة، مع امتلاك هوامش للمناورة والمماطلة بالطبع. ولكن متى كانت واشنطن وحلفاؤها تذهب - مضطرة - إلى إدانة بعض ممارسات المسلحين، في تطور غير مسبوق في سياق الكارثة السورية؟

على المقلب الآخر، تدفع محصلة السلوك الأمريكي نتيجة تصارع المصالح والمراكز المختلفة في داخل الولايات المتحدة بواشنطن نحو الانحسار بالزاوية أكثر..! حقيقة أنهم أعطوا للروس وعداً لم ينفذوها، تبين أن الصعوبة لا تكمن في إمكانية أو عدم إمكانية فصل المسلحين المدعومين من واشنطن عن جبهة النصرة وغيرها من التنظيمات المصنفة إرهابية، ولا في إمكانية قيام محاربة مشتركة لهذه التنظيمات، بل في غياب الإرادة الأمريكية لتحقيق ذلك أساساً، بما يعني تبديد الأوهام والرهانات المختلفة، من أي طرف كان، على احتمال وجود دور أمريكي إيجابي، مع تحول الحكومة الأمريكية عملياً إلى معيق سافر للحل السياسي. وهذا ما يؤكد حقيقة السلوك الأمريكي ووعوده الخلبية طيلة الفترة المنصرمة لبعض القوى الإقليمية أو السورية، على اعتبار أن المماطلة الأمريكية إنما تعد أحد أبرز أسباب الحفاظ على البيئات الضرورية لنمو الإرهاب وتمده، وهي مماطلة مقترنة برغبة ومصالح الأوساط الفاشية الأمريكية. وهذا يعني مجمله: أن ثبات مواقف موسكو ووضوحها يحاصران الأمريكيين في زاوية الدعم العلني للإرهاب، في حين يبرهن الأمريكيون على ذلك، حتى الآن..!

في المحصلة، ووسط محاولات التعطيل الأمريكية المؤقتة، فإن رسالة موسكو، الكاملة خلف سلوكها على المستويات المختلفة، هي واضحة للخصوم والحلفاء على حد سواء: ينبغي بذل الجهود كلها الكفيلة بتسهيل وتيسير الانتصار في معركة الحل السياسي، وليس أية معركة أخرى. وأن الهدنات بهذا المعنى، هي معارك سياسية يجري كسبها تحضيراً للمعركة الأكبر: معركة الحل السياسي المستند إلى القرارات الدولية، التي أسهمت موسكو إلى حد كبير في صياغتها وبلورتها، وإلى التوازنات الداخلية والإقليمية والدولية الجديدة، ولكن بما يفتح الباب جدياً أمام إطلاق التغيير السوري المطلوب.

شؤون اقتصادية



الرفع الخامس لأسعار
الإسمنت في 2016؟!

14

شؤون اقتصادية



وجه الشبه
السوري - الألمان!

12

شؤون محلية



إبداع حكومي..
«الموز بدل القطع»!

08

ملف «سورية 2016»



الموصل - الرقة:
تحرير أم تحريك؟

05

كذبة الشواغر وحقيقة «البريستيج»



ما عليك إلا أن تتجول في أسواق بيع الألبسة الرئيسية في دمشق حتى تكتشف الكم الهائل من الإعلانات على واجهات المحلات، التي تطلب عمالاً من اختصاص مدير صالة بيع وحتى «الحويص»، وخاصة تلك المحلات التي تمثل الماركات، أو التي تدعي تمثيلها.

طقوس «البريستيج» المقدسة

لقد أجمع الذين سألناهم من الباعة والمديرين على أن الهدف الأول من مضمون هذه العملية «المسرحية» هو خلق العصا التي تبقى بيد صاحب العمل ليلوح بها في وجه عماله، تفادياً لأية مطالبة بزيادة على الأجور أو تخفيض ساعات العمل أو تحسين شروطه على أقل تقدير، هذا من جهة، ولإستبدال أصحاب الأجور العالية من بين العاملين لديه بأخرين جدد عرضوا قوة عملهم من خلال الطلبات بسعر أقل، وأما من حيث الشكل فهذه الشركات تحب «البريستيج» وعرض العضلات، وما بين المناقشة على اليد العاملة الأرخص، وعلى مظاهر «البريستيج» المقدسة، تضع حقوق عمالنا وتجرح كرامتهم، فهل بعد الله من وكيل؟

هنا؟ وكأنما بالأمر مناقصة، أي أن الشركة ستوظف حتماً العرض الأقل من بين جميع العروض المقدمة، وطبعاً أتمت الفتاة كتابة الطلب وسلمته للمدير، والذي بدوره وضعه بلا مبالاة واضحة فوق دسنة من تلك الأوراق «أعلى من بلوكة عال 15» وقال لها سنتصل بك خلال يوم أو يومين ريثما يتم دراسة طلبك من قبل الشركة.

لا شواغر أبداً والإعلان مستمر
حرضتنا تجربتنا مع الفتاة الباحثة عن عمل على لملمة التفاصيل من هنا وهناك، وعلمنا بأن هذه المحلات جميعها لا يوجد بها شواغر قطعاً فالراغبين في العمل كثر، والطلبات المقدمة بالعشرات يومياً، فهل يعقل بأن هذا الشاغر «الوهمي» لم يملأ خلال أشهر نشر الإعلانات؟ إذا ما الهدف منها؟..

وعامة، من الفحامة والقصاع إلى الصالحية وسوق الحمراء، فما قصه هذه الإعلانات، وهل حقاً قد من الله على شبابنا بمئات الشواغر التي تنتظر مالاها بهم؟.

مناقصة عرض أسعار على قوة العمل

لمعرفة حقيقة هذه الظاهرة دخلنا مع إحدى الفتيات الراغبات في العمل، فاستقبلها مدير الصالة وطلب منها أن تملأ ورقة طلب وظيفة فيها الكثير من الأسئلة والبيانات، وما يلفت الانتباه ويجب التوقف عنده هو السؤال الخبيث التالي: ما هو الراتب الذي تتوقعينه؟ أو ما هو الراتب الذي ترغبين بالحصول عليه؟ عند هذا السؤال بالذات يرتبك مقدمو طلبات التوظيف جميعهم، كما فهمنا من الموظفين أنفسهم، فأى سؤال

هاشم يعقوبي

إعلانات الشواغر بالمئات

قد يتخيل المرء إذا ما قصد شارع الشعلان الرئيسي بأن إعلانات الطلب على العمال، الملتصقة على محلات بيع الألبسة بمختلف أصنافها، وبمكان بارز وخط واضح تدل على شواغر تقدر بالعشرات، فالإعلان فيه من الوضوح ما يدل على ذلك، مثال على ذلك صيغة الإعلان لأحد محلات الماركات: «يلزمنا مدير صالة ذو خبرة، موظفون أو موظفات باعة في كافة الأقسام، يلزمنا موظف صندوق وشاب صغير والخ». بالإضافة ربما يظن قارئ الإعلان، بأن هذه الظاهرة بوجود شواغر، بأن هذه الأسواق، لكن جولة أخرى على باقي أسواق دمشق سيرى بأنها منتشرة

تسريح وسلب المكاسب!

فادي نصري

لا طبيعة عمل ولا هم يحزنون

يبليغ عدد عمال الحدائق في دمشق 3104 عامل دائم ومؤقت، بالإضافة إلى 173 عاملاً موسمياً، ليصبح المجموع 3277 عامل، وقد جرى تسريح 173 عامل موسمي بعد انتهاء عقودهم، واستشهد العشرات منهم أثناء أدائهم لعملهم خلال الأزمة.

تعرضت هذه الفئة من العمال للكثير من الإجحاف والحرمان وسلب الحقوق، فقد حرموا من بدل اللباس، كم تم الهجوم على تعويض طبيعة العمل تدريجياً، والتي كانت تبلغ 100% وقد خفضت بين عامي 2011 - 2013 إلى 75% وأعيد تخفيضها إلى 65% لتصل في النهاية إلى 35% عام 2015.

كما اختفت الوجبة الغذائية الوقائية «بيض وحليب» منذ عام 2011، واختفت أيضاً الحوافز التي كانت بنسبة 40% و50% من الراتب، وكذلك عمال الفئات الثالثة والرابعة والخامسة، ومما يزيد الطين بلة التأمين الصحي المتردي، حيث يخضع هذا الأخير للمحسوبيات «الوساطات» لدى طبيب المستوصف،

عمال الحدائق يعانون

عنباً إضافياً بسبب التسريح التعسفي منذ بداية الأزمة، فقد سرحت أعداد كبيرة منهم بعد انتهاء عقودهم بشكل نهائي، على الرغم من النقص الشديد في أعداد عمال هذا القطاع، مما يعكس حجم الفساد والمحسوبيات المتفشية، كما يوجد من يقبض راتبه بشكل كامل دون أن يتواجد في عمله، حيث يعمل جزء منهم في فلل تابعة لبعض المسؤولين.



وتبقى تلك الحالات كلها غير المفهومة والمستهجنة برسم المحافظة، وعليه فأمام هذا الواقع والحقائق على الأرض، يجب الضغط باتجاه وجوب منح عمال الحدائق تعويض طبيعة العمل المناسب، وإعادة المصروفين من الخدمة والمسرحين، وتوحيد شركات التأمين الصحي تحت مظلة المؤسسات العامة السورية للتأمين، ورفع سقف المعالجة السنية وشمول عائلات العمال بالتأمين الصحي، وتثبيت العمال المؤقتين، وتأمين الوجبة الغذائية لهم، وتأمين بدل اللباس وليس ذلك على الحكومة بعسر، إن أرادت!

وكان في السابق على سبيل المثال: يحق للعامل إجراء علاج لأسنانه مرتين في العام، واليوم لا يحق له إلا مرة واحدة، في ظل تراجع الحكومة المستمر عن دورها الاقتصادي الاجتماعي وتجريد العمال من مكتسباتهم وبدء اختفاء حق الطبابة العمالية شيئاً فشيئاً.

هل ذلك على الحكومة بعسر؟

رغم تراكم هذه المطالب كافة، وطرحها في المؤتمرات النقابية، ما زالت الجهات الحكومية تصمّ أدائها عن مجموع الأصوات تلك، وتتغاضى عن حالات الفساد الإداري والوظيفي، فلا يعقل أن يشتغل عمال و«يفيش» آخرون!.

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



آلاف العمال بلا نقابات؟

المدن الصناعية التي شيدت خلال العقدين السابقين كانت نقلة نوعية من حيث تجميع الصناعات بمختلف أنواعها وأحجامها، حيث لعبت هذه المدن دوراً مهماً في توظيف العديد من الصناعات، وتشغيل عدد كبير من العمال الموصوفين صناعياً، باعتبار التكنولوجيا الصناعية المتقدمة تحتاج إلى عمال مكتسبين للمهارات والخبرات، مثل الصناعات الهندسية والكيميائية ومواد البناء على مختلف أصنافها.

ويكمن أن نشير إلى أهم مدينة صناعية من تلك المدن التي أقيمت، مدينة عدرا الصناعية، التي تضم وفق إحصاء حتى عام 2016 ما يقارب الـ 630 شركة صغيرة ومتوسطة وكبيرة، يعمل بها آلاف العمال والمهندسين، والجميع خاضع لقانون العمل 17، حيث تتراوح تلك الشركات في تطبيق القوانين على عمالها، وخاصة تسجيل العمال في التأمينات الاجتماعية بأجرهم الحقيقي الذي يتقاضونه، والأغلبية منهم لا يخضعون للضمان الصحي، والعديد من الشركات ليس لديها نظام الأمن الصناعي والصحة والسلامة المهنية، وهذا يعني تعرض العمال العاملين في الصناعات التي تنتج عوادم خطرة للأمراض المهنية وإصابات العمل، كون الرقابة على هذه المعامل شبه معدومة ولا توجد إحصائيات فعلية لعدد الإصابات، أو دراسة للأمراض المهنية التي يتعرض لها العمال في الصناعات المختلفة.

أمام هذا الواقع العمالي، ما هو دور النقابات في تأمين شروط العمل الصحيحة المفترض أن يعمل بها العمال؟ وأيضاً حقوقهم التأمينية ومستوى أجورهم المفترض تناسبه مع الحد الأدنى لمستوى المعيشة كما هو مفترض لجميع العمال، سواء في القطاع العام أو الخاص؟

التنظيم النقابي كيف سيعمل من أجل الوصول إلى أغلبية العمال ليكونوا في إطار التنظيم النقابي على أساس الصناعات التي يعملون فيها؟

ما هي الخطوات المطلوبة من أجل التعريف بالتنظيم النقابي ومهامه، والحقوق التي سيقدمها للعمال بالقضايا المختلفة، كي يتحول التنظيم النقابي بالنسبة للعمال المرجعية التي يستندون إليها لتحصيل حقوقهم وتطويرها، مع تطور متطلبات الحياة وتعقدتها؟

لقد قامت بعض النقابات بزيارات إلى المدينة الصناعية على فترات متقطعة، ولكن هل هذا كاف كي توجد تلك العلاقة المفترضة بين التنظيم النقابي والعمال في مجموع المدن الصناعية وغيرها من المواقع؟

رغم سياسات التهميش والتطفيش المعوقون.. والبحث عن فرصة العمل



■ غزل الماغوط

إلا أن معاناة هؤلاء ما تزال قائمة في بلاد تنمو فيها نسبة البطالة باضطراد، مشكلة شبحاً يلقي بظلاله القاتمة على الجميع.

باحثون عن عمل

مثل معظم من هم في سن الشباب، يبحث المعوقون عن فرص عمل تعينهم على نفقات المعيشة، في ظل اقتصاد يحابي رؤوس الأموال، ومنذ نحو عقد مضى نشرت إحدى الصحف المحلية أرقاماً مصدرها وزارة الشؤون الاجتماعية، وهي توضح أنه قبل الأزمة، وفي الفترة الممتدة ما بين عامي 2001 حتى عام 2011، فإن عدد المعوقين المسجلين في مكاتب التشغيل هو 24473 معوقاً، ومن هؤلاء كلهم حصل فقط 2220 معوقاً على فرصة عمل، أي أقل من 100% فماداً حل بالبقية؟.

وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة المعوقين في سورية قبل الأزمة قد بلغت نحو 10 في المئة من عدد السكان، وفق تقارير منظمة الصحة العالمية، وإذا كانت هذه المعطيات تشير إلى واقعهم وأعدادهم قبيل الأزمة، فإن علينا أن نضع في الحسبان ارتفاع هذه النسبة، أو ربما تضاعفها في بعض المناطق السورية بفعل ارتفاع وتيرة العمليات العسكرية وما خلفته من «شهداء أحياء»، كما يجب المسؤولين أن يسموهم حين يعتلون المنابر، وهنا نذكر أن هؤلاء المعوقين ليسوا في حاجة إلى الخطابات أو التكريم، وإنما هم أحوج إلى فرص عمل تتيح لهم الاندماج في سوق العمل والاعتماد على أنفسهم فحسب.

في النص القانوني..

يتناول الفصل الرابع من قانون العمل رقم 17 الأحكام الخاصة بتشغيل المعوقين وتأهيلهم، حيث تعرف المادة 128 المعوق بأنه كل فرد نقصت قدرته على أداء عمل مناسب والاستمرار فيه نقصاناً فعلياً نتيجة لعاهة بدنية أو عقلية. وتحدد المادة 129 الجهات التي تسري عليها أحكام الفصل المتعلق بذوي الإعاقة، وهم أصحاب العمل الذين يستخدمون خمسين عاملاً فأكثر، سواء كان العمال يشتغلون لدى صاحب عمل في مكان واحد، أو في أمكنة مختلفة ضمن الأراضي السورية.

وتنص المادة 130 على أنه يحتفظ كل عامل أصبح معوقاً، لسبب من الأسباب، بعمله الذي يشغله، ويسند إليه عمل يلائم نوع إعاقته بعد تأهيله، إلا إذا تعذر ذلك لحدة إعاقته أو لطبيعة العمل الموكل إليه، ويحدد ذلك بموجب تقرير طبي معتمد من طبيب العمل. وفي المقابل يجوز لصاحب العمل، عندما يصبح مردود العامل المعوق قد تدنى بشكل ملحوظ بموجب شهادة طبية، إجراء تخفيضات في الأجر من خلال شروط تحدد بقرار من الوزير.

في حين تؤكد المادة 131 على أن التدابير والمزايا الممنوحة للعمال المعوقين لا تعد بمثابة إخلال بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين العمال. وتحدد المادة 136 نسبة العمال ذوي الإعاقة في القطاع الخاص بنسبة 2%، إذ تنص على أنه يجب على أصحاب العمل الذين تسري عليهم أحكام هذا الفصل استخدام من ترشحهم لهم المكاتب العامة للتشغيل، من واقع سجل قيد المعوقين الذين تم تأهيلهم مهنيًا، وذلك بنسبة (2%) من مجموع عدد عمالهم. وفي حال عدم تقيد صاحب العمل بتشغيل هذه النسبة، يجب عليه دفع بدل نقدي يعادل الحد الأدنى لأجور هؤلاء العمال، يودع في حساب خاص للمعوقين لدى الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات، من أجل تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر الخاصة بهم.

ويتوجب على صاحب العمل أن يجهز أماكن العمل بالمعدات اللازمة لتسهيل قيام العمال المعوقين بعملهم، وأن يحرص على توفير شروط الوقاية الصحية والسلامة المهنية كلها لهؤلاء العمال.

كما يمنع تشغيل العمال المعوقين في الأعمال التي قد تعرضهم للخطر أو تزيد من حدة إعاقته. كما أن للمعوق المصاب أثناء وبسبب العمليات الحربية أو الخدمة العسكرية أو الخدمة الإلزامية أولوية التعيين في القطاع الخاص، وذلك مع مراعاة النسبة المنصوص عليها في المادة 136.

أما بالنسبة للقطاع العام فتتضمن المادة السابعة من قانون العاملين الأساسي، على أن الجهات العامة يتوجب أن تقوم بتشغيل المعوقين المؤهلين وفق الأوضاع والشروط التي تحدد بقرار من مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، على

ألا يتجاوز عددهم نسبة 4% من الملاك العددي للجهة العامة.

على أرض الواقع

إذاً، طبقاً لقانون العمل رقم 17 يلتزم رب العمل في القطاع الخاص بتشغيل نسبة 2% من عماله من العمال المعوقين، وهي نسبة ضئيلة خصوصاً في ظل الحرب التي تسببت في إعاقات جسيمة لكثير ممن هم في أمس الحاجة إلى العمل. فأصحاب الاحتياجات الخاصة غالباً ما يعجزون عن العثور على عمل في بلد تفشت فيه البطالة، حتى بين الأسوياء جسيماً، ما دفع هذه الشريحة التي ضاعفت الأزمة عددها وفاقت معاناتها إلى العمل غالباً على بسطات لبيع بعض المنتجات زهيدة الثمن، كالكداحات والجوارب والسكاكر، في حين يضطر آخرون إلى بيع بطاقات «اليانصيب» أو الجلوس أمام ميزان لقاء ليرات قليلة، أو تعبئة الوحدات في أحسن الأحوال، مهن تتطلب منهم قضاء ساعات يومهم على الأرض، تحت رحمة مختلف العوامل الجوية، مقابل ربح بسيط لا يغني ولا ييسمن لكنه يدرأ شيئاً من الجوع ويبعد عنهم شبح التسول، بعضهم ما يزال في مقتبل العمر وآخرون على حافة الشيخوخة، ويتقاسمون المعاناة والإعاقة والفقر جميعهم على أرصفة المدينة.

الأوفر حظاً- إن جاز التعبير- هم أولئك الذين وجدوا وظيفة تقيهم مرارة التشرد على الطرقات، سواء في القطاع العام أو الخاص، وإن كانت نسبتهم قليلة للغاية.

بين البسطة والمقسم

يعاني عصام من إعاقة حركية في رجليه، لكن إعاقته لم تقف حائلاً أمام بحثه «بالحيلة والفتيلة» عن عمل يناسبه، ولا سيما أنه حاصل على الشهادة الثانوية، وكأي شاب في مقتبل العمر واجه

عصام صعوبات في إيجاد عمل دفعته إلى الحصول على رخصة لبيع الترمس على بسطة بالتعاون مع زميل له، ومنذ نحو سنة ونصف وجد الشاب فرصة عمل في إحدى الجهات الحكومية، وذلك بالاستعانة «بوساطة» ويبدو أنها ما تزال الحل الأمثل للحصول على عمل في الجهات العامة، حتى بالنسبة للمعوقين الذين تنص القوانين على أحقيتهم، واليوم، يعمل عصام كموظف مقسم في غرفة ضيقة، ويعاني صعوبات عدة في عمله، أبرزها عدم وجود مصعد واضطراره إلى صعود وهبوط الأدراج يومياً، إلى جانب الافتقار إلى من ينوب عنه في استلام المقسم في حال غيابه لطارئاً ما.

إضافة على ذلك يبقى الهم الأكبر بالنسبة إليه- وهو هم أي مواطن سوري أينما حل- هو عدم كفاية الراتب، فعمله السابق على بسطة الترمس، رغم بساطة فكرتها وتقاسم العمل عليها مع شريكه، كانت أكثر جدوى اقتصادية من وظيفة الدولة التي لا يكفي أجرها سوى الأسبوع الأول من الشهر.

رغم الظروف!

بالطبع، ليس عمل سورية بحاجة إلى أن يساقوا إلى العمل مكرهين- كما قال أحد المسؤولين حين ادعى أن لا بطلاً، وإنما عزوف من قبل العمال عن أداء واجباتهم!

فهؤلاء العمال مقبلون على العمل حتى في أحلك الظروف، بمن فيهم تلك الشريحة المتنامية والمهمشة من المعوقين المستعدين إلى مزاوله أية مهنة، مهما كانت متواضعة، ليؤمنوا لأنفسهم وأسرهم عيشاً لا نقاً رغم كل ما يعترضهم من صعوبات، ويبقى السؤال: ألم يحن الوقت لتدخل الحكومة من الأجور التي تمنحها لعمالها، والتي لا تكفيهم حتى لتجديد قوة عملهم؟!

ملاحظات حول مشروع قانون تثبيت العاملين



من أول السطر

■ محرر الشؤون العمالية

الملوثات الكيميائية وإجراءات السلامة

تعتبر الملوثات الكيميائية من أشد أنواع الملوثات خطورة وأكثرها تعقيداً في محاولات الوقاية منها، وقد جاء التوسع في إنتاج كميات هائلة من المواد الكيميائية، وازدياد عدد هذه المركبات سنوياً، نتيجة التطور الصناعي في العالم، وخاصة الصناعات الكيميائية، كالبتر وكيمياويات، وصناعة الورق، والدهان والمواد البلاستيكية، والمبيدات والأسمدة.

وبحسب إحصائيات وأرقام المنظمات الدولية، نلاحظ خطورة هذه الإنتاج، فمثلاً: هناك حوالي مائة ألف مادة كيميائية على نطاق عالمي، ويدخل إلى الأسواق كل عام حوالي ألف مادة كيميائية جديدة، في حين يبلغ الإنتاج العالمي من الكيماويات حوالي 400/ مليون طن في العام، تطرح على صعيد التداول والاستخدام في المجالات المختلفة، الصناعية والزراعية والطبية والخدمية والعلمية، وتقتل المواد الخطرة حوالي 834 ألف عامل سنوياً، ويعزى حوالي 10% من سرطانات الجلد جميعها للتعرض إلى المواد الخطرة في مكان العمل، وبالتالي فإن التعرض الصناعي لهذه الكيماويات المتنوعة يمكن أن يؤدي إلى بيئات عمل ضارة بالصحة، وهذا ما أوجد مخاطر في التعامل مع المواد الكيميائية المستخدمة، أو المواد المنتجة والجانبية والوسيط، وكذلك الشوائب، كما يمكن أن يكون لهذه المواد الكيميائية تأثيرات كارثية، مثل قابلية الاشتعال والانفجار وغيرها.

تأخذ هذه الملوثات عدة حالات، منها السائلة، كالدهانات والمنظفات ومبيدات الحشرات، وتدخل لجسم العامل عن طريق امتصاص الجلد أو البلع أو الحرق، ومنها الصلبة كالإسمنت ومساحيق المبيدات، وتدخل عن طريق الأنف أو الفم، وكذلك الغازية كالمخاريط الناتجة عن عملية اللحام المعدني وتدخل عن طريق الأنف.

يوجد تقنيات عديدة للسيطرة على أخطار المواد الكيماوية، أولها: الاستبدال ويعني استبدال مادة بأخرى أقل ضرراً أو آلة بأخرى أكثر أماناً، وثانيها: يأتي العزل، ويكون ذلك إما بعزل الجزء الذي يمثل خطراً، مثل: عزل عملية شحن البطاريات في غرفة خاصة، أو عزل العامل الضعيف صحياً عن هذا النوع من العمل، وتأتي الطرق الرطبة ثالثاً: تفادي الأغبرة باستعمال رشاشات الرذاذ، في حين تكون تقنية التهوية رابعاً: استعمال ساحبات الأبخرة بأقرب نقطة من المصدر، وتأتي معدات الوقاية الشخصية خامساً كونها خط الدفاع الأخير عن صحة العامل، وهي آخر خط دفاعي يمكن اللجوء إليه لدى عدم إمكانية تطبيق إجراءات السيطرة، ومن تلك الأدوات القفازات الجلدية عند ملامسة المواد الخطرة، والكمامات القماشية لمنع استنشاق رغب المواد، والكمامات المفلترة عند التعامل مع الغازات والمواد الطيارة، وتستخدم معدات الوقاية الشخصية في حالات الطوارئ كالتسربات والحرائق.

لم توفر الحكومة، السابقة أو الحالية أية مناسبة، إلا وتطلق من خلالها وعوداً كثيرة بشأن تثبيت العمال المؤقتين وعمال العقود السنوية، وآمال كثيرة تعلق به العمال لكن دون جدوى!

■ ميلاد شوقي

وكانت تلك الوعود عبارة عن فقاعات لامتصاص موجة الغضب والاحتقان لدى العمال بسبب تسويق الحكومة ومماطلتها في هذا الموضوع.

حق وليس منة

لقد لجأت الحكومة، وعبر بعض وسائل الإعلام، الخاصة منها والمحسوبة على الحكومة، على تناول هذا الموضوع، ولكن حقيقة تقاريرها كانت عبارة عن طرح لوجهة نظر الحكومة في مسألة تثبيت العمال، لا لطرح وجهة نظر العمال، ولا طرحاً للمشكلات التي يعانونها، وفي النهاية تظهر تلك الوسائل الإعلامية بأن الحكومة مغلوطة على أمرها، ونحن نحملها أكثر من طاقتها، وبالتالي علينا عذرها والصبر عليها حتى نتحدث على العمال وتعطيهم حقوقهم من تلقاء نفسها، وكأنها منة من الحكومة على العمال، وليس حقاً من حقوقهم؟.

تمييز وتقسيم غير مبرر!

خرج منذ فترة وجيزة على وسائل الإعلام مشروع قانون لدى الحكومة حول تثبيت العمال، وكان من بنود مشروع القانون أن تطبيقه سيكون على مراحل تدريجية، تبدأ بتثبيت عقود ذوي الشهداء والمتقاعدين بعقود سنوية وفق برنامج تشغيل الخريجين الشباب...

تم تقسيم تطبيق المشروع إلى عدة مراحل غير مفهومة الغاية منه، فمع

احترامنا وتقديرنا للتضحيات التي قدمها الشهداء، ومن واجب الدولة رعاية أسرهم وتأمين حياة كريمة لهم، ولكن هذا ليس مبرراً لتجزئة المشكلة وحلها على عدة مراحل، فهذه المشكلة يعاني منها عشرات الآلاف من العمال، وبالتالي حلها هو حل واحد متكامل، ولا حاجة لاختراع أية أسس يتم من خلالها التمييز بين العمال، مهما كانت الواقع المبررات. فالعمال جميعهم لديهم عائلات ومستقبل يجب أن يؤمنوا عليه، وعلى الحكومة أن توفر فرص عمل دائمة لهم، تحميهم من الفاقة والجوع الذي يهدد المجتمع بأسره، وخصوصاً في هذه الظروف التي تمر بها البلاد والتي تهدد الجميع، وليس على فئة أو شريحة دون أخرى. عدا على أن هناك العديد من العمال ممن فقدوا معيولهم بسبب الحرب، فقدوا أو خطفوا أو اعتقلوا، فهؤلاء ألا يجب أن يعاملوا معاملة أسر الشهداء التي فقدت معيولها أيضاً؟.

شروط تثبيت العاملين

اشتراط مشروع القانون أن التثبيت يشمل العمال الذين مضى على عملهم أكثر من سنة واحدة على الأقل. السؤال هنا: ماذا سيكون مصير العمال الذين لن تنطبق عليهم هذه الشروط؟. هل سيتم الاستغناء عنهم ورميهم في الشارع؟ كما حصل مع العديد من العمال أثناء تطبيق المرسوم التشريعي 62 عام 2011، الذي قضى حينها بتثبيت العمال الذي مضى على استخدامهم سنتين وما فوق فقط.

أم أنهم سيقفون على رأس عملهم كعمال مؤقتين محرومين من حقوقهم، وستبرز مشكلة تثبيتهم أيضاً بعد سنة أو سنتين، وهذا يعيدنا إلى المربع الأول من المشكلة مرة أخرى!.

لماذا استثناء العمال الموسمييين؟ لماذا استثنيت الحكومة العمال

الموسمييين من مشروعها؟ فهؤلاء أيضاً عمالها ولديهم المشكلة نفسها، وربما أعقد أيضاً، ومشاكلهم معلقة تنتظر الحل منذ سنين، وأغلبهم أمضى ليس سنة واحدة على رأس عمله، بل سنين عديدة دون أن يحصل على حقه في الحصول على وظيفة دائمة، ودون أن يكون مسجلاً في التأمينات الاجتماعية، مع العلم أن هؤلاء موجودين في أماكن العمل الإنتاجية، وبالتالي معرضون لإصابات العمل مثل غيرهم، وحمايتهم من إصابات العجز والمرض تعد من أبسط الحقوق التي يجب أن يتمتع بها أي عامل.

لقد اكتفت الدولة بتحويل عقود البعض منهم، وتحت ضغط العمال واضرابهم، إلى عقود سنوية، كعمال شركة إسمنت طرطوس، وبالطبع هؤلاء لن يشملهم التثبيت حسب مشروع قانون الحكومة اليوم، بسبب عدم مضي سنة على تحويل عقودهم إلى عقود سنوية.

ترحيل المشكلة والحقوق

إن الحكومة لا تقوم في هذه الحالة بحل مشكلة العمال، بل ترحيلها إلى أجل غير مسمى، حتى تتراكم وتتعدد لتقف بعدها الحكومة وتقول أنها عاجزة عن حلها! إذا كانت هذه الحكومة، حكومة «عمال وفلاحين» كما جرى التوصيف لها، فلماذا لا تقوم بحل مشاكل العمال حلاً جذرياً ومتكاملاً، وإعطائهم حقوقهم، أم أن التصريحات الحكومية هي مجرد دعاية لمنهج انتهت صلاحيته!.

فالتصريحات الحكومية وقراراتها عودتنا دائماً أن يلغها الكثير من التناقض، فبينما تدعي الحكومة نقصاً كبيراً في الكوادر نتيجة الأزمة، وحيث تتشدد في الموافقة على الاستقالات والإجازات طويلة الأمد، تقوم بإغلاق أبوابها بوجه المجتمع، وتضع المزيد من العراقيل في وجه تثبيت عمالها!.

الموصل - الرقة: تحرير أم تحريك؟

■ رمزي السالم

لا يمكن فهم أبعاد معركة الموصل، وما آلتها المفترضة دون الوقوف على جملة وقائع وأحداث سبقت المعركة في الميدان العراقي والإقليمي، والدولي.



نفسه تغمض عينيها عن تنفيذ أنقرة هذا السيناريو، الذي قد يحدث شراً بين تركيا وروسيا في أية مرحلة من مراحل الصراع المقبلة.

وعلى الرغم من إنكار البنتاغون التعاون مع القوات التركية بشأن «المناطق الآمنة»، إلا أن وزير الدفاع الأمريكي أكد: أن خطة تطويق الرقة والسيطرة عليها ستتم قريباً، وأن المحادثات مستمرة مع تركيا بشأن الدور الذي يمكن أن تلعبه، و«لكننا نمضي قدماً الآن في العملية وفقاً لخطيننا». وفي الواقع فالدور الذي يتحدث عنه كارتر، هو دور محتمل، ويعتمد بالدرجة الأولى على شروط قاسية متبادلة بين الولايات المتحدة وتركيا، الأمر الذي يعني بقاء قوات سورية الديمقراطية تحت الابتزاز الدائم، من خلال إمكانية التلويح بالتنسيق مع تركيا، وفي الوقت نفسه ابتزاز تركيا بهذه القوات في ظل التأكيد الأمريكي على دور أساسي لهذه القوات في معركة تحرير الرقة، بمعنى آخر تحاول واشنطن أن تجعل معركة الرقة هي الأخرى معركة تحريك ملفات، وخطط الأوراق.

موسكو الهادئة كعادتها، تتعاطى مع الشغب الأمريكي بأعصاب باردة، طالما أن خياراتها بالحرب على الإرهاب تضي قدماً إلى الأمام، وهي المدركة على ما يبدو بأن العريضة الإعلامية الأمريكية، لن تتمخض في النهاية، إلا عن الجلوس على طاولة المفاوضات، وراحت تعلن الهدنة تلو الأخرى في حلب، لتخوض معركة مركبة، عسكرية تقلم من خلالها أظافر القوى الفاشية من جهة، وسياسية تحشر واشنطن في الزاوية الضيقة من جهة أخرى، مستندة على تقدم الوزن السياسي والعسكري لها ولحلفائها.

والمنطقة، كما كان احتلالها أو تسليمها لداعش عام 2014 نقطة تحول في مصير العراق وسورية، ولكن القوى الوطنية العراقية، والحراك الشعبي العراقي، مدعوان إلى الحذر الدائم من المحاولات الرامية إلى توظيف الوضع الراهن، لصالح سيناريوهات بالضد من مصالح الشعب العراقي.

الرقة أيضاً!

بالتزامن مع بدء معركة «تحرير» الموصل بدأ الحديث عن معركة «تحرير» الرقة، وعلى الفور بدأ التجاذب الدولي والإقليمي، حول القوى التي ستشارك في العملية، لتظهر مرة أخرى تناقضات جديدة.. وزير الدفاع الأمريكي أشتون كارتر، أرسل رسالة واضحة بالقول: «قد يتمكن المسلحون من الهروب إلى سورية إلا أننا سنقضي عليهم هناك» الأمر الذي يبرر ترك الكورييدور العسكري ما بين الأراضي السورية والعراقية مفتوحاً.

أما تركيا التي تعلن ضرورة مشاركتها في أية عمليات عسكرية وسياسية في العراق، وتطلق يومياً تصريحات حول تقدمها في شمال سورية، وتصريحاتها المتتالية عن مناطق آمنة، وعن مدن ومناطق سورية يجب أن تقوم القوات التركية «بتحريرها».

اللائق في هذا السياق، ما قاله البنتاغون: «نحن لا نعمل في الوقت الحالي مع تركيا على إقامة منطقة آمنة على الحدود.. ولا نعتقد بأن منطقة آمنة من شأنها أن تحل القضايا الأساسية على الأرض، لأن القتال على الأرض مستمر». أي أن وزارة الدفاع الأمريكية تنفض يدها من خطط تركيا بشأن إقامة مناطق عازلة، وفي الوقت

داعش على الأرض العراقية والسورية في المرحلة السابقة، واكتفت بعمليات عسكرية جوية زادت فعلياً من نفوذ قوى الإرهاب، ولكنها لم تعد تستطيع تجاهل الحالة الوطنية العراقية الناشئة، التي تكونت خلال عمليات تحرير المدن والبلدات العراقية، والتي وصلت إلى ذروتها في التحضير لمعركة الموصل وخالها، وتحاول الآن تلطف هذه الحالة، والتحكم بها، وصولاً إلى إمكانية تمميعها، وتحويلها إلى معركة تحرير، بدل أن تكون معركة تحرير حقيقية، كما يريد العراقيين، الذين فرضوا على نخبهم تأجيل خلافاتهم المزممة على السلطة والثروة لصالح الاتحاد ضد داعش.

واشنطن العاجزة

بانت واشنطن عاجزة عن منع محاربة الإرهاب، والاستثمار في وجوده، وإيقائه كأداة ابتزاز، بعد الدخول العسكري الروسي المباشر على خط مواجهة الإرهاب، فاضطرت إلى الانخراط في هذه العملية، مع محاولة تلغيمها من الداخل، بعد تقديم الطرف الروسي نموذجاً جديداً وملموساً في محاربة الإرهاب، ليس من خلال الأعمال الحربية الفعالة والمجدية ضد الإرهاب فحسب، بل أيضاً من خلال ربط محاربة الإرهاب مع الحلول السياسية التي لحل القضايا المزممة والمستجدة في بلدان المنطقة، وتعيد الاعتبار إلى شعوبها في تقرير مصائر هذه البلدان، بعيداً عن مشاريع الهيمنة الدولية، وتوابعها من النخب البرجوازية المحلية.

مما لا شك فيه، أن داعش ستطرد من الموصل، وأيضاً لاشك بأن تحرير هذه المدينة الاستراتيجية الهامة، سيكون نقطة تحول في العراق

موسكو الهادئة، كعادتها، تتعاطى مع الشغب الأمريكي بأعصاب باردة، طالما أن خياراتها بالحرب على الإرهاب تضي قدماً إلى الأمام

مع العجز المزمن لنظام المحاصصة الطائفية، عن حل المشاكل المنتصبة أمام بلاد الرافدين، وإفلاس خيارات النخب الطائفية والقومية، ووصولها إلى طريق مسدود، عبّر الشارع العراقي عن نفسه، وتفجرت قواه الكامنة بأشكال مختلفة، أخذت طابعاً مطلبياً اقتصادياً تراكيمياً، انعكس في المظاهرات المليونية بعد افتتاح فساد تلك النخب، وجاءت سلسلة الفضائح التي ارتكبتها تنظيم داعش في العراق منذ 2014 بمثابة صدمة في الوعي الجمعي العراقي، لتفرض أيضاً على الشارع العراقي، جملة أسئلة ذات طابع وطني.. وكردد فعل على ممارسات التنظيم الإرهابي، باتت ضرورة مواجهة داعش موقفاً شعبياً عراقياً عاماً، واستطاع أن يفرض نفسه على النخب العراقية، مستفيداً من تهتك فضائح المنظومة الحاكمة، وتنازعه على السلطة والامتيازات، وفي ظل استمرار تدفق شلال الدم العراقي، وبعد الهزائم المذلة والممتدة للجيش العراقي أمام داعش، التي أطاحت بحكومة المالكي سيئة الذكر... صحيح أن هذا الموقف الشعبي العراقي الناهض لم يعبر عن نفسه في إطار سياسي له برنامج متكامل، ولكنه استطاع أن يلزم النخب العراقية على جميع القوى ضد داعش، بمعنى آخر إن الحراك الشعبي العراقي، سواء كان في شقه الاقتصادي - الاجتماعي، أو في شقه الأمني أنتج حالة وطنية عراقية، انعكست بالملامح في تحرير مناطق واسعة من سيطرة الفاشية - الداعشية حتى بات انكفاء داعش المستمر، السمة الأبرز في الميدان العراقي خلال العام الفائت، وتقلصت المساحات التي يسيطر عليها من الأراضي العراقية، وذلك بمشاركة القوى العراقية كلها، بغض النظر عن انتمائها الطائفي.

تجاذبات وتناقضات

واضح أن هناك قوى عديدة دولية، وإقليمية، وعراقية تحاول توظيف هذه المعركة لصالح أجندتها الخاصة، بعيداً عن المصالح الوطنية العراقية الجامعة، وتحويلها إلى معركة تفجير الألغام المزروعة في الأرض العراقية، منذ بريمر ومجلس حكم الانتقالي، حيث تتخلل العملية المزيد من التعقيدات المقصودة، المتعلقة بطريقة إدارة الموصل بعد التحرير، ونمط علاقتها مع الحكومة المركزية، ودور حكومة الإقليم الكردي، في مسألة المناطق المتنازع عليها، والحديث التركي الوقح، عن عائدية الموصل تاريخياً، ووجود قواته في بعشيقة، والأهم الدور الأمريكي، الذي يحاول تفعيل هذه التناقضات الثانوية كلها والاستثمار فيها، وابتزاز الأطراف المختلفة، إما لمنع استكمال عملية التحرير، أو تحويلها إلى صاعق تفجير جديد، إقليمي أو داخلي عراقي، ما يعزز هذه الفجوة، هو الدفق الإعلامي الأمريكي مجدداً، عن التقسيم كأحد الخيارات المطروحة على جدول الأعمال.

غضت واشنطن الطرف عن تمدد

«روسيا فوبيا»!



يلاحظ المتابع للإعلام الغربي، حالة التهويل المستمر بالخطر الروسي، حيث تستمر على قدم وساق محاولات شيطنة الروس طرداً مع تقدم الروسي في ميزان القوى الدولي..

■ عامر الحسن

فاتحة الهجوم رسمياً على روسيا، كان لسان الرئيس الأمريكي باراك أوباما عندما عدد المخاطر التي تهدد الأمن القومي الأمريكي، وعلى ما يبدو كانت هذه التصريحات إشارة البدء في إطلاق حملة دعائية واسعة النطاق ضد الاتحاد الروسي، من خلال تعقب المواقف الروسية في الملفات المختلفة في المرحلة الراهنة، ومروراً بالتذكير بالماضي القريب «حرب الشيشان» وصولاً إلى الحقبة السوفيتية، التي يحن إليها الزعيم الروسي «فلاديمير بوتين» كما ردد مؤخراً العديد من الدبلوماسيين الغربيين.

يقدم الإعلام الغربي روسيا للرأي العام الأوربي، على أنها تحمل تهديداً نووياً للحضارة الغربية، وإلى الشعوب الإسلامية، على أنها «حاضنة اليهود» التاريخية، وقائقة المسلمين في الشيشان، وأفغانستان، وسورية، وهذه الأخيرة تجري بمعية «عضاريط» الإعلام النفطي العربي كالعادة، كل ذلك ضمن حملة يمكن للمرء وببساطة أن يستنتج، أنها متكاملة ومنسقة، ومنظمة، وتهدف إلى تحقيق بنك أهداف:

التعددية، حيث التنوع الديني، والقومي. محاولة إنهك روسيا، عبر جرّها إلى سباق التسلح، أو من خلال حرب النفط، أو ما يسمى العقوبات الاقتصادية. إن هذه الهستيريا الإعلامية، ضد روسيا ودورها، ووزنها المتزايد على الساحة الدولية، تشكل دليلاً إضافياً على الانحطاط السياسي والأخلاقي للنموذج الرأسمالي الغربي، وعدم قبوله بأي نوع من الشراكة، والندية في العلاقات الدولية، وتؤكد في الوقت نفسه، حجم الخطر الذي يلمسه المركز الرأسمالي الأمريكي على نفوذه، وسقوطه، وبالتالي هي دليل آخر على المازق التاريخي الذي تمر به.

بالحرب في ظل استمرار الأزمة الاقتصادية البنيوية العvisية عن الحل، وحالة التخبط ضمن المنظومة الرأسمالية الغربية عامة، وضمن كل بلد من بلدانها، الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوربي، عدم توقيع اتفاقية الشراكة عبر الاطلسي،...» التغطية على الدعم المفضوح والمكشوف، والتواطؤ مع قوى الفاشية الجديدة، في سورية والعراق، وأوكرانيا... من قبل القوى الحاكمة في دول الرأسمالية الغربية. التشويش على الخيارات الروسية في الحلول السياسية، وسعيها الحثيث لإطفاء بؤر التوتر المختلفة. تفجير الوضع الداخلي في روسيا، استناداً إلى تركيبها السكانية

الحد من التأثير والنفوذ الروسي المتعاضدين على النطاق العالمي، وقدرته على فرض نظام التعددية القطبية، رداً على محاولات الاستفراد الأمريكي بالقرار العالمي، عبر تشكيل التحالفات الدولية، والمؤسسات المنافسة لأدوات الهيمنة الاقتصادية الأمريكية. تعميق التناقضات الروسية - الأوربية، ومنع تشكل القطب الأوراسي، الذي سينهي في حال تحققه وإلى الأبد محاولات تحكم المركز الرأسمالي الغربي بالقرار الدولي منذ قرون. تبرير السلوك العدواني لقوى الحرب في مراكز القرار في الدول الغربية عامة، والأمريكي منها على وجه الخصوص، وهي الحكومة

رسالة إلى «حزب الشعوب الديمقراطي»



حزب الإرادة الشعبية

الرفاق في قيادة حزب الشعوب الديمقراطي

يدين حزب الإرادة الشعبية، الحملة القمعية التي شنتها الحكومة التركية على نواب برلمانيين، وقيادات في حزبكم الصديق، في مقدمتهم: الرئيس المشارك للحزب صلاح دمراطش وزميلته فيجن يوكسيدياغ ورفاقهما.

إن هذا الإجراء البوليسي السياسي، الذي لجأت إليه حكومة رجب طيب أردوغان في بلادكم هو أحد تجليات تخبطها في مختلف الملفات الداخلية والخارجية بحكم عزوها عن إعادة التحديد الجذري لخياراتها الاستراتيجية في سياق التحولات الجارية في موازين القوى الدولية، والتي لم يعد يجدي فيها لا الانكفاء على الحلف الأمريكي الأطلسي المازوم والمتراجع، ولا مواصلة اللعب على حبل التناقضات الدولية، على أمل تحقيق مكاسب إقليمية، وهو ما يتجلى في فشل سياسات التدخل بأشكالها المختلفة والمديدة، سواء في سورية أم في العراق، مثلما يتجلى في بؤس الخيارات الأمنية والعسكرية والاقتصادية المتبعة في عموم تركيا، ولاسيما في مناطقها الجنوبية الشرقية.

ونحن على ثقة أن الزنازين لن تنال من عزيمة قيادات وقواعد حزب الشعوب الديمقراطي، وأن أفقاً جديداً يفتح أمام شعوب المنطقة برمتها عبر إدراكها لحقيقة تكامل مصالحها بعيداً عن أشكال التبعية والهيمنة كلها.

■ 4 تشرين الثاني 2016

باسم هيئة رئاسة حزب الإرادة الشعبية
د. قدرى جميل

الحل السياسي: الثابت والمتغير

جاءت حالة السكون الراهنة في المشهد الدبلوماسي المتعلق بالحل السياسي للأزمة السورية، والتراشق الإعلامي الروسي - الأمريكي، فرصة ذهبية للعديد من متشدي أطراف الصراع بالعودة إلى خطاب «الحسم» و «الاسقاط» مرة أخرى، و الإسراع في قراءة الفاتحة على نعش الحل السياسي..

■ كفاح سميد

أولاً: إن الصراع الإعلامي - والدبلوماسي الأمريكي يجري على قاعدة الحل السياسي، وضمن تأكيد كل طرف على أن الطرف الآخر هو الذي يتحمل مسؤولية «الفشل»، وإن كان النفاق الأمريكي ظاهراً وجلياً في هذا السياق، إلا أنها لم تتجرأ حتى الآن على الفصل العلني من الحل السياسي كحل وحيد.

ثانياً: إن الحل السياسي ليس مجرد رغبة لدى هذا الطرف أو ذاك من عدمه، بل هو حاجة موضوعية، وتعبير عن توازن قوى، لن تتجح كل البروباغندا الإعلامية في إغائه، وكما أن الحل

السياسي هو المعادل الموضوعي الوحيد لبقاء سورية كوحدة جغرافية سياسية، فإن المعنى الوحيد لاستمرار الحرب هو تفكك سورية، الأمر الذي يسقط موضوعياً مبررات وجود نظام أو معارضة في سورية.

ثالثاً: إن محاربة الإرهاب، والحل السياسي أمران متلازمان، متكاملان، لا يمكن إنجاز أحدهما دون الآخر، ومعيار المصادقية في العمل من أجل أحدهما، هو العمل من أجل الآخر، حيث لا يمكن القضاء على الإرهاب دون الحل السياسي، ولا يمكن إنجاز الحل السياسي دون الحرب على الإرهاب. رابعاً: إن تخبط قوى الحرب في الإدارة الأمريكية، وأتباعها هنا وهناك، وحالة الفصام السياسي، والتناقض المتكرر بين الأقوال والأفعال، يؤكد بما لا يترك مجالاً للشك، بأنها هذه القوى في حال لا يحسد عليه، حتى وإن كانت قد حسمت أمرها بالجوء



ثابت، بحكم ثبات وتقدم حوامله السياسية الدولية، والسورية، والشيء الوحيد الذي من الممكن أن يتغير في هذا المجال هو أدواته، وطريقته، والمساهمين في إنجازها.

إلى خيار الحرب خيار مجنون، يمكن أن يستنهض ضدها القوى الحية في العالم كله، وبالتالي تعمق مأزقها وتدفع المزيد من الأثمان. خامساً: إن خيار الحل السياسي خيار

«دورات تدريبية» تستغل أحلام التوظيف



■ آراء المصفي

فرضت سوق العمل وألية التوظيف شبه الغائبة عن سياسات الحكومات المتعاقبة منذ سنوات، واقعاً تشوبه الفوضى وانعدام الرقابة في حياة الشباب الراغب بالعمل، تمثل في جزء منه باستغلال تلك الرغبة و«العزف على احتياجات» أولئك الشباب.

إعلانات «تحقيق الأحلام»

وانتشرت مؤخراً، على وجه الخصوص، مراكز وإعلانات دورات تدريبية على تنمية المهارات في مجال التواصل والاتصال والبرمجة اللغوية العصبية، وأخرى في مجال الصحافة والإعلام، حيث أن هذه القطاعات متاحة بشكل أو بآخر لأكثر شريحة مهتمة، وإن صح القول دون الحاجة لتعليم أكاديمي أو تعليم اختصاصي، عند مقارنتها بمجالات أخرى مثل الطب والهندسة..

اللافت في الأمر، هو طبيعة ما يتم تقديمه في تلك الدورات التدريبية، وهوية القائمين عليها، فضلاً عن طريقة الترويج التي باتت مفضوحة لعدم منطقيتها في عدة حالات، مثل: «عندك موهبة الكتابة وبثحب تشتغل بالإعلام.. بتحب الشهرة.. وحابب يكون اسمك معروف.. مارك بحاجة شهادة أو خبرة نحنا رح نعطيك كل شي بتحتاجه لتدخل وتنافس بقوة أبرز الإعلاميين ونفتحك الأفق لتحصل على فرصة عمل بأهم الوسائل المعروفة.. كله بس بأسبوعين»..

في حين يقول إعلان آخر: «أنت شخص اجتماعي وبثحب الناس.. بتتعرض لكثير مواقف وما بتعرف تتعامل معها.. كيف ممكن تستثمر هالشي حتى تكسب مصاري.. التحق بدورتنا حتى نعطيك مفاتيح التواصل ونساعدك توصل للوظيفة لي بتتمناها.. مدربين دوليين وشهادة من أهم المؤسسات العالمية بمجال التواصل والبرمجة اللغوية العصبية رح يكونوا معنا ليقدموك من خبرتك ويساعدوك توصل للنجاح».

ولدى التحقق من بعض تلك الدورات، تبين أنها تمنح المتدربين فعلياً شهادات مطبوعة ومختومة بأسماء مؤسسات أو شركات محلية أو أجنبية، بغض النظر عن مدى معرفتها وشهرتها، أو حتى مدى حقيقة تواجدها في الواقع..

شركات لا أثر لها

وتحدث لجريدة «قاسيون» بعض الشباب الذين وقعوا في فخ إحدى دورات التواصل والبرمجة اللغوية العصبية، وقالوا: إن «واحدة من الجهات أعلنت عن تنظيم دورة في فنون التواصل مع الآخرين والمهارات الإدارية وعدة بنود أخرى، حيث شجعنا تلك العناوين على الحضور، لكن النتيجة كانت أشبه بالحصول على معلومات عامة حول تلك المواضيع كلها، كان من الممكن والسهل الحصول عليها من أي مصدر آخر وتحديداً من الإنترنت».

ولفتوا إلى أنهم بعد أن أخذوا الشهادات التي تثبت التحاقهم بتلك

الدورات، دفعهم الفضول للتعرف أكثر على الشركة أو المؤسسة الدولية التي طبع اسمها على الوثائق، وبحوثاً على الانترنت عنها لكن المفاجأة كانت بأنهم لم يجدوا أثراً لها!!

«لم يعترفوا بما تعلمت»

وفي حالة أخرى، تحدث أحد الشباب عن تجربته في دورة لتعليم الصحافة، فقال: «رغبتي بالعمل في الإعلام والتعرف على هذه المهنة المثيرة، دفعني لتصديق أحد الإعلانات، وقمت بالفعل بالتسجيل في الدورة ودفع الرسم المطلوب، وهو ليس بالقليل».

وتابع: «خلال أيام الدورة كنت أعتقد فعلاً أنني بت مطلعاً على كثير من الأمور، وتراءى لي أنني امتلكت الأساسيات التي ستحولني للعمل بالصحافة، لكن الواقع كان مغايراً، فعند توجهي لبعض وسائل الإعلام وتقديم طلب عمل، كانت تسأل عن الشهادة وسنوات الخبرة، دون أي اكتراث بشهادتي التدريبية».

وفي سبر لرسم تلك الدورات المنتشرة بهذا الشكل، تبين أن رسومها تبدأ من 15 أو 20 ألف ليرة، وتصل إلى 85 ألف ليرة سورية، وتحديداً عندما يكون القائمون بالتدريب شخصيات معروفة في وسطها.

الدورات تمنحهم الأوهام..

بالمقابل أكد أحد الإداريين في وسيلة إعلامية، فضل عدم ذكر اسمه، أنهم يواجهون كثيراً من المواقف، حيث يتقدم بعض الشباب والشابات للعمل، دون أي مؤهل علمي أكاديمي، أو خبرة سابقة بالمجال، وكل ما يملكونه هو شهادة تدريب من شخص ما أو جهة معينة، ومع ذلك نقوم باختبار

قدراتهم العملية، لكن من الطبيعي أن النتائج تكون غير مرضية لنا، وبالتالي نرفض توظيفهم.

وأشار إلى أن البعض من أولئك المتقدمين يأخذ موقفاً شخصياً من الوسيلة، ويحاول إيجاد عمل في وسائل أخرى، متوقعاً الحصول على نتيجة مختلفة، لكنه سرعان ما ينصدم بالواقع البعيد عن تلك الأوهام التي منحوه إياها في دورات التدريب.

مطروود من عمله ومدرب فيه؟

وأكد الإداري، أن أحد الزملاء السابقين تعرض للطرد من عمله بسبب تدني مستواه المهني وعدم قابليته للتطور، لكنه بعد ذلك التقى بمن ساعده للبدء بمجال التدريب، وهو الآن مدرب في المجال الذي لم يثق به، ويتقاضى المال أيضاً من وراء ذلك!!

ولا يقتصر تنظيم مثل هذه الدورات على الجهات الخاصة، بل تقوم بعض الجهات العامة بتنظيم دورات مشابهة أيضاً بمبالغ ليست بالقليلة، الأمر يثير التساؤل حول سبب عدم وجود جهات رسمية تضبط وتراقب تلك الدورات بشكل مدروس، من حيث تأهيل الكوادر المرربة ومدى مصداقيتها والاستفادة المرجوة منها بتقييم محتوى ما يقدم خلالها، والأهم طريقة وآلية الترويج لها بأن لا تكون مبتذلة ومبالغ بها، كما يحدث في بعض الحالات.

مؤسسات «تعتاش» على المتدربين

وتقوم بعض الوسائل أو المؤسسات بتنظيم دورات تدريبية، لا تسعى منها للربح المادي فقط، بل وصفاً بعض من التحقوا بها، بأنها «استغلالية بشكل كبير»، حيث تختار من المتدربين عدداً

معيناً تعمل على الاستفادة من عملهم لفترة تحددها بـ 3 شهور مثلاً ويكون ذلك غير مألوف، على أمل أن يتم التوظيف بعدها، لكن ذلك قد لا يحدث في معظم الأحيان، وقد يتم لجزء ممن وقعوا في فخها وليس الجميع.

و«تعتاش» تلك الوسائل أو المؤسسات على هذه الطريقة، مستغلة حماس الشباب ورغبتهم الشديدة في العمل وأفكارهم الجديدة، لتدعم تواجدها دون تكاليف مالية تتكبدتها، إذ تكون تلك الدورات مصدراً يرفدها في حالات ضعفها أو قلة كادرها، حسب تعبير من جربها.

وللجهات العامة نسبة

وتتحمل الحكومة مسؤولية ارتفاع نسب البطالة وانتشار مثل هذه الدورات التدريبية الخلبية في بعض حالاتها، حيث لم نعد نسمع بإعلانات توظيف في القطاع العام، إلا ما ندر، في وقت اتجهت فيه معظم المؤسسات والوزارات الحكومية للاعتماد على مبدأ التعاقد السنوي عوضاً عن التوظيف، علماً أن إعلانات التعاقد ليست كافية أو متناسبة مع أعداد الخريجين والشباب المؤهلين للعمل على الإطلاق، فضلاً عن سيطرة «المحسوبيات والواسطة» على غالبية نتائج تلك الإعلانات.

وختاماً، كان من المفترض أن يكون تواجد مراكز تدريبية وكوادر مؤهلة في الاختصاصات المختلفة وبشكل متاح للراغبين جميعاً، مدعاة فخر وعاملاً إيجابياً في تطوير المهنة والوظائف، والوافدين إلى سوق العمل الجدد، إلا أن فوضى عمل تلك الدورات بشكلها الحالي وغياب رقيب حقيقي فعال، دفعها لتكون ظاهرة ذات طابع سلبي غالباً، بدل أن تكون ميزة.

تتحمل الحكومة مسؤولية ارتفاع نسب البطالة وانتشار مثل هذه الدورات التدريبية الخلبية في بعض حالاتها.

إبداع حكومي جديد.. «الموز بدل القطع»!



يعتمدون على تحويلات ذويهم من الخارج من أجل تأمين بعض مستلزمات حياتهم اليومية، بعد أن وصل إلى مسامعهم مضمون القرار الحكومي، حيث قال: «ياخوفي بكرة يقبضونا «موز بناني» بدل العملة السورية بشركات التحويل، شو بدنا نعمل فيه؟».

هنيئاً لنا بحكومتنا الرشيدة.. وهنيئاً للبنان الشقيق تعزيز علاقاته الاقتصادية معنا عبر الموز.. وهنيئاً لمستهلكي الموز القادم عبر الحدود. والتهنئة الأكبر لكبار التجار والفاسدين، الذين باتوا يتحكمون بمقرراتنا حسب أهوائهم ولمصلحتهم، وبموجب سياسات وقرارات حكومية ما زالت تسعى إلى ملء جيوبهم على حسابنا وعلى حساب معيشتنا ومستقبلنا.

وبانتظار إبداعات حكومية أخرى!..

بالأحوال كلها فقد صدر القرار العتيد الذي اعتمد مبدأ تعزيز العلاقات الاقتصادية مع لبنان «عبر الموز»، بمقابل تصدير خمسة كيلوغرامات من حمضياتنا لقاء استيراد واحد كيلو غرام من موزها.

أما الحال كذلك بموجب القرار أعلاه فقد خسرنا المنفعتين كليهما، حيث سيبقى الفلاحون والمنتجون تحت رحمة حيتان التجار والمصدرين والسامسة الذين سيترجمون هذا القرار على المستوى التنفيذي لمصلحتهم فقط، كما لن يدخل القطع الأجنبي كبديل إلى الخزنة السورية بمقابل عمليات التصدير، بل سيستعاض عنه بالموز!

المواطن بالانتظار!
ختاماً أنقل ما قاله أحد المواطنين الذين

المذكور، بعبارة «الموز اللبناني» أو «الموز من لبنان»، أو لعل هناك فقرة إنتاجية نوعية بالموز في لبنان، وأصبح لديها فائضاً منه بمواصفة جيدة وقابل للتصدير، ولم يعد لبنان مستورداً لهذه المادة وممرراً لعبورها إلى بلدان الجوار، كما هو معروف وجرت عليه العادة منذ عقود وعقود. فلم نسمع سابقاً عن موز لبناني بالمعنى التصديري، بل هناك نوع من المنتج اللبناني المحلي شبيه بالمنتج المحلي السوري من هذه السلعة الزراعية، وهو من دون شك ليس من النوعية التي تدخل حيز التصدير ناحية الكم والمواصفة، وبالتالي فإن عبارة استيراد «موز لبناني» تحمل بطياتها جزءاً من التلاعب على المفردة والعبارة، فهل في ذلك شيء من القصد المتعمد قد يستفيد منه البعض على حساب الآخرين، أثناء العمليات التنفيذية للقرار أعلاه، أم هو محض خطأ لغوي فقط؟.

انعكاسات وتداعيات

مما لا شك فيه أن تصدير الحمضيات له منافع اقتصادية، وهو مطلب دائم للمنتجين «فلاحين ومزارعين»، عسى أن يحد من خسائرهم السنوية، من أجل الاستمرار بالعملية الإنتاجية وعدم هجرة أرضهم وزراعتهم، أو التحول إلى الزراعات البديلة، كما له منافع على مستوى الاقتصاد بشكل عام بمقابل بدل القطع الناجم عن العملية، كما هو مفترض.

هل سيحل القرار العتيد مشكلة فائض الإنتاج بالحمضيات التي يعاني منها الفلاحون والمنتجون بشكل سنوي؟ وهل سيتخلصون من تحكم التجار والمصدرين بهم بناءً عليه؟، أم أن خلف الأكمة ما وراءها؟.

نوار الحمضيات

القرار المذكور كان بناءً على مقترح من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، المتضمن استيراد واحد كيلوغرام من «الموز اللبناني» مقابل تصدير خمسة كيلوغرامات من الحمضيات السورية، وذلك اعتباراً من أول شهر تشرين الثاني الجاري ولغاية نيسان من العام القادم.

رؤية اقتصادية عميقة!

من كل بد فإن الاقتصاديين سيقفون عاجزين عن تفسير عمق الرؤية الاقتصادية، لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وللحكومة بأن معاً، عبر اعتماد الموز كبديل عن القطع في عمليات التبادل التجاري فيما بين البلدان، خاصة مع أهمية الموز على المستوى الاقتصادي، وعلى مستوى الحاجات الضرورية والحياتية المعيشية للمواطنين، ولما له من انعكاسات على جملة التطور الاقتصادي اللاحق، وتحديد على مستوى حل جزء من الأزمة التي يعاني منها السوريون باعتبارها كارتة من أكبر الكوارث على المستوى الإنساني!

ولعل المواطنين سيستبدلون القطع بالموز في مراحل لاحقة بعملياتهم التبادلية اليومية في السرافيس ومحلات البقالة والتسجيل في الجامعات وعند الأطباء وغيرهم، أسوة بحكومتهم العتيدة! أو لعل الحكومة تصدر طابعاً «موزياً» بدلاً عن الرسوم التي تتقاضاها على التعاملات الرسمية!.

موز لبناني!

ولكن ربما هناك خطأ ما في متن القرار

شكوى برسم محافظة ريف دمشق وبلدية صيدنايا



الذي يطغى على عملها، مشيراً إلى أن رئيس البلدية طبيب، وهو غير خبير من الناحية العملية بالكثير من القضايا الإدارية والتنظيمية الخاصة بشؤون البلديات.

يشار إلى أن أراضي قرية صيدنايا ممسوحة وموزعة ومنظمة، والمالكين لديهم صكوك الملكية الصادرة رسمياً، وقد تم وضع المخططات التنظيمية للقرية، التي جرت عليها بعض التعديلات، وهي معتمدة، ومن المفترض أن تعتبر مرجعية عند الترخيص للإنشاءات العقارية، أو عند القيام بالأعمال الإنشائية على المستوى التنفيذي، وهذه المهام تعتبر من صلب مهام البلدية في القرية، على المستوى الفني والإنشائي والرقابي قبل وأثناء التنفيذ وبعده.

مطلب مشروع

على هذا الأساس نلخص مطلب صاحب الشكوى بالتالي: أولاً: وقف أي عمل تنفيذي على مستوى تمرير أسبقية الصرف الصحي وغيرها، في أرض صاحب

الدعوى القضائية بشكل نهائي، الأمر الذي يعني اقتلاع العديد من الأشجار المثمرة والحرجية، التي لا يقل عمرها عن 30 عاماً حسب تقرير المشاهدة والخبرة من قبل مديرية الزراعة، بالإضافة إلى الخسارة على مستوى الملكية العقارية في الأرض، على المستوى العملي.

يقول صاحب الشكوى بأن المتضررين من مثل هذا الإجراء على مستوى الملكية يصل لحدود 50 فرداً، هم أفراد أسرته وأخوته وأبنائهم، ناهيك عن الضرر المباشر المتمثل باقتلاع الأشجار المثمرة، من زيتون ولوز وتين وجوز ورمان وغيرها من الأنواع، والتي تعد بالعشرات، عمر بعضها حسب تقرير الخبرة الفنية بحدود 40 عاماً.

بلدية لا تقوم بدورها

وقد أشار صاحب الشكوى، أن السبب الرئيسي لهذا الخلاف وغيره، على مستوى التنازع على الحقوق، هو قصور دور البلدية وجهازها الإداري والفني، مع تنازع المصالح

قاسيون

حيث أفاد صاحب الشكوى: أن أحد أصحاب العقارات المجاورة لأرضه، يسعى إلى تمرير خط أسقية الصرف الصحي الخاصة ببعض عقاراته، عبر أرضه، وعلى حساب اقتلاع بعض أشجاره، وذلك تنسيقاً مع بعض المتهنئين في بلدية صيدنايا، ومحافظة ريف دمشق، خاصة وأن المذكور يعتبر من تجار العقارات «الواصلين»، حسب ادعاء صاحب الشكوى.

دعوى قضائية لم يبت بها بعد

كما أضاف صاحب الشكوى: بأن هناك دعوى قضائية مرفوعة بهذا الشأن وقد دخلت فيها العديد من الجهات العامة ذات الصلة، على مستوى الرأي والخبرة وغيرها، وخاصة مديرية زراعة ريف دمشق، وهذه الدعوى لم يبت بها بعد، ولكن الخشية لديه بأن يجري التنفيذ عنوةً عبر المؤازرة، باعتبار أن صاحب المصلحة أقرب من الكثير من المتهنئين، قبل البت بنتيجة

وصلتنا شكوى من أحد المواطنين في قرية صيدنايا، مفادها الشروع بالتعدي على ملكه بأرضه، وعلى بعض الأشجار المثمرة والحرجية الموجودة فيها، مدعماً شكواه ببعض الوثائق والكتب والمراسلات الرسمية.

الفنية والعمرانية وخدمات البنى التحتية، وناحية عدم التجاوز على هذه المخططات لمصلحة البعض من الواصلين والمتهنئين.

قاسيون تضم صوتها إلى مطلب مقدم الشكوى باعتبار مطلبه لم يتعد الالتزام بالقوانين المرعية، وباعتبار أن القضاء هو صاحب الكلمة الفصل بنتيجة الأمر.

الشكوى وعلى حساب اقتلاع أشجاره، لحين البت بالدعوى القضائية المرفوعة بهذا الشأن.

ثانياً: أن تقوم البلدية بمهامها وواجباتها على أكمل وجه، وخاصة على مستوى الإنشاءات، العقارية المشيدة أو قيد الإنشاء، وذلك بالاستناد إلى المخططات التنظيمية المعتمدة، وتحديداً ناحية المواصفات

الفراريج والأسماك فاسدة أم من سمح بدخولها؟!



■ حازم عوض

بين الحين والآخر،
تخرج وزارة التجارة
الداخلية وحماية
المستهلك، عبر
وسائل الإعلام
الرسمية أو المقربة
منها، لتعلن عن
آخر ضبوطاتها بحق
المخالفين، ومؤخراً،
كثر حديثها عن
اللحوم «غير الصالحة
للاستهلاك البشري»
والتي قدرت كمياتها
بعشرات الأطنان في
كل عملية ضبط.

أغلب ضبوط اللحوم غير الصالحة
للاستهلاك البشري، هي للحوم
مجهولة المصدر على حد تعبير
الوزارة، أي أنها لحوم مهربة، دخلت
إلى الأسواق بطريقة تثير الشكوك،
فالسؤال هنا، ليس عن كيفية دخول
هذه اللحوم عبر الحدود المفتوحة،
بل كيفية دخولها إلى أسواق المدن
«الآمنة» على حد تعبير الحكومة
وبهذه الكميات الضخمة؟.

وثائق مزورة من السهل كشفها!
يقول مدير حماية المستهلك بوزارة
التجارة الداخلية حسام النصر الله، إن
هذه اللحوم دخلت المدن عبر وثائق
مزورة، وهذه الوثائق تتيح للمهربين
التنقل بين المحافظات والدخول إلى
الأسواق، حيث لا يملك خبرة الكشف
عنها، سوى موظفو الوزارة عند
قيامهم بجولات ميدانية.

الغريب في تصريحات النصر الله، هو
اعتماد المهربين على وثائق مزورة
تتيح لهم إدخال شحنات من الفروج
المجمد أو السمك المجمد، رغم أن
هاتين المادتين لا يتم استيرادهما عبر
التجار السوريين على الأقل خلال
الأزمة، ما يطرح تساؤلاً عن عدم
تعميم ذلك على المسؤولين عن تمرير
وإدخال هذه الشحنات الكبيرة أمام
أعين الجميع!

وأيضاً، الكشف عن هذه الوثائق
المزورة سهل جداً وليس بحاجة
إلى خبراء نظراً لعدم وجود إجازات
استيراد من هذا النوع، وبالتالي
سيكون ضبط رتل شحنات محمل
بهذه المادة، سهل جداً، إن لم تمنح أذنًا
بالدخول!

النصر الله ذاته يؤكد عبر حديث إذاعي،
أنه «لا يوجد في الأسواق السورية
فروج مثليج، وأينما وجد الفروج
المثليج هذا يعني أنه مهرب»، بينما
ينوه رئيس الجمعية الحرفية للحامين،
أدمون قطيش، إلى أنه: «لا يوجد
سمك مجمد مستورد بشكل نظامي في
الأسواق السورية، وكل ما هو موجود
من هذه الفئة مهرب أيضاً».

حديث «النصر الله» و«قطيش» يؤكد
حجم التهريب المنتشر في الأسواق من
هذه الأنواع، وخاصة الأسماك المثليجة
«مقطوعة الرأس» أو «الفيليه»،
ويضيف هنا رئيس جمعية اللحامين
بقوله: إن «جميع الأسماك المجمدة
في الأسواق مهربة عبر لبنان، وأيضاً،
كل الفروج المجمد مهرب عبر تركيا».

السمك المثليج مهرب كله!

وعن سبب انتعاش تهريب الأسماك،
يضيف: «عدم وجود مصادر للسمك
تكفي الحاجة يشجع على التهريب،
إضافة إلى عدم استيراد السمك بشكل
نظامي، بالتزامن مع ارتفاع أسعار لحم
السمك المحلي وخاصة البحري، حيث
وصل سعر كيلو سمك «اللوز» إلى 12
الف ليرة سورية، وسمك المشط إلى
1200».

من وجهة نظر قطيش، فإن السماح
باستيراد لحم السمك المثليج بشكل
نظامي، يحد من التهريب، طارحاً مثلاً

عن «لحم الجاموس» الذي كان يدخل
إلى الأسواق عن طريق التهريب بشكل
كبير، وعندما فتح باب الاستيراد
انخفضت نسبة اللحوم المهربة بشكل
واضح على حد تعبيره.

ويقول رئيس جمعية اللحامين:
إن «لحم الجاموس يستورد حالياً
بشكل نظامي من الهند، ويتم ذبح
الجواميس أمام لجنة سورية مؤلفة
من 7 أشخاص، ثم يتم صعب اللحم
بـ 40 درجة تحت الصفر»، مشيراً إلى
أنه «يمكن للمواطنين التأكد من سلامة
هذه اللحوم في الأسواق عبر قراءة
عبارة «مستورد خصيصاً للجمهورية
العربية السورية»».

بدوره، أكد رئيس جمعية اللحامين
السابق محمد بسلام درويش، وجود
مخالفات كثيرة في أسواق اللحوم
وخاصة لحوم الأسماك، مشيراً إلى
أنه يتم بيع هذه المادة خارج البرادات
والثلاجات الخاصة دون معرفة
منشئها، وأضاف: «يتم استخدام
العديد من الملونات والمواد المختلفة
لمنح هذه اللحوم ألواناً توهي
بجودتها».

مؤخراً، انتشرت سيارات جواله
وبسطات لبيع لحم السمك، دون
معرفة المصدر الحقيقي لها، وهنا يشير
درويш إلى وجود «تلاعبات سرية
بين بسطة وأخرى مجاورة لها، كما أن
هناك كميات كبيرة من الماء المجمد في
أسماك الهامور تصل إلى 50% من وزن
هذه الأسماك».

وأوضح أن «حركة البيع والإقبال على

وغيرها»، دون توضيح إن كانت هناك
تحقيقات فعلية حول آلية دخول هذه
الكميات إلى داخل دمشق.

وتابع: «لم نستطع الدخول إلى أحد
المستودعات في دمشق نتيجة الرائحة
الكريهة للفروج التالف، والذي لا يملك
صاحب المستودع فاتورة توضح
المنشأ».

يكافحون الصغار!

أسعار الفروج التي باتت ترتفع
وتنخفض كالبورصة، وسط تحكم
واضح من قبل التجار، ودون أية آلية
للضبط من قبل وزارة التجارة الداخلية،
ساهمت بانتعاش التهريب بشكل أو
بآخر، إضافة إلى تواطؤ كبار التجار
مع بعض أصحاب القرار لتمرير هذه
المهربات على حساب حصة المواطنين
أولاً، والاقتصاد الوطني ثانياً، وسط
ضعف الجهاز الرقابي الحكومي، الذي
بات يحاول مكافحة هذه اللحوم عبر
صغار التجار في أسواق المفرق، دون
التفتيش عن منفذ دخولها، ومن هو
المسؤول الحقيقي عن ذلك.

وتشير حجوم الضبوط التي تنظمها
وزارة التجارة الداخلية بين الحين
والآخر، إلى أن كميات اللحوم الفاسدة
والمهربة، التي يبيع في الأسواق دون
أن تستطیع دوريات الوزارة ضبطها،
أكثر بكثير من الأرقام المعلنة، وخاصة
مع اعتراف الوزارة مراراً بعدم قدرتها
على تغطية الأسواق جميعها وضبط
أغلب المخالفات نتيجة قلة عدد عناصر
الدوريات التموينية.

لحوم الأسماك ضعيفة، حيث أن نسبة
20% من السوريين فقط يستهلكون
لحوم الأسماك.

مدير حماية المستهلك بوزارة التجارة
الداخلية حسام النصر الله، أعلن عن
حملة على الأسماك المخالفة بكل أسواق
سورية، مشيراً إلى أنه يتم حالياً سحب
عينات وإخضاعها للفحص، ومتابعة
مصادر هذه اللحوم بموجب الفواتير،
لكن عند سؤاله عبر حديث إذاعي عن
حقيقة «وجود أسماك مثليجة مستوردة
بشكل نظامي في سورية والمصدر
المسموح لهذا النوع من اللحوم إن
وجد»، لم يجب على السؤال، مكتفياً
بالقول: «نحن نتابع القضية وسنضعكم
بالتفاصيل لاحقاً».

أطنان من الفروج المهرب جاءت من حماة!

وعن الفروج المجمد، أكد النصر الله
ضبط أطنان من الفروج المثليج في
دمشق، محملة بسيارات قادمة من
حماة، وقد فك ما عليها من الثلج نتيجة
السير لمسافة طويلة، وتمّ وضعها في
صناديق غير صحية، حتى باتت غير
صالحة للاستهلاك البشري.

وأضاف «ضبطنا منذ أيام 24 طن
من مادة الفروج المثليج غير صالحة
للاستهلاك البشري، تم نقلها من مسلخ
النبهان ومسلخ الخطيب في محافظة
حماة إلى مستودع في منطقة باب
شرقي، ليتم بيعها في محلات الفروج
في مناطق متعددة بمدينة دمشق
«نهر عيشة» شارع الأمين- الشاغور

السؤال هنا،

ليس عن

كيفية دخول

هذه اللحوم

عبر الحدود

المفتوحة، بل

كيفية دخولها

إلى أسواق

المدن «الآمنة»؟.

الحقوق ليست تسولاً ولا منّة!



بدأ فصل الشتاء وموسم البرد السقيم وتدايعاته، ومع قدوم هذا الفصل جاء تصريح مدير المؤسسة العامة للكهرباء المتضمن المبررات والمسوغات المعنادة نفسها عن النقص بكميات الفيول اللازمة من أجل تأمين الكهرباء، وذلك في مطلع الشهر الحالي.

■ عاصي اسماعيل

التصريح المذكور بشر المواطنين بأنهم مقدمون على ساعات تقنين إضافية في هذا الفصل على مستوى الخدمة الكهربائية، وبالتالي فهو كما غيره من الفصول على مستوى نوعية الخدمة وتدنيتها، ولكن على ما يبدو لكل فصل حجة وسبب مختلف.

تصريحات مغايرة للواقع

سمعنا كثيراً عن اجتماعات بين الكهرباء والنقط برعاية حكومية من أجل تحسين الخدمة الكهربائية، عن طريق تذليل الصعوبات لدى هاتين الوزارتين المعنيتين بالأمور، وتنسيق الجهود وتوحيد الإمكانيات من أجل هذه الغاية، ولكن شتان بين التصريحات وبين الواقع الذي أصبح أكثر إيلاً، بظل هذه التصريحات، وأكثر تراجعاً يوماً بعد آخر على مستوى الخدمات المقدمة وعدالتها.

سنة أعوام متواصلة من الأزمة وما زالت المبررات نفسها عن التعثر بتأمين الكميات اللازمة من الفيول من أجل تشغيل محطات التوليد، على الرغم من التصريحات الرسمية كلها عن تحسين الواقع الكهربائي، وعلى الرغم من استمرار الإعلان عن وصول بواخر محملة بالفيول اللازم، وعلى الرغم من

توفر الوقت الكافي من أجل تأمين تعاقدات لتوريد كميات إضافية بمواعيد معينة، لزوم تأمين خدمة الكهرباء بشكل متواصل دون انقطاع، باستثناء ما قد ينجم فعلاً عن التوقف المفاجئ لبعض المحطات بفعل الحرب أو بفعل الاحمال الزائدة أو بفعل الاهتلاك، وغيرها من أسباب التوقف ذات الطبيعة المؤقتة وليس الدائمة، وأخيراً على الرغم من النفقات كلها التي يتم تكديدها على ذلك وغيره من جيوب المواطنين بالحصول، وليس بمئة من أحد، خاصة بعد أن تم تحرير أسعار المشتقات النفطية والطاقة، وتم رفع الدعم عنها بموجب التوجهات الرسمية الحكومية، التي ضربت عرض الحائط بمصلحة المواطنين وبخدماتهم بنتيجة الأمر على المستوى العملي.

البدائل والمستفيدين

بالمقابل ما زالت سوق البدائل، هي صاحبة الخطوة على مستوى الاستفادة المباشرة من سوء الخدمة، عبر المزيد من الاستغلال لحاجات الناس لها بظل تراجع الخدمة العامة، بل أصبحت سوق الأمبيرات في بعض المحافظات هي الطاغية على الخدمة الحكومية، عبر المزودين بها من القطاع الخاص، الذي يجني المليارات سنوياً من حسابات المواطنين، وعلى حساب معيشتهم وضرورتهم الحياتية المعيشية الأخرى، كما هو الحال بمدينة حلب على سبيل المثال.

وكأن سوء الخدمة وترديها يوماً بعد آخر وعاماً بعد آخر، ما هو إلا سبيل يتم تمهيدته أمام هؤلاء المستثمرين من أجل المزيد من الاستغلال على مستوى هذه الخدمة، وتوسيع قاعدتها على مستوى الاستهلاك للبدائل في المحافظات المختلفة، يترافق ذلك مع إطلاق شعارات التشجيع على الاستثمار

بمجال إنتاج الطاقة الكهربائية من قبل القطاع الخاص.

حق وليس منّة أو تسول

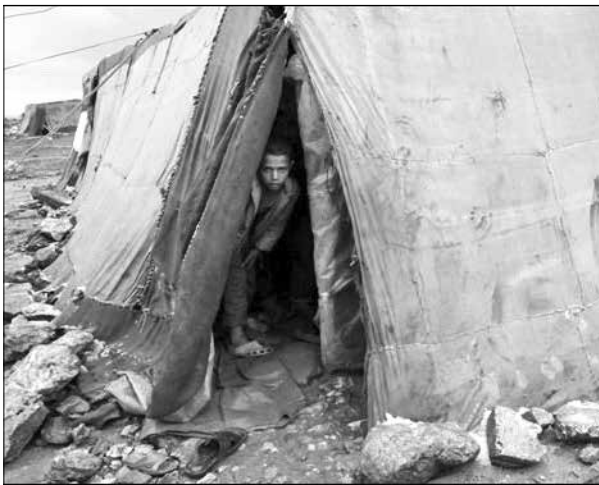
المواطن عموماً سأم عبارات التسويق، والتصريحات والبيانات الصحفية كلها من قبل المسؤولين الرسميين على مختلف مستوياتهم، كما سأم حياته التي أصبحت مجزأة، على مدار ساعات اليوم بين تقنين خدمة وأخرى، بالإضافة إلى معاناته اليومية نتيجة الواقع الاقتصادي المعاشي اليومي، وجل ما يطالب به بعض الصدق والشفافية بما يتعلق بخدماتهم، مع العدالة فيها، خاصة مع شعوره بأنه يتسول هذه الخدمات وكأنها ليست حقاً من حقوقه، باعتباره ملتزماً بما عليه من واجبات، وما يتعلق بتسييد رسوم اشتراكها، وبمقابل ما يستهلكه منها، وبالتالي

هذه الخدمة
وغيرها ليست
منّة من الجهات
المسؤولة عنها،
ولا هي كذلك على
مستوى الحكومة.

فإن هذه الخدمة وغيرها ليست منّة من الجهات المسؤولة عنها ولا هي كذلك على مستوى الحكومة.

ولئن عكفت الحكومة، عبر سياستها على ممالة أصحاب الرساميل والمستثمرين، فإن ذلك لا يجيز لها التلاعب بالخدمات العامة من حيث التبعية والاستثمار، باعتبار أن المواطنين مشتركون بهذه الخدمات العامة بموجب عقود رسمية، مع الجهات الرسمية العامة المقدمة لها، وبالتالي فإن ما يجري هو شكل من هذا التلاعب الحقوقي والقانوني، من أجل الضغط على المواطنين لاستبدال هذه العقود بأخرى مع القطاع الخاص رويداً رويداً تحت ضغط الحاجة والضرورة، بظل استمرار التسويق مع تقديم المبررات والمسوغات التي لم تعد تنطلي على أحد.

في طرطوس.. معاناة على أطراف «المجد»



تكفي الهوية الشخصية لإثبات أننا من حلب، وقد أتينا رغماً عنا بسبب الحرب وليس بقصد السياحة، فهل هذا معقول؟».

كما أشار إلى واقع تقديم بعض الخدمات بقوله: «حتى عدادات الكهرباء التي سمحوا لنا بها، يتم احتساب استهلاكنا منها على أساس الرسوم السياحية، وكأننا نقيم بشاليهات، أو نعمل بالصناعة أو التجارة!..».

إهمال ونسيان

المواطنة م.ط قالت: «راجعنا المحافظة والهلal الأحمر نشكو معاناتنا، ووعودنا بزيارة لجنة التقييم لتشاهد حياتنا على أرض الواقع، ولكن الإهمال والنسيان هو مصيرنا حتى الآن، حيث تهربوا من زيارتنا»، وأضافت متسائلة: «هل نحن سوريون أم هنود حمر، لا نعرف؟!».

مطالب بالاعتراف بالمواطنة المواطن ن.ن، عسكري مصاب ومسرح صحياً، شرح لنا معاناته مع الهلال والمحافظة قائلاً: «أنا خدمت بالجيش العربي السوري، والعشرات مثلي في هذه المنطقة،

بغالبيتهم من الفقراء والمهمشين، الكثير منهم لم يجرؤ على البوح باسمه، خشية تداعيات ذلك على مستوى الانتقام منهم، عبر المساعدات المقدمة عن طريق الهلال الأحمر، على الرغم من قلتها وعدم انتظامها.

شروط تعجيزية

المواطنة م.ن من حلب قالت بحرق: «نحن محرومون من أية مساعدة، عينية أو غذائية، لأنهم يطلبون شروطاً تعجيزية لا نستطيع تأديتها، حيث يشترطون من أجل تقديم المساعدة أن يكون هناك عقد للإيجار، فكيف نؤمن عقد إيجار ونحن مقيمون بخيام، ولو كان لدينا أي وفر أو سيولة لاستغنيا عن تلك المعونات أولاً»، وأضافت: «نحن على هذا الحال منذ ثلاث سنوات».

نعامل كسياح

المواطن خ.س قال: «طلبوا أوراق إثبات بأننا مهجرون من حلب، مثل إيصالات الكهرباء أو الماء والهاتف، ورغم تقديم البعض منا لهذه الأوراق، لم نحصل على شيء من هذه المساعدات»، وأضاف: «ألا

■ صلاح معنا

فبالقرب من صاحبة المجد، وبجانب كازية المعروف وبين أشجار الزيتون، تنتشر عشرات الخيام المتناثرة، مشيرة إلى وضع مأساوي ومزٍ على مستوى ساكنيها، في ظروف صعبة، أقل ما يقال عنها بأنها لا تصلح إنسانياً.

افتقاد لأبسط مقومات الحياة

وصلت عدة شكاوى إلى قاسيون، من أهالي هذه المنطقة المهجرين من مدينة حلب، وقد زارت قاسيون الموقع، وعند الوصول إلى هناك لم يدر بخلدنا بأن بين أشجار الزيتون هناك خيام لأهلنا السوريين محومات الحياة والبقاء. فهؤلاء، وبعد أن تهدمت بيوتهم بسبب الحرب وأهوالها في حلب، لا يستطيعون استئجار منزل أو حتى غرفة واحدة، بظل تردّي الواقع الاقتصادي المعيشي، وبظل هذا الغلاء الفاحش.

فقراء ومهمشون

قاسيون استطاعت معاناة ومشاكل هؤلاء المهجرين، وقد كانوا

مرة جديدة تنشر قاسيون معاناة المهجرين بمحافظة طرطوس، وأغلبهم يشكون الإهمال والفوضى والروتين، والفساد المتفشّي في الهلال الأحمر بطرطوس.

«مشكورة جريدة قاسيون لأنها الوحيدة التي زارتنا، لترى معاناتنا وتشرحها، وكلنا أمل بعودة السلام والوثام للبلاد، كي نعود إلى ديارنا، فنحن لا نطلب إلا الاعتراف بنا، وبأننا أبناء هذا الوطن».

فأين الدولة من رعاية هؤلاء، الذين من المفترض أن تعتبرهم من أبنائها المشردين، بما لهم من حقوق عليها؟، ولكن مع الأسف فهم فوق تشردهم وعوزهم تهدر كرامتهم كل يوم!؟.

وقد طلبوا مني بيان عائلي وتقدير إصابة رسمي من أجل الحصول على المساعدة، وقد تقدمت بتلك الأوراق حسب ما طلب تماماً، ولكني لم أحصل على أية مساعدة، بسبب عدم توفر دفتر عائلة!»، وأضاف: «دفتر العائلة فقدته مع منزلي المهدم، ومثلي العشرات من العائلات، الذين فقدوا أوراقهم الرسمية، وكان لا أحد يكثرث لوجودنا».

أما بالسلام والعودة وعقب بشكل مباشر بالقول:

شتاء اللاجئين الكارثي للسياسة والابتزاز

يتخوف اللاجئون السوريون، في دول الجوار على وجه الخصوص، من مغبات فصل الشتاء الذي بدأ يقرع الأبواب، وتحديات هذا الفصل، بثلوجه وامطاره وفيضاناته، وانعكاساته السلبية عليهم وعلى أفراد أسرهم.

■ سمير علي



تحديات وجودة

التحدي أمام هؤلاء اللاجئين حسب الإمكانيات المتوفرة لدى المفوضية تتمثل بتوفير المساعدات الطارئة للعائلات، من توفير المأوى والمساعدات المنقذة للحياة، وتأمين الموارد الكافية من أجل منح هؤلاء فرصة للصمود في وجه العواصف.

هذا التحدي مر عليه أعوام حتى الآن، وهو ما زال قائماً، على الرغم من كل المعاناة المنقولة صوتاً وصورة خلال فصول الشتاء المتعاقبة خلال السنين الماضية، دون جدوى، حيث ما زال هؤلاء اللاجئين يواجهون تداعيات البرد والأمطار والعواصف والفيضانات شتاءً بعد آخر، مستهلكاً صحتهم وفرص بقائهم ونجاتهم.

في لبنان

في لبنان حوالي 1.7 مليون لاجئ سوري منتشرين في أرجاء البلاد كافة، موزعين على 1700 موقع، والغالبية منهم يعيشون في المرتفعات الجبلية الباردة أو في وادي البقاع الذي يتسم بالبرودة أيضاً، وجزء هام من هؤلاء يعيش في مخيمات عشوائية، والبعض يستأجر في مبان غير مكتملة أو في المرائب وبعض المزارع ومواقع العمل، وحتى بعض المستأجرين، الذين يدفعون 200 دولار شهرياً كبذل إيجار تقريباً، فهم غير مخولين بإدخال بعض التعديلات الهيكلية على تلك المباني من أجل تحسينها لمواجهة متغيرات الأحوال الجوية، حيث أن هذه التحسينات تحتاج إلى موافقات من أصحاب الملك ومن قبل الحكومة وجهاتها التنفيذية، بالإضافة إلى تكاليفها المرتفعة أصلاً.

هؤلاء عانوا خلال فصول الشتاء الماضية من تحديات البرد وخاصة عندما تزيد الثلوج والأمطار، ناهيك عن معاناتهم الأكبر عندما يتعرضون للفيضانات التي تأتي على خيامهم مخلفة برك الماء والمستنقعات، وما تحمله معها من تداعيات على المستوى النفسي والصحي والبيئي، وغيرها، وخاصة بالنسبة للأطفال وكبار السن.

في الأردن

واقع اللاجئين السوريين في الأردن أشد وطأة، فهم يعانون من مستويات شديدة من الفقر، وتشير توقعات مفوضية اللاجئين أن يزداد وضع هؤلاء سوءاً أكثر فأكثر، حيث أشار أحد التقارير إلى أن 9 من أصل 10 لاجئين مسجلين في الأردن هم فقراء.

هؤلاء اللاجئين، الذي يقدر عددهم بـ 630 ألف لاجئ، لا يستطيعون تحمل نفقات المواد الأساسية، من أغذية والبسة وأدوية وغيرها، فكيف بمستلزمات الوقاية من متغيرات عوامل الطقس ومن البرد والشتاء الذي أتى عليهم في المواسم السابقة بالأهوال، خاصة وأن غالبية اللاجئين في الأردن هم من النساء والأطفال حسب مفوضية اللاجئين، وهم يعيشون في مخيمات وأماكن سكن دون المستوى المطلوب.

ففي مخيم الزعتري على سبيل المثال، يعيش أكثر من 80 ألف سوري، يشكل الأطفال نصف عددهم تقريباً، وقد ضربت العواصف والأمطار هذا المخيم، كما غيره من المخيمات الأخرى، وخاصة مخيم الرقبان الحدودي الذي يعيش فيه بحدود 60 ألف سوري، خلال فصول الشتاء الماضية أكثر من مرة،

المعاناة الحقيقية التي يواجهها هؤلاء تتمثل بالنقص في وقود التدفئة بالإضافة إلى عدم تمكنهم من توفير المدافئ والبطانيات والمواد العازلة من عوامل تغيرات الطقس، وغيرها من الاحتياجات الضرورية لحمايتهم من البرد والأمطار، بما في ذلك النقص بالأدوية والعلاجات الصحية اللازمة، أو الوقائية من عوامل البرد ونتائجه، وتحديدًا من حيث توفر الأغذية المناسبة نوعاً وكماً، من أجل تدعيم المناعة لمواجهة أمراض الشتاء وتضاعفاتها.

مخيمات الانتشار

مخيم الزعتري- مخيم الرقبان- مخيم أطمه- مخيم السروج- مخيم سليمان شاه، وغيرها الكثير من المخيمات المنتشرة على الحدود في دول الجوار أو بداخلها، كانت تعتبر مأوى مؤقتة لملايين السوريين الذين فروا قسراً من ديارهم في الداخل السوري بفعل الحرب والأزمة وتداعياتها، وخاصة على مستوى السلامة والأمان، وليس في جعبهم سوى الملابس التي عليهم، وكانوا يأملون بالعودة سريعاً، ولكن شاءت أقدارهم السيئة أن يستمر مقامهم في هذه المخيمات المؤقتة حتى الآن، مفتقدين لأبسط مقومات الحياة.

تقديرات أممية

تقديرات أعداد اللاجئين في دول الجوار ما زالت على حالها تقريباً حسب ما هو موثق لدى مفوضية شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، بموجب بياناتها الإحصائية لمن يحتاج إلى المساعدات من هؤلاء، حيث يوجد بهذه الدول بحدود 4 مليون سوري موزعين على الشكل التالي: 2,8 مليون في تركيا- 1,7 مليون في لبنان- 630 ألف في الأردن- 240 ألف في العراق- 125 ألف في مصر، بالإضافة للبعض من غير المسجلين ضمن إطار المساعدات، والبعض الآخر الذي وصل إلى دول أوروبا أو إلى غيرها من الدول، حيث يقدر مجموع اللاجئين السوريين الإجمالي بحدود 5 مليون سوري، مع الأخذ بعين الاعتبار أن بعض الأرقام الإحصائية، وإن كان مصدرها أممي، لها طابع التضخيم والتحويل أحياناً، وعلى مستوى الكارثة الإنسانية التي يتعرض لها السوريون، فقد أصبحت هذه الأرقام مبرراً للكثير من البازارات السياسية يستخدمها البعض من أجل غاياته وأهوائه ومصالحه، في معرض المزادة على الكارثة كما على السوريين أنفسهم بنهاية الأمر.

2 مليون لاجئ معرض لكارثة

تشير تقديرات تقارير المفوضية العليا لشؤون اللاجئين إلى أن أكثر من نصف اللاجئين السوريين في دول الجوار يعيشون في مأوى دون المستوى المطلوب، وخاصة على مستوى تحديات فصل الشتاء وتضاعفاتها، أي بحدود 2 مليون لاجئ سوري معرضين لنتائج كارثية خلال فصل الشتاء الحالي. وبحسب تقديرات المفوضية أيضاً فإن نصف أعداد اللاجئين تقريباً هم من الأطفال، ما يعني بالنتيجة أن مليون طفل سوري معرضة حياته للخطر على مستوى البقاء، بظل عدم توفر الإمكانيات لمواجهة فصل الشتاء سواء من حيث وسائل التدفئة أو من حيث الوارد الغذائي، أو من حيث النقص بالأدوية والعلاجات وغيرها.

فصل الشتاء، ناهيك عن التشدد على المستوى الأمني بما يتعلق بالمقيمين في هذا المخيم، من منع التجول ليلاً، وتحويل المطالبات الحياتية إلى مساءلات أمنية تصل لحدود الطرد خارج المخيم إلى العراء، وغيرها من الأساليب التي تجعل من العيش في هذا المخيم وغيره جحيماً لا يطاق.

مقصد سياحي وابتزاز سياسي

بالنتيجة فإن مخيمات اللاجئين السوريين في دول الجوار كانت وما زالت مقصداً سياحياً للكثير من الفنانين والفنانات من أجل التقاط الصور التذكارية والترويج الإعلامي، بالإضافة للبعض من الباحثين عن الأضواء من السياسيين، والكثير الكثير من المنظمات الباحثة عن التمويل والتغطية.

كما أن الكارثة الإنسانية التي يعيشها السوريون عموماً، وفي مخيمات اللجوء خصوصاً، كانت وما زالت مجالاً رحباً للمزايدات والبازارات السياسية، على المستوى الإقليمي والدولي، على حساب معاناة هؤلاء والألمهم اليومية المعاشة، مع تغييب حقيقي ومقصود عن وسائل الإعلام، ففي الكثير من المخيمات في دول الجوار هناك منع تام عن النقل الإعلامي لما يجري بداخلها ومع اللاجئين المقيمين بها، حيث لا تقتصر معاناة هؤلاء على مستوى تداعيات متغيرات الطقس وأحواله، بل هناك مشاكل عديدة لا حصر لها، اعتباراً من التعليم إلى الواقع الاجتماعي وبعض الآفات السلبية التي تتغلغل فيه، إلى الاستغلال على مستوى العمالة، وغيرها الكثير الكثير من أوجه المعاناة.

وختاماً لا بد من القول أن الخيار الوحيد، والذي لا بد منه من أجل وقف معاناة هؤلاء اللاجئين، ووقف الكارثة الإنسانية التي تعرض لها السوريون عموماً، تتمثل بالحل السياسي وفقاً للقرارات الدولية ذات الصلة فقط، وفقط لا غير، وغير ذلك ما هو إلا المزيد من المعاناة المستمرة، والكارثة الإنسانية التي تزداد تفاقمًا عاماً بعد آخر.

مخلفة وراءها خياماً مهدمة وممزقة بفعل الرياح وثقل الثلوج المتساقطة، وعشرات العائلات التي باتت بلا مأوى على أثر ذلك، ناهيك عن الأمراض بنتيجة التدني الكبير في درجات الحرارة، التي كانت خطراً مباشراً تهدد حياة المئات منهم، بالإضافة إلى تداعيات ذوبان الثلوج الذي شكل فيضانات تزامناً مع استمرار هطول الأمطار، مخلفة الكثير من الأضرار، ليس على مستوى الملكيات الصغيرة والمقتنيات البسيطة فحسب، بل على مستوى برك المياه والمستنقعات التي تحولت إلى وحول متجمدة، كانت سبباً إضافياً للكثير من الإصابات، ناهيك عما لحق من أضرار على مستوى انقطاع التيار الكهربائي، الذي يعتبر الوسيلة الوحيدة للتدفئة، ذلك كله يجعل من وضع هؤلاء اللاجئين أكثر سوءاً على كفة المستويات.

في تركيا

حسب إحصاءات المفوضية فإن 2,8 مليون لاجئ سوري مقيمون في تركيا، وحسب المفوضية فإن 80% من هؤلاء هم من النساء والأطفال، كما أن غالبية الأطفال غير مصحوبين، أو مفصولين عن ذويهم. بالمقابل فإن 90% من اللاجئين في تركيا يعيشون في المناطق الحضرية، بعضهم في مخيمات، والبقية تعيش في المخيمات الحدودية، وهؤلاء كلهم، كما غيرهم من اللاجئين في بقية دول الجوار، يعانون من مغبات فصل الشتاء وتداعياته السلبية على المستويات كافة، وخاصة المقيمين في المخيمات الحدودية، التي تفنقر للكثير من مقومات الحياة، ناهيك عن استمرار تعرضهم للاخطار على مستوى السلامة والأمان، وفي تقرير للمفوضية بأن تلبية احتياجات المقيمين في المناطق الحضرية صعبة، فكيف بمن يقيم بالمخيمات الحدودية؟. ففي مخيم سليمان شاه على سبيل المثال، يوجد 6 آلاف خيمة، يقيم فيها بحدود 70 ألف لاجئ، معظم هذه الخيام ممزقة وغير صالحة، وخاصة على مستوى تحمل تداعيات

الكارثة الإنسانية التي يعيشها السوريون عموماً، وفي مخيمات اللجوء خصوصاً، كانت وما زالت مجالاً رحباً للمزايدات والبازارات السياسية، على المستوى الإقليمي والدولي.

تحول إعمار ألمانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، إلى النموذج المثالي لإعادة الإعمار.. ويكرر الكثيرون أنه على سورية أن تستفيد من التجربة الألمانية فهل يمكن؟.. وكيف؟!

وجه الشبه السوري - الألماني..!

اقتصادياً، وبغزل مؤقت للعوامل السياسية، يمكن أن نقول: أن إعمار ألمانيا الغربية، وفق قوانين السوق الليبرالية، كان قائماً على فكرة أن عملية الاستثمار في ألمانيا كانت مربحة ومغرية لرؤوس الأموال، الأمريكية والألمانية. لأن معدلات الربح تكون مرتفعة عموماً في ظروف ما بعد الحرب، نظراً لأن تكاليف الإنتاج تكون منخفضة، سواء الأجور أو قيمة رأس المال الثابت، حيث يلعب هنا تدهور العملة المحلية للبلد، دوراً حاسماً في تخفيض هذه التكاليف.

■ محرر الشؤون الاقتصادية

هل سيستثمر رأس المال في صناعتنا؟!

ولذلك، فإن أموال الاستثمار تدفقت على ألمانيا، ولكن المساهم الأساسي كان رأس المال الألماني الصناعي الذي حافظ على نفسه خلال الحرب، فالمعامل كانت جاهزة، ولكنها كانت تحتاج إلى تنشيط السوق، وتأمين المستلزمات. وهنا آمن الأمريكيون استثماراً كبيراً في قطاعات البنى التحتية الألمانية كهرباء- فحم وتعبدين- مواصلات- أسطول بحري- اتصالات.. وساهموا بنسبة الثلث في رأس ماله، وأدخلوا الدولة لتمارس نشاطها الاقتصادي هنا، ليؤمنوا للصناعة الألمانية تكاليف إنتاج منخفضة، وليضمنوا حصتهم من مستلزمات إنتاج هذا القطاع الضخم، بالإضافة إلى مساهمتهم المباشرة في رأس المال الصناعي في القطاعات الأخرى. وبقيت أجور العمال في القطاع الصناعي الألماني دون زيادة بينما ازدادت أرباح الصناعة مرتين ونصف خلال عشر سنوات، وتطلب هذا أن تعمل الدولة على تعويض الأجور عبر الإنفاق الاجتماعي، فالتنجاح والاستقرار كان مطلوباً في أوروبا عموماً وألمانيا تحديداً.

إذا أمّنت المقدرات الألمانية، وبمساهمة وحصة للاستثمارات الأمريكية، أن يتوسع الاستثمار في الصناعة الألمانية، ويستمر تطورها، وأن يتأمن لها شروط تخفيض التكاليف، لتتوسع حصتها من السوق العالمية من 7% إلى 19% خلال عشر سنوات فقط!

فإذا ما قارنا هذا الظرف الاقتصادي، مع سورية، هل تصح المقارنة؟! حيث سورية لا تمتلك رأس مال صناعي وحصة هامة من السوق العالمية تحقق ربحاً إذا ما استثمر المستثمرون فيه! بالتالي، فإنها لن تكون جاذبة للاستثمار إلا بمقدار ما تسمح لهم بالاستثمار، في أي موضع ربح يروونه مناسباً، وعليها أن تخفف من تكاليف أجور العمل، وأن تخفف من قيمة الأصول، عبر تخفيض قيمة العملة، وهذا ما يفعله ليبراليو سورية اليوم: تخفيض قيمة الليرة، وقيمة الأجور في سورية، أي «إغراء المستثمرين برخصنا»!

ولكن المستثمرين في ألمانيا استطاعوا أن يحققوا ربحاً سريعاً من نمو الصناعة الثقيلة، وصناعة وسائل الإنتاج التي لم تكن مدمرة، فما الذي

ستعمل به رؤوس الأموال لتتربح ربحاً سريعاً من سورية؟! .. ماذا سيختار رأس المال في سورية؟! لن تجد رؤوس الأموال ربحاً سريعاً في الصناعة، أو الزراعة في سورية، حيث البنية تحتاج إلى ترميم وتطوير لتزيد إنتاجيتها وربحها، وستتجه إلى أسهل الطرق، كأن تستثمر الأموال في الدين والإقراض لجهاز الدولة، وتضمن فوائدها عبر سلطته وممتلكاته، سواء تم النمو أم لم يتم، أو أن تعمل في العقارات، وامتلاك جزء أو كل من القطاعات الربحية مثل النفط، أو القطاعات الاستراتيجية التي لا يمكن الاستغناء عنها، مثل الكهرباء، والاتصالات، وبناء الطرق والجسور، وتأخذ عوائدها إما من الدولة عبر التعهد لصالحها، أو من التشغيل المباشر لها، وبالتالي ستسعى إلى الربح منها، ولن يكون بالإمكان دعمها وتخفيض تكاليف الإنتاج، ما يعني عرقلة تقدم القطاعات الأخرى الإنتاجية مثل الصناعة والزراعة وغيرها..

وبالتالي، لن تجد رؤوس الأموال في سورية، قطاعاً إنتاجياً يحقق نمواً وانتعاشاً حقيقياً، بشكل سريع كما في ألمانيا، وستعمل كما عملت رؤوس الأموال في سورية قبل الأزمة، وفي العالم كله اليوم، على الاستثمار في قطاعات الذهب السريع، التي لا تساعد على تطوير البنية الاقتصادية، بل تعرقلها عبر سحبها للأرباح وإخراجها من البلاد.

إذاً، سورية لن يكون لديها خيارات ألمانيا، حيث توجه الاستثمار إلى تطوير سريع لقطاعها الصناعي المتطور، ما ضاعف الناتج الصناعي مرتين ونصف

خلال عشر سنوات. سيكون لدى سورية خيار وحيد هو: قبول رغبات المستثمرين بالربح السريع، وأولها تخفيض الأجور، وتخفيض قيمة العملة، لتخفيض التكاليف، وسيكون علينا تحمل نتائج ذلك، النتائج التي توصل إلى «الدولة الفاشلة» المثقلة بالديون، ولا تستطيع أن تقود دفة الاقتصاد ولا تملك أي قرار استثماري، أو تنموي، وتتحول إلى موظف يدير شؤون أعمال أصحاب الربح من المستثمرين. وهذا ما حدث في تجارب إعادة إعمار الدول النامية كلها في مرحلة «الإدارة الأمريكية للعالم»: لبنان- كوسوفو- ألبانيا- أفغانستان- العراق..

ولكن هل هذا فعلاً هو الخيار الوحيد؟! الخيار الآخر، هو تجاهل رغبات المستثمرين، وتلبية حاجات السوريين، أي تجميع الموارد المتاحة الداخلية والخارجية كلها، والإدارة الدقيقة لها، عبر خطة موحدة، وتحديد أين ستثمر وفي أي قطاعات، وأين ستنفق وعلى أي استهلاك؟! وجعل التخطيط الاقتصادي للموارد منهج عمل.

هذا إذا ما أردنا أن ننجز مهمات اقتصادية من نوع: تطوير البنية الصناعية، والزراعية، وبنية النقل والمواصلات، وزيادة التشغيل وغيرها، أو مهمات اقتصادية -اجتماعية، مثل: الفقر، وزيادة الأجور، وإعادة النازحين والمهاجرين، والسكن، وتعليم الجبل الذي خلفته الحرب دون تعليم، وتطوير بنية التعليم والبحث العلمي وغيرها من المهمات المعقدة، التي نراها اليوم كلما نظرنا إلى حجم التدهور في الوضع الاقتصادي الاجتماعي السوري.

وإذا ما توقفت الحرب في سورية، فإن عملية إعادة إعمارها وتأمين استقرارها وبناء نموذج، سيكون في صلب اهتمام قوى «كبح جماح الحرب» عالمياً

خيار السوريين الوحيد

لا يمتلك السوريون إن أرادوا أن يعمرُوا بلادهم «تर्फ» ترك الخيار للسوق، وللمستثمرين ليحددوا المهمات، وليوسعوا أو لا يوسعوا الاستثمار، وليحصلوا على الربح، ويهربوه خارج البلد، ولا يملكون أي خيار سوى التخلص من فوضى السوق وقوانينها، وتخطيط عملية إعادة إعمارهم.

ولا يمكن تكرار تجربة ألمانيا، إلا إذا أصبحت دولة مركزية في النظام الرأسمالي العالمي، بقاعدة صناعية سليمة ومتطورة بعد الحرب، وإلا إذا عدنا إلى عام 1949!

والأهم، لأن عالم الرأسمالية ومستثمريها المحليين والعالميين اليوم، أصبح أكثر تعفناً، ولا يملك أن يقدم لسورية، ما قدمه لألمانيا في عام 1949، بل لا يملك إلا أن ينتشل الربح من الدمار والفوضى وعرقلة التطور، في سعيه لتجاوز أزمته العميقة.

ولكن هل ستمتلك سورية القدرة على تحدي قوانين السوق، وبناء نموذج فريد لإعادة الإعمار، قائم على تعبئة الموارد وتخطيطها، في دولة من دول جنوب العالم؟!

هنا، يمكن أن نقول: بأننا نشبه ألمانيا.. لإعادة إعمار ألمانيا كانت النموذج المطلوب نجاحه من قبل الولايات المتحدة المنتصر الأكبر بعد الحرب، وصاحبة الكفة الراجحة في ميزان القوى الدولي حينها.

وإذا ما توقفت الحرب في سورية، فإن عملية إعادة إعمارها وتأمين استقرارها وبناء نموذج، سيكون في صلب اهتمام قوى «كبح جماح الحرب» الصاعدة عالمياً، والتي تحاول فرض الحلول السياسية.. بالقوة، وستشكل اللحظة الدولية التي تساعد السوريين على بناء أول نموذج إعادة إعمار ناجح لدولة «عالم ثالث».



الأمريكيون أرادوا أن تنهض ألمانيا الغربية بعد الحرب وسريعاً.. وهذه الإرادة التي لها جملة من المسببات أهمها السياسية، تحولت إلى جملة إجراءات مدروسة لتحقيق ألمانيا نفلاتها الضرورية..

ألمانيا- مارشال: «قلب الغرب»



مؤسستياً كانت مساعدة خطة مارشال، هي الأهم بالنسبة للتعاقي الألماني، وتفوق المساعدة المالية المباشرة، وهذا ما حصل فالصناعة التصديرية الألمانية ازدادت حصتها من السوق العالمية من 7,3% إلى 19% خلال الخمسينيات.

فالأمريكيون بإنشائهم للمارك الألماني في عام 1948، وبمؤتمر لندن عام 1953، كانوا قد أنجزوا تحرير ألمانيا من نسبة كبيرة جداً من ديونها المتركة على للأوروبيين، ودخلت ألمانيا مرحلة إعادة الإعمار، بميزة نوعية لم تمتلكها أي دولة أوروبية أخرى، فقد كان معدل الدين من الناتج لا يتجاوز 20% رغم القروض الكبيرة، وقد بقي منخفضاً حتى عام 1970 بنسبة 25% بينما كان في بريطانيا على سبيل المثال 200% في الخمسينيات.

كما أن الولايات المتحدة التي امتلكت هيمنة الدولار كعملة احتياطي دولي بعد اتفاق بريتون وودز، وضعت الأسس للسوق الأوروبية المفتوحة، وبتأسيسها لنظام المدفوعات الأوروبية الموحد EPU في عام 1950 حيث تم إلزام الجميع بتحرير التجارة، وجودة قروض ألمانيا، وفرض الدولار كعملة تبادل واحتياطي في العلاقات الأوروبية..

الثالث! والناتج الصناعي ازداد بنسبة 250% تقريباً خلال هذه الفترة، أي أن مجمل الزيادة في الناتج الصناعي، كانت تعود للمساهمين في الأرباح: رؤوس الأموال الألمانية والأمريكية. والعمال الذين ضاعفوا أرباح الصناعيين مرتين ونصف خلال عشر سنوات، لم يستطيعوا أن يزيّدوا حصتهم من هذه الأرباح المتزايدة، لتبقى الأجور ثابتة في الصناعة التصديرية.

ويلاحظ أن جهاز الدولة في ألمانيا، قد تمت هيكلته بالشكل الذي يكبح مطالبة العمال الألمان بزيادة حصتهم من الناتج، حيث تم توسيع التشغيل في القطاع الحكومي الألماني «2,2 مليون عامل في 1950»، وزيادة الخدمات الاجتماعية. أي تعويضات الأجور. ليتولى قطاع الدولة الذي يحصل على أمواله من عمل العمال الألمان، مهمة التعويض وتنفيس الغضب.

أقل نسبة دين في أوروبا

الصناعة الألمانية كانت عالية الربحية بشكل قياسي بعد الحرب، ولذلك كان الأمريكيون الذين شاركوا رأس المال الصناعي الألماني أرباحه، مهتمين جداً بفتح السوق الأوروبية أمام الألمان.

لم تكن خطة مارشال تدفقات الأموال الكبيرة إلى ألمانيا تحديداً، وأوروبا عموماً فقط، بل كانت إعادة هندسة للخارطة الاقتصادية الأوروبية، وفق معطى جديد وهو: الدولار العالمي والمؤسسات الاقتصادية الجديدة، وكلاهما التعبير الاقتصادي عن الواقع السياسي القائل بأن: «الولايات المتحدة الأمريكية المنتصرة الأكبر بعد الحرب»! وأن عليها أن تسحب غرب أوروبا، من التأثير السوفييتي في الشرق، وأن تحولها إلى سوق موحدة ينشط فيها الدولار استثماراً وتجارة.

عشائر محمود

خطة مارشال لإعادة إعمار ألمانيا بدأت عام 1949، ولكن هذا لا يعني أن الأعوام الأربعة السابقة بعد الحرب لم تكن «أمريكية الهوى»..!

«التمهيد الأمريكي لمارشال»

خلال مرحلة «حكومة إيرهارد» الليبرالية التي عينتها قوات الحلفاء الذين تقاسموا ألمانيا الغربية: الأمريكيون والبريطانيون، والفرنسيون، في تلك المرحلة كان كل شيء يتدهور في ألمانيا الغربية: البطالة تزداد، العملة تنهار، والمناطق تعيش على المساعدات التي أتقلت على كل من بريطانيا وفرنسا، وجعلتهما ملحقين بالخطة الأمريكية لا مساهمتين فيها. الخطة الأمريكية التي كانت مدعومة بتدهور العملات الأوروبية، وبقوة الدولار المنتصر، وأول ما فعله الأمريكيون هو إعادة هيكلة العملة الألمانية، وإصدار المارك الألماني عام 1948، كما ساهموا في عمليات تحرير الأسعار السريعة التي أدارتها حكومة إيرهارد عقب الحرب، والتي حررت الأسعار عموماً وأبقت على الأسعار ثابتة نسبياً في القطاعات الصناعية الأساسية وقطاعات الطاقة المساهمة في تخفيض تكاليف الإنتاج، الذي تطلب أيضاً تثبيت الأجور، وكانت النتيجة إضرابات عمالية واسعة وصلت إلى 9 ملايين عامل، قابلها الأمريكيون بالأسلحة. استطاعت المفاوضات مع نقابات العمال أن ترفع الأجور بنسبة 15%، بينما كانت الأسعار قد ارتفعت بنسبة 25%، ولكن العمال في ألمانيا اضطروا إلى عقد هذه الصفقة، في ظل البطالة المتزايدة من جهة، وبتحفيز من عودة الأسعار للاستقرار، بعد أن بدأت المساعدات الأمريكية عبر خطة مارشال بتزويد الاقتصاد الألماني بالدولار.

مجلل الأموال الأمريكية المتدفقة إلى ألمانيا خلال المرحلة من عام 1945-1952 بلغت 3,8 مليار دولار، وقد تراجعت المساعدات الأمريكية إلى ألمانيا الغربية سريعاً في عام 1951 بمقدار 73% عن عام 1950. الولايات المتحدة أعلنت هدفين رئيسيين لخطة: إحياء الصناعة الألمانية، وإعادة تحويلها إلى مصدر للبضائع الرأسمالية، أي للبضائع في قطاع إنتاج وسائل الإنتاج، هذا أولاً، أما ثانياً فهو: إعادة إدماج ألمانيا في التجارة الدولية، وفي التجارة الأوروبية تحديد، وتفعيل قطاعها التصديري. فكيف دعمت الصناعة، وكيف ضمنت دمجاً سريعاً للتجارة الألمانية؟!

أين استثمار الأمريكيون وكيف؟!

أرادت الولايات المتحدة أن تعود الآلة

الصناعية الألمانية للإقلاع سريعاً، مستفيدة في ذلك من معطى أساسي، وهو أن رأس المال الصناعي الألماني المتطور والمتوسع والمتمركز خلال الحرب، كان لا يزال نقطة مضيئة في الخراب الألماني، وكانت مستوياته في عام 1948 متقاربة من مستوياته في عام 1938، وكان الحرب «لم تمر من هنا»..

ولذلك فإن الولايات المتحدة ومارشال، وعلى الرغم من «الحديث الديمقراطي» عن تفكيك الاحتكارات الألمانية و«عن اللامركزية» فإنها حرصت على ألا يتغير هذا جداً، وبقي جزء هام من البنية الاحتكارية للصناعة الألمانية وتحالفات التروستات قائماً، «تشير بعض الدراسات إلى أن القطاع الصناعي الوحيد الذي تمت فيه عملية تفكيك مؤقتة كان قطاع الصناعة الكيميائية».

بلغت حصة شركات القطاع الخاص الصناعي الألماني 43% من أموال إعادة الإعمار. وينبغي الإشارة هنا، إلى أن هذه الأموال الأمريكية لم تكن كبيرة بالقياس إلى رأس المال الصناعي الألماني، حيث أن نسبة المساهمة الإجمالية للأمريكيين في رأس المال الثابت للصناعة الألمانية كانت قليلة «وصلت ذروتها في عام 1949 بنسبة 7,8%، وفي عام 1950 انخفضت إلى 4,1%، وفي عام 1951 إلى 2,1%».

إلا أن الولايات المتحدة استثمرت في المكان الذي تضمن فيه حصة من أرباح الصناعة الألمانية كلها، حيث كانت مساهمتها الأهم في القطاعات الاستراتيجية، وتحديداً قطاعات الكهرباء، والفحم، والتعدين، والطرق والأسطول البحري، والاتصالات، والبريد، ولذلك فإن الولايات المتحدة ساهمت في القرارات الحكومية الألمانية لإدارة هذه القطاعات وتنشيطها، فلم يتم تحرير أسعارها، ولم يتم خصخصتها بل دخلت الدولة مباشرة في إدارتها والإنفاق الاستثماري عليها، ولكن مع حصة أمريكية في رأس مالها الثابت وصلت إلى 35% عام 1949.

حصة «صناع المعجزة»

أرادت الولايات المتحدة عبر إدارتها للاقتصاد الألماني بعد الحرب وعبر مارشال، أن تطلق قدرات الصناعة الألمانية مجدداً، فأبقت تكاليف إنتاجها منخفضة، وهذا لم يقتصر على المساهمة في رأس المال، بل وفي حصة العمال الألمان صانعي النمو من «المعجزة الألمانية».

حيث تشير الدراسات إلى أنه رغم أن الأجور في ألمانيا ازدادت اسماً بنسبة 80% خلال الفترة بين عام 1949-1955، إلا أنها فعلياً لم تكن تزداد لدى غالبية العمال في القطاع الصناعي، حيث أن كلفة العمل في الصناعة الألمانية لم ترتفع خلال الفترة من 1950-1960، رغم أن عدد العمال قد ازداد بمقدار

خطة مارشال لم تبني ألمانيا أو أوروبا، بل من بناها بعد الحرب وأعاد التعاقي الاقتصادي إليها، هم عمال أوروبا وشعوبها. إلا أن التدخل الأمريكي، عبر الاستثمار والبنية المؤسسية، كان يهدف إلى عدم عرقلة نجاح العملية، كما فعل في دول أخرى. بل أراد الأمريكيون تسريعها، وهيكلتها ليتحول إعمار ألمانيا الغربية عبر تشابك رؤوس الأموال الأمريكية والألمانية فيها إلى «قلب أوروبا الغربية»، وينقلها بشكل محسوم إلى «العالم الجديد»، تحت مظلة هيمنة المؤسسات الأمريكية والدولار التي تسنم حتى اليوم في إعاقة استقلال القرار الأوروبي اقتصادياً وسياسياً، حتى لو كان الثمن تفكك «أوروبا الموحد» والفوضى فيها.

رفعت المؤسسة العامة للإسمنت أسعار منتجاتها مجدداً بنسبة 12% ليكون هذا الرفع الخامس للأسعار خلال العام الحالي، حيث ارتفع سعر طن الإسمنت في شهر 2 ثم في أشهر 5-6-7 تبعاً، وأخيراً في شهر 11 من العام 2016.

الرفع الخامس لأسعار الإسمنت في 2016؟!



وصل السعر النهائي للطن إلى 40 ألف ليرة للإسمنت، بعد أن تضاف عمولة مؤسسة عمران، ورسم إنفاق استهلاكي، بينما سيصل سعر بيعه في دمشق إلى 43 ألف بعد إضافة رسوم أخرى خاصة بمناطق الإنتاج. أما سعر أرض المعمل، أو مستودعات المؤسسة للإسمنت المعبا أصبح 36500 ليرة، بارتفاع 4500 ليرة عن السعر السابق البالغ 32 ألف ليرة.

4%

ازداد إنتاج الإسمنت من معمل عدرا- حماة- طرطوس في نصف العام الحالي، عن وسطي نصف العام الماضي بنسبة 4% فقط، من قرابة 896 ألف طن، إلى 932 ألف طن.

41%

ازداد إنتاج الكلنكر في المعامل الثلاث، خلال نصف العام الحالي عن الفترة ذاتها في 2015 بنسبة 41%، مما يدل على زيادة التخزين لا البيع.

60%

ازداد رقم المبيعات بين نصف العام الحالي، والسابق بمقدار 60% تقريباً، بينما ارتفع السعر بنسبة 62%- أي أن الزيادة في كميات المبيع ليست كبيرة.

سامر سلامة

رفع سعر الإسمنت هذا العام 62%

لم يعد الإسمنت في سورية مدعوماً، كما كانت تقول الحكومة سابقاً، بل أصبح سعره رابحاً، وأصبحت الحكومة تقارنه بأسعار الإسمنت في الدول المجاورة. فمنذ شهر 2-2016 كان وزير الصناعة السابق قد صرح بأن الربح في طن الإسمنت بلغ 3%، وأتت عمليات الرفع اللاحقة كلها، لتزيد من نسبة الربح.

وبهذا تكون الحكومة ترفع أسعار الإسمنت بطريقة قياسية في هذا العام، حيث انتقل من سعر 22500 ل.س، إلى 36500 ليرة للطن المعبا من أرض المعمل، بنسبة ارتفاع 62%، بينما كان سعره في عام 2011: 6000 ليرة، بنسبة ارتفاع إجمالية بلغت 580%، أي أن السعر الحالي قرابة 7 أضعاف سعر عام 2011، وحصة العام الحالي من ارتفاع أسعار الإسمنت أكثر من 10%. فهل أثر هذا الرفع للأسعار، وزيادة الربح إيجاباً على أعمال المؤسسة؟!

تحسن بالإنتاج تأخر بالمبيعات

بلغ إنتاج المؤسسة العامة للإسمنت في العام الماضي، بمعاملها الثلاثة المتبقية «طرطوس- حماة- عدرا»: 1885 ألف طن من الكلنكر، و 1793 ألف طن من الإسمنت، بقيمة 32 مليار، بقيمة تقريبية للطن 18 ألف ليرة في عام 2015، ومبيعات 30,8 مليار ليرة، أي حوالي 1700 ألف طن.

على تحسين سيولتها وقدرتها على توسيع استثمارها، وإصلاح خطوط إنتاجها، وتوسيع عمالها، فيما لو أتاحت لها السياسية الاقتصادية ذلك. ولكن هذا كله يبقى مرهوناً، بقدرة السوق السورية، على الاستهلاك، وهي قدرة متراجعة، تحديداً في قطاع مثل قطاع البناء المستهلك الرئيسي للإسمنت، حيث أصبح نطاق نشاط القطاع الاقتصادي محصوراً وضيقاً.

أما إن كانت الحكومة تحاول أن توصل السعر إلى مستويات السعر الإقليمي، التي ترتفع وسطياً بنسبة 48-50% عن السعر السوري، فإن هذا يعني أن المخطط هو: أن تبلغ أسعار الإسمنت أكثر من 100 دولار للطن، بينما سعر الطن السوري الحالي: 70 دولار وفق سعر صرف 517 ليرة مقابل الدولار، فهل سيرتفع إلى ما يزيد عن 50 ألف ليرة؟ وما مصير إكمانيات المبيع الداخلية في هذه الحالة..

مؤسسة عمران المستجر الرئيسي للإسمنت العام، والمسوق له في السوق المحلية، أكدت أنها لم تعلم بخبر الرفع، ولم يتم التنسيق معها. وأشار معاون مدير المؤسسة سهيل اسمندر، إلى أن إكمانيات الإنتاج الحالية، لا تغطي أكثر من 30% من حاجة السوق المحلية، ومع ذلك فإن كميات مبيعات المؤسسة لا تتزايد مع ازدياد إنتاجها، ويشير إلى أن الأسعار النهائية لطن الإسمنت من المعامل العامة، سيقارب سعر طن الإسمنت المنتج لدى القطاع الخاص، والبالغ 47 ألف ليرة تقريباً.

خلال النصف الأول من العام الحالي 2016 أنتجت معامل المؤسسة الثلاث: 932 طن من الإسمنت، بنسبة زيادة عن وسطي إنتاج نصف العام الماضي 4% فقط، بينما بلغ إنتاج الكلنكر خلال النصف الأول من العام الحالي 1373 ألف طن، بزيادة 41% عن وسطي إنتاج نصف العام الماضي 2015. أما نسبة المبيعات التي تكون للإسمنت فقط، فقد بلغت 58% من المخطط، فالمؤسسة كانت تخطط للبيع من إنتاج العام الحالي، وجزء من السابق بمقدار: 1627 ألف طن، ولم يتم بيع إلا مقدار 938 ألف طن. بزيادة عن وسطي كميات مبيعات العام الماضي خلال الفترة ذاتها 10%.

رفع للسعر دون حسابات للسوق

يمكن القول بأن مؤشرات الإنتاج الفعلي في معامل الإسمنت الثلاث، تشهد تحسناً، ولكن هذا التحسن في قدرات الإنتاج، لا يترافق مع تحسن مماثل في قدرات البيع، والتسويق، بنتيجة رفع الأسعار بنسبة 62% خلال عام واحد! ويظهر هذا جلياً، من قدرات إنتاج الكلنكر المتوسعة، ولكن بالمقابل لم تتوسع قدرات طحن الإسمنت وإنتاجه بالمقدار ذاته! فقد ازداد إنتاج الكلنكر بنسبة 41% كما ذكرنا سابقاً، بينما لم تتزايد كميات إنتاج الإسمنت إلا بنسبة 4%، أما كميات المبيعات فقد ازدادت بنسبة 10% عن المبيعات المقدرة لنصف العام الماضي. إن رفع أسعار الإسمنت بشكل دوري، وزيادة ربح المعامل، قد يعطيها إمكانية

أيهما أجدى: سعر مرتفع أم منخفض؟!

استمرار رفع السعر سيفقد منتج الإسمنت العام ميزته التنافسية، مما قد يؤدي إلى تراجع المبيعات، وعلى المهتمين بمعامل الإسمنت العامة، أن يقدرُوا الجدوى الاقتصادية الفعلية، بالإجابة عن سؤال: أيهما أجدى، حصة قليلة من السوق، مقابل سعر أعلى؟ أم حصة أوسع من السوق مقابل سعر متوازن؟ على ما يبدو القرار في صناعة الإسمنت السوري، يرسو على الخيار الأول، ولكن دون دراسة فعلية، بل بشكل يبقى السعر متكيفاً مع ارتفاع التكاليف، وتحديدًا تكاليف الطاقة والكهرباء، التي لا يوجد من يخفّضها ويدعمها، بينما تبقى الأجور عنصر التكلفة الثابت الوحيد!

مصر: «ضربة ليبرالية عنيفة».. فكيف ترد؟!



بالضربة الواحدة نفذت مصر الجزء الأعظم من إملات صندوق النقد الدولي الاقتصادي، لتحرر سعر صرف الجنيه المصري، وترفع سعر الفائدة، وترفع أسعار المحروقات، في يوم واحد هو الخميس 4-11-2016، وسط أنباء عن رفع أسعار المواد التموينية الموزعة، ورفع قادم في تعرفه المواصلا العامة..

ومع هذا كله خرج الصندوق ليبارك، ولكن دون أن يؤكد توقيت ومصير دفعات قرض الصندوق البالغ 12 مليار دولار، وهو الغاية الحكومية المصرية المعلنة من وراء هذه الإجراءات. ولعل المؤسسة الدولية تنتظر لتبت في أمر القرض أن تقوم مصر بتنفيذ الإجراءات الأخرى مثل تسريح 2 مليون عامل في جهاز الدولة، كما تقول الصحافة المصرية.

الجنيه انخفض حتى موعد إعداد هذا التقرير بمقدار 32,3%، وسعر الصرف الرسمي 13 جنية مقابل الدولار، بعد أن كان 8,8 منذ أذار الماضي. أما في السوق السوداء فقد قارب 18 جنية للدولار.

لن تمتلك الدولة المصرية القدرة على التحكم في أثر تغيرات سعر الصرف على الأسعار في مصر، لأنها ليست مساهماً هاماً في السوق، ولا تمتلك كم البضاعة أو التجارة أو المؤسسات الكافية لتوازن الأسعار، لذلك لا أحد يعلم إلى أين سيصل ارتفاع مستويات الأسعار، التي أطلقت يدها، وتحديدًا مع تراقق القرار، برفع أسعار البنزين بنسبة 47% والسولار 30%، وغاز السيارات 45%، ومعدل ارتفاع 87% للغاز المنزلي لاستهلاك الشريحة الأدنى..

وبالمقابل رفعت الحكومة قيمة بطاقة الدعم للمواطن المصري بمقدار 3

جنيهاً «من 18 إلى 21 جنيهاً»، وبنسبة 1,6%!

وأخيراً رفعت الحكومة أسعار الفائدة، بمقدار 3 نقاط لتصل إلى 15,75% مما سيزيد عبء الديون العامة، والتي تبلغ 98% من الناتج المحلي الإجمالي المصري!

في مصر أكثر من 18 مليون يصفون فقرًا وفق الأرقام الرسمية، وسينحدر الكثير من المصريين إلى

جوارهم مع خطط التقشف الدولية، والتزام قوى الفساد والليبرالية المصرية بها.. فكيف سيتكيف هؤلاء كلهم مع خسائرهم السريعة الصادمة عبر موجة الربح الكبرى التي ستجنى من ارتفاع أسعار الأساسيات في مصر؟! وهل فعلاً ردة فعلهم، التي قد تصل لثورة جيع هي نتيجة غير محسوبة، أو أمراً ثانوياً؟! أم أنها هدف لمن

يريد أن يؤسس للفوضى في مصر؟! إن إجراءات صندوق النقد الدولي، لا يمكن أن تمر من دون رد فعل من المجتمع المصري، وتحديدًا إذا ما تم الذهاب، إلى المزيد منها وإلى قرارات تسريح العمال والرفع النهائي للدعم، فما الذي تحمله الأيام القادمة للبلد المثقل بعمق ارتباط أثريائه وقوى السوق فيه بالغرب، الذي يريد له الفوضى..

الصناعة الروسية.. أنشط معدل منذ أربع سنوات!

روسيا وتركيا..

تبادل بالعملة المحلية ومنطقة تجارة حرة



صرح وزير التجارة التركي، بولنت تفنكجي، لوكالة ربا نوفوستي الروسية يوم الأربعاء الفائت، أن روسيا وتركيا تعلمان على إنشاء منطقة تجارة حرة بينهما، كما أن بلديهما لا يزالان يستهدفان الوصول إلى تبادل تجاري بمائة مليار دولار سنوياً.

الجديد، والمهم، في المسألة، هو تأكيد الوزير على إمكانية التبادل بين البلدين بعملتيهما المحليتين، وهو الأمر الذي سيوسع في حال حصوله من المساحة العالمية التي يطرد الدولار منها تبعاً.

وفي إشارة لتحسن العلاقات الثنائية جرى خلال الأسبوع الماضي رفع الحظر الروسي جزئياً عن استيراد الفاكهة من تركيا، على أن تتبع هذه الخطوة جملة من الخطوات اللاحقة وصولاً إلى رفع الحظر نهائياً. وذلك طبعاً رهن لتطورات المواقف التركية، من جملة المسائل العالقة في المنطقة بما فيها المسألة السورية، كما سبق أن أفصح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.



أعلنت عليها حرب العقوبات، وحرب النفط. حيث يكفي القول: أن صناديق تمويل للصناعة والزراعة، جعلت قطاع التصنيع الروسي، من القطاعات القليلة عالمياً التي تحقق نمواً في ظرف الأزمة الحالي، وأوصلت روسيا إلى المنتج والمصدر الأكبر للقمح، ورفعت الطلب المحلي وإمكانات الاستهلاك في الاقتصاد الروسي، ليكون محفزاً للنمو عوضاً عن التصدير، ما استوجب أن تبقى معدلات التضخم وارتفاع الأسعار في المواد الأساسية في حدود دنيا، وهو ما تم، عبر تأمين المنتجات الروسية البديلة.

الدالة على مستويات تكثيف الإمكانات في القطاع، فإن عدد القوى العاملة يجب أن يعود إلى النمو في القريب العاجل. ولكن، لا يزال القطاع الصناعي يعاني من المفارقات الناجمة عن التضخم وإدارته: بين انخفاض أسعار المستهلكين النهائية من جهة، وبين ارتفاع أسعار المدخلات وتضخمها، حيث مشتريات قطاع التصنيع في أعلى قيم لها منذ أربع سنوات، ولكن بالمقابل تكلفة مدخلاته من المواد الأولية في أقل معدل لها خلال هذه الفترة أيضاً..

تدير روسيا المعركة الاقتصادية بخطوات واضحة المعالم، منذ أن

وقد أشار التقرير الصادر عن Market Economics بأن: «الصعود في قطاع التصنيع الروسي، انتقل إلى مستويات مرتفعة، حيث سجلت الأعمال زيادة في الإنتاج في السوق الروسية، وتوسع الطلبات».

الحافز الأعلى للإنتاج، هو الارتفاع المستمر في الطلب على البضائع في روسيا، للشهر السادس على التوالي. ومعدل نمو في الطلب الشهر الماضي هو الأعلى منذ 67 شهراً.

ويعد هذا التسارع المتزايد في الطلب المحلي الإجمالي في روسيا، معوضاً عن التراجع في طلبات التصدير العالمية، في ظل أزمة التجارة، والأزمة الاقتصادية العالمية.

كما يشير التقرير، إلى تغيرات في نوعية طلب العمل في التصنيع الروسي: «لا يزال هناك اختلاف بين القطاعات الداخلة في التصنيع حيث صناعات سلع الاستهلاك والسلع الوسيطة تسجل تقلصاً في عدد عمالها، بينما يزداد في المقابل التوظيف في شركات تصنيع السلع الاستثمارية الكبرى».

كما يضيف التقرير في تعقيبته على التكثيف الاستثماري الحاصل في القطاع وأثره على نمو التشغيل: «المؤشرات

سجل مؤشر نشاط المعامل في روسيا الشهر الماضي 10-2016، أعلى مستوى له منذ أربع سنوات.

تقنيات حصاد المياه في البادية السورية



تحت عنوان الجدوى المالية لتقنيات حصاد المياه في البادية السورية، قدم كل من الدكتورة عبير منلا حسن، والدكتور إسكندر إسماعيل والدكتور كامل شديد بحثهم في مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية.

العديد من الشجيرات الرعوية. يتم قياس كفاءة هذه الآلة بأربعين هكتاراً يومياً، ويجب الأخذ بالحسبان العوامل الأخرى الملائمة لتطبيقات حصاد مياه الأمطار جميعها مثل: كمية الهطول المطري وتوزيعه، وطبوغرافية الأرض ونوعية التربة، وعمقها والعوامل الاجتماعية-الاقتصادية المحلية والمؤسسية، التي يمكن أن تؤثر في نجاح هذه التقنية واستدامتها.

التوصيات

ينصح البحث باستخدام تقنية حصاد المياه بآلة الفاليري في البادية السورية، إذ أثبتت تفوقها على التقنيات الأخرى، كون أن نسب المنافع/التكاليف أكثر من الواحد في المعاملات جميعها، مما يؤكد أن تيار المنافع أو الإيرادات أعلى من تيار التكاليف نظراً لكفاءة الآلة العالية من حيث سرعة التنفيذ وقلة العمالة المطلوبة، والتكلفة المنخفضة للصيانة السنوية للحواجز الترابية، كما أن مدة استرداد رأس المال أقل بمقارنتها بالتقنيات الأخرى، ناهيك عن معدل العوائد الداخلية التي تجاوزت تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال في معظم معاملات حصاد المياه الآلي. بالإضافة إلى الجانب البيئي الذي تتجلى منافعها بتوافر المادة الجافة، أو المصدر الرعوي، وإعادة إحياء النظام البيئي بشكل متوازن، والحفاظ على التنوع الحيوي الذي تفوق قيمته الاقتصادية حدود التصور.

على تربية الأغنام كمصدر لرزقهم، علماً أن زيادة الفقر تزيد من استنزاف التربة والغطاء النباتي ومن ثم إلى زيادة مشاكل التدهور.

أهداف البحث

نتيجة للرعي الجائر وتدهور الغطاء النباتي، وقلة وتفاوت المعدل السنوي للأمطار، كان لا بد من اتباع بعض التقنيات التي تحافظ على الموارد المائية المطرية، لتخفف من فقدانها، ومن ثم من مشاكل التدهور. ومن أهم تلك التقنيات تقنية حصاد مياه الأمطار الآلي باستخدام آلة الفاليري فضلاً عن تقنيات أخرى كالباكستاني واليدوي، ومن ثم معرفة الجدوى المالية لهذه التقنيات ومقارنتها، ونشر التقنية الأكفا اقتصادياً في ظروف البادية السورية.

توصيف تقنية الفاليري

سمي نام حصاد المياه الآلي المستخدم في التجربة بتقنية الفاليري التي يمكن تعليقها في نهاية جرار هيدروليكي، وهذه الآلة قادرة على تشكيل التربة بأشكال مختلفة على عمق 80 سم، وذلك بإنشاء حواجز نصف دائرية على خطوط كنتورية لحصاد مياه جريان الأمطار أو التقاطها. تكون هذه الكونتورات مضلعة الشكل إما متواصلة أو متقطعة، ذات أرضة دائرية على مسافات متباعدة فيما بينها، ومن ثم تزرع ضمن هذه الأقواس

الأمطار بالأخاديد المنفذة بالجرار العادي والتي تدعى «باكستاني 6م» وكذلك «باكستاني 12م» الأمر عند مقارنتها بـ «يدوي 6م» و«يدوي 12م» إضافة إلى الشاهد.

ظروف البادية السورية

تتصف مناطق المراعي في البادية السورية بظروف جوية قاسية، وبندرة الموارد الطبيعية مثل المياه والتربة والغطاء النباتي، ويعد مستوى ندرة الموارد في مناطق البادية السورية من أعلى المعدلات في العالم، حيث يتفاوت بشكل كبير توافر مياه الأمطار بسبب الجفاف المتكرر، والذي يؤثر سلباً في كل من النباتات والتربة. فضلاً عن قلة الأمطار، فإن هناك ضياعاً شديداً لمياه الأمطار بالريان السطحي، إما عن طريق تبخرها، أو فقدها في تجاويف ملحية، ناهيك عن الرعي الجائر والمبكر، والذي سبب ضغطاً على المراعي بحمولات حيوانية تفوق طاقة المرعى في هذه المناطق، بالإضافة إلى فلاحية مساحات واسعة من أجود أراضي المراعي /الفيضات/ والتي تعد المخزن العلفي الأساسي للحيوانات ومصدر انتشار البذور الرعوية، وأصبحت تلك المراعي الطبيعية تعاني من تدهور خطير في غطائها النباتي وتناقص في الشجيرات والنباتات المستساعة رعوياً، الأمر الذي أدى إلى تدهور الأحوال المعيشية لسكان البادية لاعتمادهم بشكل رئيسي

يركز البحث بشكل رئيس على وصف نظام حصاد مياه الأمطار الآلي في المواقع الصغيرة، وتقويم ربحيته في موقعين تجريبيين من المراعي السورية «محسة في القريتين» والشيخ هلال في السلمية». نفذت هذه التجربة في خريف 2004 وتم الحصول على نتائج في ربيع 2007. وتعتمد بشكل رئيس على تشكيل خطوط كنتورية «على ارتفاعات متساوية» وأكتاف ترابية هلالية الشكل بمسافات بينية فيما بينها فضلاً عن زراعة بعض أنواع الشجيرات الرعوية المقاومة للجفاف «الرغل الملحي، الرغل السوري والروثة» ضمن تلك الأكتاف الترابية. وقد أجريت التجربة باستخدام عدة معاملات، وبأعداد متساوية من الشجيرات الرعوية المزروعة لكل معاملة، بهدف الاستفادة من مياه الجريان المطري الناجم عن التقنيات المتعددة من حصاد مياه الأمطار. تمت مقارنة تقنية حصاد المياه الآلي باستخدام آلة الفاليري مع التقنيات الأخرى، وذلك بالاعتماد على معايير الجدوى المالية من جهة، وعلى معدل المادة في النباتات الرعوية الناجمة عن كمية الأمطار المحجوزة ضمن تلك الأقواس، أو التشكيلات الترابية من جهة أخرى.

أظهرت النتائج تفوق تقنية حصاد المياه «الفاليري» بجميع المعاملات المتبعة «مستمر 12م»، «مستمر 6م»، «متقطع 6م» عند مقارنتها بتقنية حصاد

وجدتها

د. عرب المصري



هل الآبار

والقنوات الرومانية رومانية؟

تعتبر ما يسمى بالآبار الرومانية في البادية، من أهم الوسائل المتبعة في عملية حصاد المياه منذ العصور القديمة حتى الآن، حيث تم حفرها في مواقع تعترض مجرى سيول الأمطار وبأعماق مختلفة، وذلك بحسب كمية المياه المتوقع الحصول عليها في كل موقع، وحسب طبيعة التربة في المنطقة المراد الحفر فيها إضافة إلى دور الأيدي العاملة التي أنجزت العمل، وتسمى في كثير من المناطق بالـ «جب».

يعود تاريخ حفر الآبار الرومانية إلى العهد الروماني، أي أكثر من ألفي عام خلت، لكن الأبحاث الأثرية الحديثة تدحض مقولة رومانيته، فهي متجذرة في المنطقة، وهي ممارسة محلية، مما يجعل ارتباطها بالفترة الرومانية التزامناً لا يحق له أن يعطيه اسم الفترة. وهي تساهم في خدمة التجمعات السكانية، كسقاية الأغنام والشرب والاستخدام المنزلي، وتعتمد في الحصول على مياهها من الأمطار، وتعد من أهم طرق حصاد المياه العذبة، التي لا تزال الاستفادة منها قائمة حتى الآن، حيث تقع هذه الآبار في نهاية المسيلات المائية القصيرة وعلى أطراف الفيضات منها وأسفل سفوح الجبال والمنحدرات، لضمان استقبالها لمياه الأمطار وتخزينها لفترات طويلة نسبياً ما جعل منها وسائل مهمة لعمليات الاحتفاظ بالثروة المائية ذات الجريان السطحي، لاستخدامها من قبل سكان البادية. الأمر الذي يضمن لهم تأمين مسببات الحياة والطمانينة والاستقرار. وحسب بعض المصادر: أن هذه الآبار تتميز بجدرانها الكتيمة كونها مطلية بمادة الكلس الممزوج بالفخار، وقد تكون أحياناً مبنية بحجارة كلسية، أو بزلتية حسب توافرها في المنطقة. إضافة إلى أن معظمها محفور بالصخر بشكل مخروطي، وهي مزودة من الأعلى بمجرى حجري مائل باتجاه فوهة البئر، تصله بمجرى المسيل المائي المجاور والقريب بالإضافة إلى جرن حجري لسقاية المواشي، مع ملاحظة البلاطة الصخرية البازلتية التي تتموضع في قعر معظم هذه الآبار، لتستقبل سقوط الماء من الأعلى لمنع حت وتخريب أرضية البئر مع الزمن.

الإنشاءات المائية التي عرفت انتشاراً كبيراً في المنطقة آنذاك هي بلا منازع: الأقنية، وهي أنفاق تقع على أعماق قليلة من سطح الأرض وقد كان الهدف منها تجميع أكبر كمية من المياه الجوفية السطحية، لممارسة الزراعة المعتمدة على الري في المنطقة منذ القديم وذلك بفضل طبقة المياه السطحية والينابيع الارتوازية ذات الصبيب المنتظم وأنشئت هذه الأقنية في العهود البيزنطية، واستمر قسم منها في الجريان في العصور الإسلامية الأموية والعباسية. إضافة إلى أن هذه الأقنية التي تجمع الموارد المائية الضعيفة من منطقة ما، تنقودها إلى أراض أكثر خصوبة، وفرت للإنسان الحصول الثابت والمضمون على المياه الضرورية للزراعة المروية. هذه الأقنية ذات الاستخدام المحلي، تصرف طبقة المياه السطحية لقاع الوديان، وكانت تخصص لري بعض أجزاء الأراضي الطمية أو الفيضات الصغيرة، أو تستكمل تموين القرى بمياه الشرب في العهود القديمة، كما في العهود الحديثة، وكانت تنتهي هذه الأقنية إلى برك صغيرة.

هل ستهيمن الطاقة المتجددة على مصادر توليد الكهرباء؟



وغيرها من دول العالم يُعد خطوة كبيرة في الاتجاه الصحيح لحل مشكلة الطاقة التي نعاني منها. إذ يعتقد الخبراء أننا ربما لن نتمكن مجدداً من خفض غاز ثاني أكسيد الكربون الموجود في الجو إلى أقل من 400 جزء في المليون، لكن لا تزال الفرصة متاحة لوقف الضرر الذي سببناه لبيئتنا أو حتى عكس آثاره.

يدخل اتفاق باريس بشأن المناخ حيز التنفيذ في تشرين الثاني، وستعقد الدول المُنْتَان التي وقعت عليه اجتماعاً في نهاية الشهر لمناقشة مستقبله، في مؤتمر الأمم المتحدة السنوي للمناخ COP22. ولن يكون وضع الخطة الواردة في الاتفاق موضع التنفيذ أمراً سهلاً، وسيطلب بذل جهود عالمية.

الطاقة التي تحتاجها البلاد ليلاً. وكانت قد حققت إنجازاً كبيراً في النهار في كانون الثاني 2015، عندما أنتجت 54 في المئة من كهرباء البلاد عن طريق توربينات الرياح. يقول إيزبيلا تا: «إنه أمرٌ مدهش، فقبل بضع سنوات كان الناس يقولون إننا مجانين، لأننا نقول هذه الأشياء، كان مجرد حلم، لكنه أصبح حقيقة اليوم». لكنه غير مستعد حتى الآن للاكتفاء بما تحقق، فيضيف: «أعتقد أن الناس سيقولون إننا مجانين، لكنني متأكد تماماً، أننا سنصل إلى نسبة مئة في المئة في وقت ما».

جهود عالمية

إن التقدم الذي حققته إسبانيا

الاعتماد على الكربون، الذي ينتسب به لبيئتنا وربما عكس آثاره.

هدف ممكن

تهدف إسبانيا أن تصبح الرائدة عالمياً في مجال الطاقة المستدامة، عن طريق الحصول على مئة في المئة من الطاقة التي تحتاجها من المصادر المتجددة، وهو ما يُعد هدفاً ممكن التحقيق وفق ما يقوله ميغيل إيزبيلا تا، مدير شركة أكسيونا، المنظمة الإسبانية التي تراقب 9500 من توربينات الرياح في أنحاء العالم جميعها.

وتنتج إسبانيا حالياً من طاقة الرياح ما يكفي لتزويد الملايين من المنازل بالكهرباء يومياً. ففي تشرين الثاني 2016، استطاعت إنتاج الكهرباء الكافية لتوفير 70 في المئة من

حسام الماني

الأرقام لا تكذب!

أخذت الطاقة المتجددة تحرز تقدماً كبيراً خلال السنوات القليلة الماضية، ويشهد على ذلك تقرير لوكالة الطاقة الدولية، حيث يقول: إنه في عام 2015 «شكلت الطاقة المتجددة لأول مرة، أكثر من نصف صافي الإضافات السنوية لاستطاعة الطاقة، متجاوزة بذلك الفحم من حيث الاستطاعة التراكمية في العالم». ويبيّن التقرير أن النمو في الاستطاعة السنوية للطاقة المتجددة وصل إلى أعلى مستوى على الإطلاق، ويبلغ حوالي 156 جيجاواط. وقد تحقق هذا الإنجاز الكبير بفضل الإضافات القياسية لطاقة الرياح الشاطئية والخلايا الشمسية الكهروضوئية اللتين تساهمان بـ 63 جيجاواط و49 جيجاواط على التوالي.

ويشير التقرير أيضاً إلى: خفض تكاليف توليد الطاقة مع «أسعار منخفضة انخفاضاً قياسياً، وتعويضاتها على المدى الطويل، بحيث تتراوح بين 30 إلى 50 دولاراً لكل ميجاواط ساعي، في كل من محطات التوليد بالرياح والطاقة الشمسية. ويبيّن أحد الإحصاءات المذهلة على نحو خاص أنه في كل يوم يجري تركيب 500 ألف لوح شمسي في أنحاء العالم جميعها.

الصين في طليعة الطاقة النظيفة

قدّمت التغيرات في السياسة

أخبار العلم



استبدال البرمجيات الأجنبية بوطنية

كشف ديميتري بيسكوف، عن نية الحكومة الروسية حفز الشركات والمؤسسات الوطنية المختصة، على وضع برمجيات محلية مشيراً رغم ذلك إلى استحالة الاستعاضة عن البرمجيات الأجنبية كافة ببدائل روسية. العمل مستمر عموماً في روسيا على خلق قطاع برمجيات وطني، مع فهم حقيقة، أنه لا يمكن الاستعاضة عن البرمجيات الأجنبية ببدائل روسية أقل جدوى منها، بل استبدال الأجنبية بوطنية أكثر فعالية، أو تلك التي لا تقل شأنًا عن الأجنبية.

ولفت النظر إلى أنه من غير المقرر في روسيا الاستعاضة التامة عن الإلكترونيات الأجنبية بوطنية. هذا، وتعتزم شركة «روس تيليكوم» الروسية وفرعها «أر تي لابس» استبدال نظام التحكم بقاعدة البيانات في «الحكومة الإلكترونية» مع حلول العام 2018. من خلال وضع البرامج اللازمة للاستغناء عن برمجيات «LinkedIn»، و«مايكروسوفت» وغيرهما من الشركات الأجنبية الناشطة في حقل البرمجة.



معدن الموت

إذا شاهدت عن قرب مومياء «أوتزي» التي عثر عليها متجمدة في جبال الألب، ويعود عمرها لأكثر من 5 آلاف عام، ستلاحظ حتماً أن على الجلد بقعاً وقطعاً صغيرة باللون الأزرق. يبدو في البداية أن هذه التكاوين البلورية الغريبة التي تتخذ اللون الأزرق، هي جزء لا يتجزأ من جلد المومياء، جراء التجمد حتى الموت، أو بسبب كدمة أو صدمة، ولكنها في الواقع عبارة عن معدن يسمى الـ «vivianite» (الفيفيانيت، أو حجر الحديد الأزرق)، ويحدث هذا التشكيل في كثير من الأحيان للجثث التي تترك في بيئات غنية بالحديد.



في الحسكة أول شاهد على استخدام العجلة

عثر علماء الآثار من معهد علم الآثار لدى أكاديمية العلوم الروسية على أدلة حول استخدام وسائل نقل مدولبة «ذات عجلات» في القرنين الـ 33 - 32 قبل الميلاد. كان ذلك في شمال بلاد الرافدين. وقد عثر على نماذج لعجلات قديمة في محافظة الحسكة السورية. وجاء في بيان صدر عن المعهد، أن الحفريات أسفرت عن اكتشاف العديد من آثار عجلات تعود إلى القرنين الـ 33 - 32 قبل الميلاد. وكان فريق علماء الآثار الروس، يعمل في محافظة الحسكة السورية على مدى 22 عاماً، حيث درسوا معبد تل خزنة والقرى المحيطة به. وقد أنشئ المعبد في مطلع الألفية الرابعة قبل الميلاد، وظل قائماً حتى القرن الـ 27 قبل الميلاد. ولم يكن المعبد مركزاً دينياً فحسب، بل ومركزاً إدارياً أيضاً. وأثبت العلماء، أن الشعير كان نباتاً زراعياً رئيسياً في تل خزنة. وكان سكانها يتناولون لحم الخنزير والغنم والبقر. وأدت التغيرات في مناخ المنطقة إلى اختفاء الأشجار، التي حلت محلها شجيرات صغيرة. وتحولت المنطقة نفسها إلى صحراء. حدث ذلك حسب العلماء في القرن الـ 29 قبل الميلاد.

قتال الموصل: واشنطن لا تريد أن تلکم وجهها بسرعة..!



يواصل الجيش العراقي والشرطة الاتحادية التقدم باتجاه مدينة الموصل، بإسناد من قوات «التحالف الدولي» الذي تقوده واشنطن، وذلك وفق خط بياني بدأ متصاعداً بقوة من حيث الإنجاز، ومن ثم انخفض بعد أسبوعين من العمليات التي انطلقت في 17/ تشرين الأول الماضي..

■ فادي خضر

جملة من العوامل الفاعلة تؤثر على العملية العسكرية المتواصلة لتحرير مدينة الموصل العراقية، بعضها متعلق بخصوصية الموصل - من حيث مساحتها، وموقعها، وعدد سكانها، ومستوى التحصين الذي قام به تنظيم «داعش» الإرهابي داخل المدينة - أما الجزء الأهم من العوامل، فهو متعلق بالموقف الأمريكي من مسألة مكافحة الإرهاب في المنطقة، وبالتالي، سلوكه في كل من العراق وسورية.

المعركة أصعب مما تبدو

مع انتهاء الأسبوع الثاني من العمليات العسكرية، استطاعت القوات العراقية تحرير ما يقارب من 90 قرية وناحية محيطة بمدينة الموصل، لتصبح بذلك على مشارف المدينة، وسط أنباء عن تحركات حثيثة لـ «داعش» اتجاه مدينة الرقة السورية، تم وصفها بالهروب من معركة الموصل اتجاه «المعقل الأخير» في سورية، لكن تفاصيل ميدانية تؤثر إلى أن تنظيم «داعش» قد أعاد نشر قواته المقدرة بعشرات الآلاف، في مدينة الموصل بشكل أساسي.

في هذا السياق، أشارت صحيفة «نيوزايسيا» غازيتا الروسية إلى أن العملية ضد مقاتلي التنظيم، المتحصنين جيداً في مدينة مساحتها أكثر من 180 كم مربع، تعني استمرار المعارك لأشهر عدة، يرافقها سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين، حتى بوجود قوات مهاجمة مقدرة بين 60-80 ألف عسكري، وأن «داعش» استعد خلال أكثر من سنتين للقتال في المدينة، عبر إنشاء تحصينات هندسية، وأفاق، وخنادق مملوءة بالنفط، وكذلك بشبكة ألغام واسعة في الطرق والجسور والمباني وفي مداخل المدينة.

وفي السياق ذاته، يقول الخبير في مركز تحليل الاستراتيجيات والتكنولوجيات، مكسيم شيبوفالينكو، إن اقتحام الموصل سيكون صعباً للعراقيين والأمريكيين، لأنه يكفي النظر إلى ما يجري في حلب لتوقع صعوبة معركة الموصل، بمعنى أن المعارك ستكون شرسة جداً حتى إذا كانت تحصينات المدينة بسيطة.

هذه الصعوبات يرافقها استخدام «داعش»، لسكان الموصل كدروع بشرية، فبحسب الأمم المتحدة هناك 25 ألف مدني يستخدمهم التنظيم الإرهابي كدروع بشرية.

من هنا، يمكن فهم التباطؤ في إنجاز عملية تحرير الموصل عسكرياً، لكن المعوقات لا تقتصر على هذا الجانب

فقط، بالنظر إلى المعوقات السياسية المختلفة أمريكياً في إطار التهرب من مسألة «مكافحة الإرهاب» التي يبدو أن واشنطن أجبرت على التعاطي معها بفعل النشاط العسكري الروسي الجدي في هذا الصدد.

حسابات أمريكية معقدة

المتحدث باسم قوات «التحالف الدولي»، جون دorian، قال: إن «أكثر من 60 دولة تقدم الدعم اللوجستي للقوات العراقية في معركة استعادة الموصل من سيطرة تنظيم داعش»، مضيفاً أن «أكثر من 3 آلاف قتيلة أقيمت على معازل «داعش» منذ انطلاق العمليات التي كانت فعالة جداً مع مراعاة سلامة المواطنين إن وجدوا»..!

يحاول «التحالف» تكرار هذه الصورة بمساندة إعلامية واسعة، لإظهار مدى «شمولية العملية» العسكرية في الموصل، لكن النتائج التي حققها التحالف منذ حوالي عامين حتى اليوم باتت واضحة، وساعد على إظهارها النموذج الروسي في مكافحة الإرهاب بمستوى نتائج على الأرض، وإعطاء الروس إشارات متواترة حول اهتمامهم بالعملية العسكرية لمعركة الموصل، فواشنطن اليوم تحتاج موسكو حول التصريحات المتعلقة بوقوع ضحايا من المدنيين جراء العمليات العسكرية في الموصل، وواشنطن مستعدة/ مضطرة للنظر في المعلومات الروسية المقدمة، كما أن هيئة الأركان الروسية أعلنت أنها تراقب الوضع في الموصل وضواحيها

خطيراً من القيادة التركية في الفترة الماضية، نحن لا نريد مواجهة مع تركيا، لكن إذا فرضت علينا فسيوقع الأتراك الثمن غالباً». هذه التصريحات قابلها وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، بالتقليل من أهمية تهديدات العبادي.

وعلى الرغم من العرض الإيراني لوساطة بين حكومتي البلدين، إلا أن المسألة باقية حتى الآن فوق المنابر الإعلامية للطرفين، مع الحذر من الانزلاق نحو مواجهات عسكرية تعقد المشهد أكثر فأكثر.

وخلال الأسبوع الماضي، برز التقدم الأهم عسكرياً الذي أعلنت عنه القوات العراقية في 2/ تشرين الثاني، والمتمثل بالاقتراب من بلدة حمام العليل (15 كم جنوب الموصل)، وسيطرتها على قرى عدة قرب البلدة.

وذكرت القيادة المشتركة في بيان أن قطعات الفرقة 15 حررت قرى الخفسان وقطبة القريبة من حمام العليل. فيما استطاع جهاز مكافحة الإرهاب، اختراق حدود المدينة من شرقها، وصولاً إلى مبنى محطة تلفزيون الموصل، في ضاحية كوكجلي.

من جهة أخرى، أعلنت قوات «الحشد الشعبي» المساندة للجيش والشرطة، أنها حررت قرية أم عظام وقرية خبيرات غرب الموصل، وتركزت قوات «الحشد» على المناطق المحيطة بتلعفر، المهمة نظراً لإشرافها على طرق إمداد «داعش» بين الموصل والرقة، حيث استطاعت تحرير عين شلهوب، وباتت تحاصر منطقة تل السيف الأثري غرب الموصل.

حيث تجري عملية «مكافحة الإرهاب»، وتقول على لسان رئيسها، الجنرال فاليري غيراسيموف: أن العسكريين الروس يتابعون كل ما يجري هناك لحظة بلحظة، بواسطة الأقمار الصناعية الاستطلاعية، والطائرات دون طيار.

توحي هذه الأجواء بزيادة الضغوط على الولايات المتحدة في مسألة مكافحة الإرهاب، انطلاقاً من سلوكها المشبوه في العراق منذ ظهور «داعش»، وصولاً إلى الضغوط المستمرة المتعلقة بالطرح المستمر من قبل روسيا لتشكيل «جبهة عالمية واسعة لمكافحة الإرهاب» تحت مظلة الأمم المتحدة..

لا يعني هذان الحدان «سلوك واشنطن المستمر حتى الآن، والنموذج الروسي لمكافحة الإرهاب» بأية حال من الأحوال عجز واشنطن عن المناورة والمماطلة، لكن ليس إلى تلك الحدود المأمولة سابقاً من طرف الإدارة الأمريكية، باستمرار عمليات مكافحة الإرهاب لعشرات السنين، طالما أن «البراءة» الأمريكية من تهمة المماطلة مقرونة بإنجاز عملية تحرير الموصل، التي تعني إزالة أحد أسباب وجودها العسكري في المنطقة.

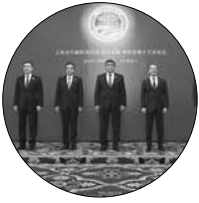
تركيا تحاول وتحاول!

في هذه الأثناء، اعتبر رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، في مؤتمر صحفي، يوم الثلاثاء الماضي 1/ تشرين الثاني: أن حكومته حريصة على علاقاتها الدبلوماسية مع تركيا، لكنها ستتصدى لأي اعتداء، مضيفاً أن «هناك تصعيداً

توحي الأجواء
بزيادة الضغوط
على الولايات
المتحدة في
مسألة مكافحة
الإرهاب انطلاقاً
من سلوكها
المشبوه في
العراق منذ
ظهور «داعش»

الصورة عالمياً

«جغرافيا» إيران ومواجهة النيوليبرالية



• استضافت

العاصمة

القرغيزية،

ببشكيك،

يوم الخميس

3/تشرين

الثاني، اجتماع

رؤساء وزراء منظمة

«شانغهاي» للتعاون، الذي هدف لدعم
تكاملاً المجموعة، وبحث في إنشاء مشاريع
جديدة بين الدول الأعضاء.



• نقلت قناة «إن

بي سي» عن

الشرطة

الأمريكية،

أن اثنين من

رجال الشرطة

قتلوا بهجوم من

قبل مجهولين يوم

الأربعاء 2/تشرين الثاني في مدينة دي

موين بولاية أيوا.



• قتل 30 مدنياً

على الأقل

بينهم نساء

وأطفال

بغارة جوية

شنها حلف

شمال الأطلسي، يوم

الخميس 3/تشرين الثاني، في ولاية فنندوز
شمال أفغانستان، وفقاً لوكالات أنباء عدة.



• أعلنت هيئة الأركان

العامة للقوات

المسلحة

الروسية أن

الطيران

الأمريكي

قصف قبل

أيام أحياء

سكنية بوسط

مدينة حمام العليل جنوبي الموصل، مما

أدى إلى سقوط ضحايا وإلحاق أضرار بأحد

المساجد.



• وصف الرئيس

التركي، رجب

طبيب أردوغان،

أقراض البلدان

النامية من

المؤسسات

العالمية العالمية-

كصندوق النقد الدولي

والبنك الدولي، وغيرهما- بنموذج جديد من

الاستعمار والعبودية.



• تبنى تنظيم

«داعش»

الإرهابي،

عملية

اغتيال شرطي

وسط مدينة

قسنطينة الجزائرية،

يوم الجمعة الماضي، لتصبح بذلك أول

عملية إرهابية يتبناها التنظيم في

الجزائر.



تعاونت روسيا

وإيران دائماً، حتى

في عهد الشاه رضا

بهلوي، الذي أزيح

من السلطة بعد

«الثورة الإسلامية»

في عام 1979

بقيادة الخميني،

وكانت توجد بين

إيران والاتحاد

السوفييتي مشاريع

صناعية مشتركة،

كما اشترت طهران

المعدات العسكرية

السوفييتية بشكل

متواصل.

■ وائل سعد

المصالح المشتركة..
والتباينات الضيقة

إلى أنه في موضوع السلاح، إنما يقدم جانب الحسابات الاستراتيجية على عامل الربح. إلا أن مجرد مثل تلك الإشاعات، قد تستثير بعض الرؤوس الحامية في المنطقة. أما إيران- بوصفها قوة إقليمية كبيرة ذات فاعلية دولية- فإنها في حالة من المنافسة الشديدة مع هذه الدول، وتقريباً في حالة مواجهة عسكرية مع السعودية.

وفي الوقت نفسه، فإن موسكو حساسة للغاية اتجاه محاولات الغرب مفاجمة التناقضات بين روسيا وإيران، واللعب على هذا الوتر، ويرون أن ذلك يهدف إلى تدمير الشراكة بين روسيا وإيران وتحفيز عداء إيران تجاه روسيا وشركائها، من خلال التقارير الإعلامية التي تركز مثلاً، على عامل «المنافسة» المفترضة بين روسيا وإيران.

طريقان أمام إيران

تقف إيران اليوم فيما يبدو عند مفترق طرق مهم جداً، فخلال فترة الحصار الاقتصادي الغربي واسع النطاق على النشاطات الاقتصادية الإيرانية، كانت إيران تلجأ إلى «الاقتصاد المقاوم»، المعتمد بشكل رئيسي على تعزيز الصناعة المحلية، وتطوير القدرات العسكرية، وربما ليس من باب المغالاة القول أن ذلك كان السبب الأساسي في توصل إيران إلى حل ملفها النووي بالطريقة التي حل فيها.

أما اليوم، وبعد ترقب رفع العقوبات الاقتصادية عنها، فإن إيران أمام استحقاق كبير ونادر، يتوقف عليه الوضع اللاحق لإيران. في الواقع، تلو بعض الأصوات الإيرانية التي تنادي بشعارات ليبرالية اقتصادية، وانفتاح واسع على الغرب، وفيما لو نحت إيران هذا المنحى، فإنها لن تؤثر على علاقاتها مع موسكو فحسب، بل حتى إمكانية تعزيز مكانتها كقوة إقليمية ذات إطلاة دولية ستكون مهددة، وعليه، يبقى الخيار الأنجع أمام القيادة الإيرانية هو تعزيز العلاقات شرقاً، ومواصلة العمل على مسألة «الاقتصاد المقاوم»، مع المساهمة الفاعلة في تخفيف حدة التناقضات الإقليمية.

لدى روسيا وإيران مصالح متباينة في قضايا محددة. إذ تعمل كل من روسيا وإيران لتقاسم موارد بحر قزوين، وتستند وسائلهما على الرغبة في الإبقاء على أهم مناطق النفط والغاز في الإقليم. لدى روسيا وإيران أهداف مشتركة في مكافحة الإرهاب، في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وعلى كل حال، تهدف الدولتان إلى تعزيز العمليات العسكرية والسياسية من أجل الحفاظ على توازن القوى، بما يخالف المصلحة الأمريكية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك بعض الأصوات داخل إيران تسعى إلى التقارب مع الغرب، وهذا لا يساعد، بل يؤثر، على العلاقات مع روسيا. وهناك من يرجع سبب عدم تحويل قاعدة «همدان» الجوية إلى قاعدة قابلة للاستخدام المتواتر من الطائرات الروسية، إلى ميل بعض الدوائر الضيقة في طهران نحو عدم استفزاز الجانب الأمريكي بشكل كبير.

كما كشف الصراع في سورية، عن بعض الاختلافات في النهج بين روسيا وإيران، على حد سواء في الجوانب السياسية والعسكرية، وهذا على الرغم من الالتزام المشترك بدعم الجيش السوري، والمؤسسات السورية، والحفاظ على جهاز الدولة قائماً.

الحقيقة، أن روسيا- بوصفها قوة دولية كبرى- لا تقيم وزناً كبيراً للخلافات الإقليمية التي تراها، من منظور استراتيجي، أنها ذات طابع مؤقت، قابل للتحكم فيه، لا سيما عبر المشاريع الاقتصادية الكبيرة، التي من شأنها أن تجرف الخلافات الضيقة بعيداً. وبناءً على ذلك، تريد روسيا مثلاً: تطوير العلاقات مع دول الخليج العربي جميعها، بما في ذلك في مجال التعاون العسكري المدروس. وعلى سبيل المثال، أثناء زيارته الأخيرة إلى موسكو، يقال: إن ملك البحرين قد ناقش إمكانية توريد أنظمة الصواريخ المضادة للطائرات «S-400» الروسية المتطورة، وهو ما قد لا يقبل به الجانب الروسي، نظراً

من السداج الحديث عن العلاقات الروسية- الإيرانية، كما لو أنها بدأت بمجرد نجاح «الثورة الإسلامية» في إيران، إلا أنه في الواقع، وفي الحسابات الاستراتيجية التي كان يعمل على أساسها الاتحاد السوفييتي، يمكن القول: أن إيران لم تكن بعيدة بشكل مطلق عن السوفييت حتى في أكثر مراحلها تبعية لواشنطن. حتى أنه في عهد الشاه، حيث كانت طهران الحليف الرئيسي للولايات المتحدة، حرص الاتحاد السوفييتي، من بين مشاريع عدة، على بناء مصنع كبير لتصليح المركبات المدرعة «باباك» مثلاً، والذي يستمر عمله حتى اليوم.

«الثورة» بدأت بعلاقات مشحونة

خلافًا للاعتقاد السائد، بعد «الثورة الإسلامية» أصبحت العلاقات أكثر تعقيداً، بدءاً من الانسحاب الإيراني بعد فترة وجيزة من قيام الثورة الإسلامية 1979 من المادتين 5 و6 من المعاهدة السوفييتية الإيرانية عام 1921، والتي كانت مهمة جداً بالنسبة لموسكو، والتي تتضمن الالتزامات المتبادلة لحظر وجود القوات الروسية والإيرانية داخل أراضي بعضهما. لكن التعاون استمر في المجالات المختلفة حتى خلال حالات المناقشات الإيديولوجية الحادة بين موسكو وطهران.

اليوم، هناك موجة جديدة من التعاون الروسي الإيراني، وهذا أثار غضب واستياء الغرب، ولكن خلافًا لما هو شائع، فإن معظم هذه المشاريع هي ذات طبيعة اقتصادية. وبالطبع، إن كلاً من روسيا وإيران تقفان في موقف مشترك مناهض للهيمنة الأمريكية في العالم، كما هناك مواقف مشتركة متعلقة بالملفات السورية واليمنية، وحتى في ملف النووي الإيراني، وقد استخدمت القوات الجوية الروسية القاعدة الجوية الإيرانية «همدان» في شهر آب الماضي، ومع ذلك، فإن العنصر الاقتصادي من التعاون لا يزال يأخذ البعد الأكثر أهمية.

يبقى الخيار

الأنجع أمام

القيادة الإيرانية

هو تعزيز

العلاقات شرقاً

ومواصلة العمل

على مسألة

«الاقتصاد

المقاوم» مع

المساهمة

الفاعلة في

تخفيف حدة

التناقضات

الإقليمية

الحل اليمني مقرر.. والتنفيذ معلق على ملفات أخرى



■ وائل نمر

يعرض المبعوث الدولي إلى اليمن، اسماعيل ولد الشيخ أحمد، مبادرته الجديدة على أطراف الصراع اليمني، متضمنة بعض الطروحات التي تلاقي رفضاً من جانب حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي، كونها تتضمن البحث في موضوع الرئاسة من حيث التمثيل والصلاحيات.

تعاطت القوى السياسية الموجودة في صنعاء، من «أنصار الله»، و«حزب المؤتمر الشعبي»، بحدة أقل مع مبادرة ولد الشيخ، وتوقفت كما جرت العادة في المبادرات السابقة عند مسألة أولويات الخطة، وترتيبات التنفيذ والضمانات المقترحة في الخطة.

مواقف حيال المبادرة

حسب التسريبات التي تناقلتها وسائل إعلام عديدة، فإن الخطة تتضمن الاعتراف بالرئيس عبدربه منصور هادي، «رئيساً انتقالياً بسلطات محدودة»، واختيار نائب جديد للرئيس بتوافق الأطراف السياسية جميعها. كما تضمنت المبادرة تشكيل لجنة عسكرية وأمنية عليا، تتولى الإشراف على الانسحاب من المدن وتسليم الأسلحة الثقيلة، ومن ثم تشكيل حكومة وحدة وطنية بالمانصة بين «أنصار الله» وحلفائها، و«الحكومة الشرعية» وحلفائها من جهة أخرى.

وتنص المبادرة أيضاً على تعديل مسودة الدستور الاتحادي، وفقاً للتوافقات التي تمت خلال مؤتمر الحوار الوطني. وبالعوموم، فإن المبادرة تأتي من روح قرار مجلس الأمن رقم 2216 الخاص بالآزمة اليمنية، والذي يعد المرتكز لهذه المبادرة وما سبقها، لكن تبدو مسألة بحث مسألة الرئاسة هي الجديد في هذا الصدد.

وفي عرضه لردود الأفعال حول المبادرة، قال ولد الشيخ في جلسة خاصة لمجلس الأمن الدولي حول

اليمن: إنه «ما من سلام دون تنازلات، وما من أمن دون توافقات»، واعتبر أن اليمنيين باتوا رهينة قرارات سياسية شخصية بعد 18 شهراً من الحرب، معرباً عن قلقه من تدهور الوضع الاقتصادي الذي يفاقم الأزمة الإنسانية. يبدو الموضوع أبعد من الارتهان لتوجهات سياسية محددة في اليمن، بالنظر إلى التدخلات الخارجية الكبيرة في الساحة اليمنية، حيث أن المبادرات المتكررة حتى الآن تتضمن محتوى متقارب بشكل كبير، أي أن الحل اليمني أصبح منجزاً بالمعنى النظري إلى حد بعيد، لكن تبقى القضية رهناً بارادة الأطراف التي تحمل علناً على عاتقها مسؤولية حل النزاع في اليمن، وفي مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا، ومعهما السعودية المستمرة في تسعير الصراع.

في هذا الصدد، يمكن القول فيما يخص السعودية، أنها تعيش بعقلية رانجة ضمن الأوساط السياسية في المنطقة، حول الرهان على التغيرات في الإدارة الأمريكية، وأن الانتظار حتى وصول الرئيس الجديد في الولايات المتحدة هو ضمن الأولويات، قبل الشروع بأية خطوات جدية في هذا الملف أو ذاك. وعليه، فإن مبادرة ولد الشيخ الأخيرة لم تلق اهتماماً كبيراً من الجانب السعودي الذي يكثف قصفه الإعلامي حالياً على سير المعارك في اليمن.

بريطانيا خلف الكواليس

بالعودة إلى الدراسات المتعلقة بتاريخ اليمن السياسي في القرن الماضي، لا تخلو أية دراسة من التطرق إلى دور بريطانيا في الحروب الأهلية المتعاقبة،

تضمنت المبادرة تشكيل لجنة عسكرية وأمنية عليا تتولى الإشراف على الانسحاب من المدن وتسليم الأسلحة الثقيلة ومن ثم تشكيل حكومة وحدة وطنية

إياها إلى التخلي عن إشرافها على الملف اليمني في مجلس الأمن الدولي. وقال تشوركين - في معرض اجتماعات المجلس حول الوضع في اليمن يوم 31/تشرين الأول الماضي - أن بريطانيا التي تعد عادة مشاريع قرارات وبيانات حول اليمن، لا يمكن أن تشرف على هذا الملف في مجلس الأمن الدولي، بسبب مصلحتها في استمرار الحرب، مشيراً إلى أن لندن منذ شهر آذار لعام 2015، صدرت أسلحة إلى المنطقة يقدر ثمنها بما يقارب 5 مليارات دولار. وأضاف تشوركين أن دولاً جديدة تستعد الآن للانضمام إلى مجلس الأمن الدولي، ومن الممكن أن يتولى أحد الأعضاء الجدد في المجلس الإشراف على الملف اليمني في مجلس الأمن الدولي.

بغض النظر عن تقييمات المستشرقين في هذا الإطار، وتبدو بريطانيا الأكثر خبرة في زرع وتنشيط الفوالق السياسية والاجتماعية في المنطقة، وتستفيد من هذه الميزة في الاستحواذ على دور وازن في الملف اليمني، حتى أنها «تتصدر» إلى جانب الولايات المتحدة مسألة حل النزاع اليمني تحت مظلة مجلس الأمن. هذا الدور المبطن لبريطانيا وغير المفيد في حل الأزمة اليمنية، لم يكن مثار نقاش طوال الأزمة، بحكم التصور السعودي للمشهد. لكن الأزمة الدبلوماسية مؤخراً بين روسيا وبريطانيا، دفعت بالمندوب الروسي في مجلس الأمن، فيتالي تشوركين، إلى وصف بريطانيا بالمستفيد الأكبر من الحرب الدائرة في اليمن، داعياً

أي «إصلاح» ممكن في لبنان؟

ميشال عون رئيساً للبنان، بعد عامين ونصف من الفراغ الرئاسي الناتج عن التجاذبات الحاصلة بين القوى السياسية في البلاد، وفي المنطقة والعالم. في الشكل، كانت الدفعة القوية لعون، من «تيار المستقبل» صاحب أكبر كتلة نيابية في البرلمان اللبناني، على أن يستحوذ «المستقبل» بدوره على رئاسة الحكومة. فهل يشهد لبنان التغيرات التي يطرحها عون في مشروعه الإصلاحية؟

■ كمال سميد

لم تطل الاستشارات النيابية أكثر من يومين، قبل أن يكلف الرئيس اللبناني الجديد يوم الخميس 3/تشرين الثاني، رئيس الوزراء الأسبق، سعد الحريري، بتشكيل الحكومة الجديدة، بعد حصوله على أصوات 112 نائباً من أصل 126 خلال الاستشارات التي قام بها الرئيس عون.

يردد التيار السياسي الذي يمثله ميشال عون: أنه يحمل مشروعاً إصلاحياً، ويأمل في قدرته على ضمان استقرار البلاد، أمناً وسياسياً، فإلى أي مدى يمكن أن ينجح في تغيير واقع يزداد سوءاً من النواحي السياسية والاقتصادية؟

على المستوى الداخلي، وبعيداً عن العوامل الإقليمية والدولية الفاعلة في المسألة، فإن وصول عون إلى الرئاسة، قد مرّ عبر منظومة المحاصصة السياسية الطائفية، ولذلك فهو مضطر لإيجاد توافقات مع الكتل النيابية التي أوصلته إلى منصبه، ومن المحتمل أن يحاول إحداث تغييرات سياسية من داخل هذه المنظومة، في مواجهة مع كتل الفساد داخل أجنحة 8 و14 آذار، لكن السؤال: هل يمكن ذلك دون مواجهة منظومة التحاوص ذاتها؟

من جهة أخرى، فإن عون يدرك الكم الهائل من المهمات التي تنتظره على الصعيد الاقتصادي، فهو رئيس لدولة الـ70 مليار دولار دين! وشوارع لبنان طافحة بالنفايات، وبتعطيل سلسلة الرتب والرواتب، وبفضية المياومين، والكهرباء، أي جملة من القضايا التي لا تزال تلقى ممانعة شرسة من قوى الفساد اللبناني أمام حلها. فهل يستطيع عون بمفهوم «الإصلاح»، وضمن توافقاته مع الكتل الأخرى الوصول إلى حلول لتلك المشكلات؟



جزء كبير من اللبنانيين يتربح بحذر خطوات عون الإصلاحية ذات الخطوط العريضة حتى الآن، ليبقى السؤال المطروح برسم التحركات التي سيقوم بها الرئيس الجديد في المرحلة المقبلة، لا سيما في القضايا التي قد تشكل مرحلياً نقطة توافق بين عدد كبير من الكتل السياسية، كقانون الانتخاب المعتمد على النسبية.

المؤكد أن إصلاح هذه المنظومة السياسية المتهاككة، وما تنتجه من سياسات اقتصادية - اجتماعية تساهم في إفقار الغالبية الساحقة من اللبنانيين، بات أمراً عصياً بالمطلق. لكن في المقابل، وبوجود استحالة إصلاح النظام السياسي اللبناني، هل سيكون عون جزءاً من جبهة جديدة ضد الفساد، من أي مكان، مستفيداً من حالة السخط الاجتماعي المتفاقمة في لبنان؟

ماذا وراء استحضار «كي جي بي» صهيونياً؟



وتوقيتها، والأسماء الواردة فيها، تشير بوضوح إلى ميل لدى قادة كيان العدو نحو «تصفية» خصومهم السياسيين في الداخل المحتل. حيث بدأ لافتاً أن المتهمين في عمليات التجسس المفترضة جميعهم هم إما مسؤولين سابقين انضموا إلى عداد المعارضة القائمة للحكم اليميني الصهيوني، وإما أسماء معروفة تلعب اليوم دوراً واضحاً في رفض السياسات الداخلية للحزب الحاكم في كيان الاحتلال. وعليه، يبدو استحضار الـ«الكي جي بي» في هذا السياق ليس أكثر من مناورات سياسية يتناوب على استخدامها كل من «اليمين- اليسار» في كيان الاحتلال، حيث تتمحي الحدود الفاصلة المفترضة بينهما بمجرد أن يتعلق الحديث بالكيان كيان.

الصهيوني، وقائد في جهاز «الشاباك». ولم تنشر الصحيفة اسمي هؤلاء ولا نوعية العلاقة التي أقامها مع الروس. وتصف الوثائق رجل «الشاباك» باسمه الحركي «مالينكا»، وأنه «كما يبدو قائداً كبيراً في شعبة التجسس المضاد في الشاباك». وتذكر القائمة اسماً حركياً هو «بجان»، ولم ينشر اسمه الحقيقي، ولكن الصحيفة تقول إنه مهندس روسي تم تأهيله كجاسوس وزرع في الجيش الصهيوني، حيث احتل منصباً مركزياً في مجال البنى التحتية، واطلع على الكثير جداً من الأسرار العسكرية، وبعد تسريحه من الجيش تولى مناصب عليا في الاقتصاد.

لماذا ذلك كله؟
المؤكد أن طريقة إصدار التحقيق،

يبدو استحضار الـ«الكي جي بي» في هذا السياق ليس أكثر من مناورات سياسية يتناوب على استخدامها كل من «اليمين- اليسار» في كيان الاحتلال

كختاي، وهو مهندس تولى منصباً بالغ السرية في الصناعات الجوية لكيان العدو، وكان على صلة بتطوير طائرة «لافي»، إلا أن كختاي نفى الأمر، مؤكداً أنه «غير مرتبط أبداً بهذا الموضوع».

كما برز اسم غريغوري لوندن، الذي عمل في مشروع صيانة وتحديث محركات دبابة «ميركافا» في القائمة. ويعد لوندن نموذجاً لمن تم ضبطهم واعتقالهم. فقد اعتقله «الشاباك» في العام 1988، وحكمت عليه المحكمة بالسجن. كما يظهر في القائمة أيضاً اسم رجل وزارة الخارجية والاقتصادي، زئيف أفني، الذي اعتقلته سلطة العدو في العام 1956، بعد أن ثبت أنه عميل للـ«كي جي بي». وهذه هي المرة الأولى التي يشار فيها إلى اسمه في وثيقة تتعلق بـ«كي جي بي»، حيث يشار إلى حجم المواد التي بعثها والضرر الذي ألحقه بـ«إسرائيل».

وبحسب الوثائق، فإن أفني نقل لمندوب الـ«كي جي بي» في بلغراد في العامين 1955 و1956 وثائق تحوي شيفرات الاتصالات الصهيونية في أوروبا، إلى جانب معلومات كثيرة عن عملاء الموساد في أوروبا. وتشمل القائمة ثلاثة صحافيين، أحدهم أفيفا ستين، من مجلة «هولام هزي»، ولم تنشر الصحيفة إسمي الصحافيين الآخرين، لكن ذكرت أن أحدهما كان يعمل في ديوان الرئيس الأول للكيان، حاييم وايزمان. أما الصحافي الثالث فذكر فقط اسمه الحركي، وهو «تموز»، وقد وصفته «يديعوت» بأنه «نجم صاعد في سماء الصحافة»، ومقرّب من الحزب الحاكم «مباي»، وتم تجنيده للـ«كي جي بي» في العام 1965، من دون أن يعلم الروس أنه عميل مزدوج للـ«شاباك» أيضاً. أما العملاء من ذوي الرتب العالية الذين تجسسوا لصالح الـ«كي جي بي»، فهم جنرال في الجيش

■ إعداد: مالك موصلي

يأتي تقرير الصحيفة الذي أعده رونين بيرغمان، بالاعتماد على وثائق سوفياتية وصلت إلى بريطانيا في العام 1992، مع عميل روسي فار هو فاسيلي ميتروكين. وتشير الوثائق إلى أن سنيه وفر للاستخبارات السوفييتية معلومات هامة عن السياسة الخارجية الصهيونية.

وكان سنيه المصدر الرئيسي لتقارير نقلتها السفارة السوفياتية في تل أبيب العام 1992 إلى موسكو. وأشارت إلى تبعية وزير الخارجية حينها، موشي شاريت، للولايات المتحدة، وتفاصيل حول طبيعة علاقته بواشنطن.

تفاصيل التحقيق: أحزاب وقوى وشخصيات رفيعة

ومن بين المساسة الذين تعاونوا مع جهاز الاستخبارات السوفييتية، يبرز اسم، يعقوب ريفتين الذي خدم كعضو كنيست عن حزب «مبام» في السنوات 1949-1965. وهو نقل للروس بشكل دائم وثائق سرية صهيونية، بينها وثائق مصدقة بأنها باللغة السرية. في المقابل، شدد الوزير السابق، إفرام سنيه، على أن علاقات والده مع الروس كانت علنية، ولم تتعلق بنقل معلومات سرية.

وذكر التحقيق اسم عضو الكنيست، أليعزر غرانوت، وهو من حزب «مبام». وقد خدم غرانوت كعضو في لجنة الخارجية و«الامن» في الكنيست، وكأمين عام لحزبه. ويذكر التحقيق أيضاً اسم يعقوب فاردي، وهو من قيادات حركة «هشومير هتسغير»، وكذلك اسم شلومو شملي، عضو اللجنة المركزية للحزب «الشيوعي الإسرائيلي».

وتشير «الوثائق» إلى أن المخابرات السوفياتية تمكنت من تجنيد صموئيل

كشفت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الصهيونية خلال الأسبوع الماضي عما قالت أنه هوية المسؤولين الذين جندهم جهاز الاستخبارات السوفييتي «كي جي بي» للعمل لصالحه. وضمت القائمة أسماء حركية، وأوصاف، وأسماء حقيقية، ومن بينهم أحد أبرز قيادات «الهاغاناه»، موشي سنيه، والد الوزير السابق إفرام سنيه.

حشد «الناتو» بوصفه أداة قمع..!

وواضح للعيان، حيث تثبت العديد من الحالات في دول أوروبا المشاركة في التصعيد الأمريكي على الحدود الروسية، أن العمليات العسكرية التي تحشد لها هذه الدول هي سلاح فعال بشكل كبير في وجه حركات المعارضة الراقضة لمنطق التبعية للولايات المتحدة، والتي تطالب يومياً بتغييرات اقتصادية وسياسية من شأنها أن تلجم وطأة الأزمات التي تعيشها أوروبا. شاعت أم أبت الدول الأوروبية أن تعترف بذلك، إلا أن الوقائع وموازن القوى الدولية، باتت تؤثر إلى أن هناك طوق نجاة وخلص وحيد لدول أوروبا المنهكة، وهو: أن تعيد التفكير في طبيعة علاقاتها مع روسيا، لأن المزيد من الالتزام بمشروع الولايات المتحدة بات يعني ضمناً المزيد من تحمل الآثار الكارثية الناجمة عن هذا المشروع.



بالحشد لمواجهة «العدو» المزعوم المشترك، ذلك أن الحشد العسكري يحفز الصناعة، ويشكل عنصراً فعالاً في قمع المعارضة داخل هذه الدول التي باتت تفتك فيها الأزمات الاقتصادية الاجتماعية بشكل جلي

الناتو ويصفها بـ«الدفاعية»، تنتقل بالتدريج إلى خانة التصعيد العدواني أحادي الجانب، بهدف إشعال الحرب وزعزعة أمن أوروبا. وأشارت الصحيفة الترويجية إلى أنه توجد أطراف معنية بشكل مباشر

يمثل اعتداءً على الدول الأخرى الأعضاء جميعها، موضحة في الوقت ذاته أنه لا توجد أية مؤشرات توجي بتحضير روسيا للاعتداء على أي بلد عضو في الأطلسي. وعليه، فمن الواضح أن الإجراءات التي يتخذها

■ سمد خطر

واعتبرت صحيفة «Steigan» blogger» النرويجية أن هدف بلدان الناتو من نشر 4 آلاف جندي على الحدود مع روسيا، هو ليكونوا جاهزين للالتحاق بقوات «الرد السريع»، المكونة من 40 ألف عنصر من دول الناتو المجاورة لروسيا. ومن صور التصعيد غير المسبوق، قرار لندن إرسال 800 عسكري إلى الحدود الروسية، وتعهده برلين- للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية- بإرسال قوات إلى حدود روسيا، بالإضافة إلى قرار نشر 330 جندياً أمريكياً في الترويج التي نات بنفسها عن أي انخراط عسكري ضد روسيا حتى في ذروة الحرب الباردة.

ونشرت الصحيفة لتصريحات قادة الناتو المتكررة وتأكيدهم أن أي اعتداء على بلد عضو في حلفهم،

يعتبر خبراء دوليون أن نشر حلف «شمال الأطلسي- الناتو» لقوات إضافية في دول أوروبا الشرقية قرب حدود روسيا، يؤكد أن «الناتو» إنما يستعد لأكثر تصعيد عسكري، عبر حشد القوى العسكرية منذ انتهاء الحرب الباردة.

ركّز الاجتماع الثالث عشر لمنتدى «فالداي» على مناقشة تحول النظام الدولي العالمي والتفاعل بين القوى العالمية الثلاث: الولايات المتحدة وروسيا والصين. إن تشكيل «عالم الغد» هو الموضوع الرسمي لمنتدى فالداي، والذي بدأ يوم 25 تشرين الأول في مدينة سوتشي الروسية.

منتدى «فالداي»: النظام العالمي يتحوّل



■ بقلم: فلاديمير كوروف
إعداد: رنا مقداد

إن كنا لا نتفق بشكل كلي مع الآراء الواردة فيما يلي، نشير بدايةً إلى أن الأزمة الرأسمالية وعمقها سيكون لهما عواقب تتجاوز مسألة تعدد الأقطاب فقط، ما يجعل من قرارات السياسيين عوامل ثانوية - وليست أساسية كما يرد في بعض الآراء - بالمقارنة مع ما تفرضه الظواهر الموضوعية.

بشكل تقليدي، يجمع «فالداي» الخبراء والأساتذة والمسؤولين السابقين والدبلوماسيين من أنحاء العالم المختلفة، وينظر إليه على أنه إحدى منصات المناقشة الأكثر نفوذاً في روسيا. أما الموضوع العام لاجتماع «فالداي» الـ 13 هذا العام يأتي في الوقت المناسب تماماً، في وقت يخضع العالم فيه حالياً لعملية تحول.

هناك تحرك في الحدود الدولية، وتحول في إدارة المؤسسات العالمية المسيطرة، وتغيير في التحالفات ومراكز القوى العالمية. خلال الجلسة الأولى في «فالداي»، ناقش المشاركون: المشاكل التي تنتج عن هذه التحولات، والهيكل المتغير لـ «عالم الغد». ووافق معظم المشاركين في المنتدى على أنه هناك ثلاث قوى في العالم: الولايات المتحدة والصين وروسيا. واللاعبون الثلاثة لديهم رؤاهم الخاصة حول آلية تغيير النظام العالمي الحالي. ولأن موضوع «عالم الغد» هو أحد أهم الأسئلة في الشؤون العالمية، فإن السؤال يبرز كذلك اليوم هو: كيف ستكون العلاقة بين هذه الدول الثلاث؟

وهذا يشمل: العلاقات الأميركية الروسية، والصينية الروسية، والأميركية، والتي سيكون لها أثر كبير مباشر على شكل التحول لهذا النظام العالمي الحالي، والذي سيحدد بشكل أوسع كيف سيبدو «عالم الغد».

الولايات المتحدة

متنت التحالف الروسي الصيني وحسب رؤية البروفيسور، جون ميرشماير، من جامعة شيكاغو، والمعروف برؤاه الواقعية الجديدة للنظام العالمي، والذي يرى أن حالة الشؤون العالمية التي تنتقل من وحيد القطب إلى متعدد الأقطاب والرؤى حول عودة القوى السياسية الكبرى، فإن السنوات الأخيرة أجبرت الولايات المتحدة على مواجهة تحديين لهما بعد كبير، روسيا والصين اللتان تضعان بشكل طبيعي قيوداً على قواها العالمية، بحيث سيكون لهذه القيود تأثير على شكل النظام العالمي الجديد.

في الحقيقة، فإن ميرشماير يدفع بالقول إلى أن العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين سيتم تحديدها من خلال العلاقات الأميركية الصينية والعلاقات الأميركية الروسية، حيث أن الصين تنمو بشكل قوي جداً وتستثمر نظام التنافس العالمي مع الولايات المتحدة. ويجري هذا التنافس في ظل تنامي الشحن الجاري في العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة، فبشكل أساسي، قامت الولايات المتحدة باستنزاف النخب في روسيا، الأمر الذي أدى إلى فشل في تقدير جهود روسيا المشروعة، والدفع بحلف «الناتو» إلى

التوسع شرقاً. هذا الأمر أدى إلى تغيير في ديناميكية الأمن.

وفي كل خطوة استنزافية قامت بها الولايات المتحدة، كانت تدفع، من حيث تدري أم لا، إلى تمتين العلاقات الروسية الصينية بشكل واضح، حيث أن حالة الاستعداد التي كانت تبديها واشنطن إزاء إحدى الدولتين، كانت تنعكس بشكل آلي إلى روابط أوثق فيما بينهما.

وحسب مارشماير، فإنه من المقدر للعالم أن يكون مكاناً للتنافس الدائم بين القوى الكبرى في العالم، وهذا أمر لا مفر منه، وسيجري التعاون بين هذه القوى بالاعتماد بشكل كبير على رجاحة عقل قادة البلدين، والقرارات التي يتخذونها، حسب تقدير الباحث.

العودة إلى «مجموعة العشرين»؟

في المقابل، يقول رئيس الوزراء الأسترالي السابق، كيفين رود: أن لعبة محصلتها صفر ليست حتمية والتعاون بين القوى العالمية هو ممكن - ولكن ذلك يعتمد إلى حد كبير على الزعماء وقراراتهم.

وقال أنه لا يتفق مع ميرشماير، وكلامه حول استحالة التوفيق بين مصالح القوى العظمى التي تتعارض مع بعضها البعض، ويؤكد: أن القادة لديهم القدرة على التوفيق، وبالتالي تغيير الوضع الراهن.

وبشير رود إلى أن الزعماء قادرون أن يختاروا طريقة الأداء، «فمقدار

مخاطر أية مواجهة كبرى بين القوى الكبرى في المستقبل، فقد اقترح كراكانوف: تعزيز دور وأهمية الأسلحة النووية في النظام العالمي الجديد لأنه، وبحسب كراكانوف، فإن هذا الاتجاه هو الذي أنقذ البشرية من كارثة خلال فترة الحرب الباردة، وهذا الأمر مازال يعمل على إنقاذ العالم اليوم، بوصفه عامل ردع.

الصين لن تمارس سلوكاً أمريكياً

من جهتها، تفسر رئيسة لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشعب الوطني الصيني، السيدة فو ينغ، «إحجام الصين» عن اتخاذ موقف أكثر تشدداً على الصعيد العالمي بالقول: «ترى الصين أن هيمنة الولايات المتحدة على النظام العالمي تعتبر نوعاً من الفوضى، ولذلك فهي تظهر عدم الرغبة في تبني ذلك. فلماذا يتعين على الصين أن تكرر الأخطاء التي قامت بها الولايات المتحدة؟ من هنا نتبين أن رؤية الصين لعالم الغد تحمل العديد من القواسم المشتركة مع روسيا».

وتلمح ينغ إلى أن الصين عموماً، تدعم النظام العالمي القائم حالياً، مع دور مؤسساتي رائد للأمم المتحدة فيه. وفي الوقت ذاته، تشير ينغ إلى أن هذا الأداء يحتاج إلى تحسين، وهي ترى سبباً مفتاحياً لهذا التحسين من خلال جعل النظام الحالي أكثر شمولاً، وجعله مكاناً تؤخذ فيه مصالح الدول جميعها بالاعتبار.

أوجه الشك تجاوزت مقدار الأمور الأكيدة»، مما جعل النظام القائم أقل أمناً واستقراراً. ويقترح رود: أنه يمكن تثبيت هذا الوضع، حيث يشير إلى أن أحد الاحتمالات لجعل العالم يعمل بشكل أفضل، من خلال دور أكبر لمجموعة العشرين، حيث يعمل اللاعبون الأساسيون على تطوير اتفاقيات استراتيجية حول أداء النظام العالمي.

تقليم المخالب الأمريكية

بدوره، يرى عميد كلية الاقتصاد العالمي والشؤون الخارجية للمدرسة العليا للاقتصاد البروفيسور، سيرجي كراكانوف: أن عالم الغد سوف يعتمد على شروط الاقتصاد حيث سيادة الدول ووحدة أراضيها متضمنة مع أخذ مصالحها بعين الاعتبار.

ويقول أيضاً: إن النظام العالمي الجديد الذي ينشأ حالياً سيتسم بالتعددية السياسية، وحق كل دولة في اختيار نهجها الخاص في التنمية. وحسب كراكانوف، هذا ما قامت به روسيا والصين في السنوات الأخيرة - تغيير نظام العالم وحيد القطب المفروض من قبل الولايات المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة مع موسكو، ومعالجته بصلاية. وفي الواقع، إن ظهور التكتلات الاقتصادية والسياسية الضخمة، مثل تلك التي يتم تشكيلها حالياً من قبل روسيا والصين في أوراسيا، فإنها تساهم في هذا التغيير.

ومن أجل اعتماد خيار يهدف إلى كبح

العلاقات

الأميركية

الروسية،

والصينية

الروسية،

والصينية

الأميركية

سيكون لها

أثر كبير مباشر

على شكل تحول

النظام العالمي

الحالي والذي

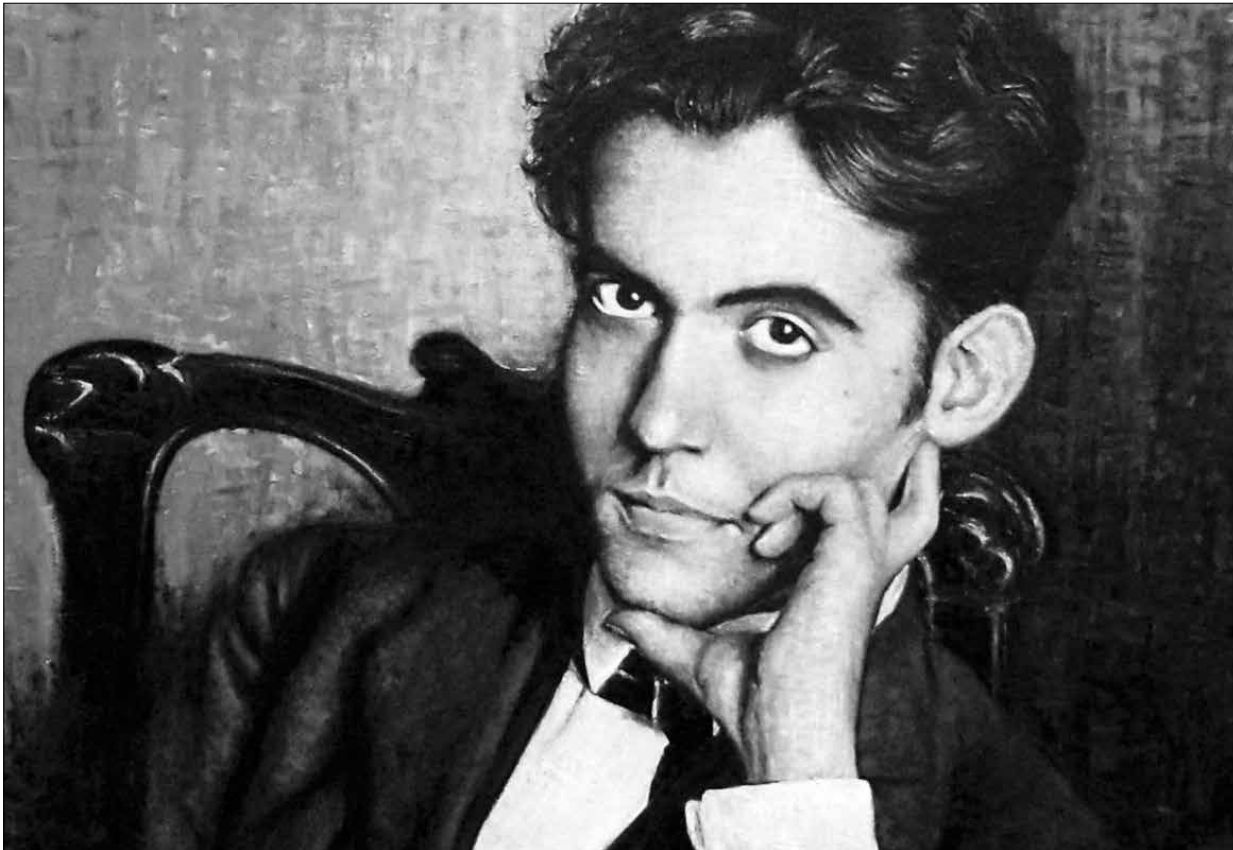
سيحدد بشكل

أوسع كيف

سيبدو «عالم

الغد»

أنا أدافع عن ابتسامتي



■ آلان داود

هؤلاء الكبار، كانوا أبناء المدرسة الواقعية الاشتراكية في حقول الفن والإبداع المختلفة، وياتوا جزءاً من الذاكرة الجمعية للبشرية، حيث ترجمت أعمالهم إلى اللغات الحية جميعها، وقدمت على أهم المنابر العالمية، ليشكلوا معاً ظاهرة تاريخية ثقافية، تعتبر امتداداً للوعي الإنساني الجديد.

من أجل الفرخ نموت

فيديريكو غارسيا لوركا 1898-1936 هو واحد من أعظم الأسماء في الشعر الإسباني المعاصر، فقد تحول إلى أسطورة بعد اغتياله التراجيدي مع بداية الحرب الأهلية الإسبانية. ظهرت إبداعاته مع الفرقة المسرحية الجامعية التي أسسها عام 1919، وأبدع أسلوباً جديداً في الشعر الشعبي عام 1928 من خلال قصائده: «قصائد الأغنية المعلقة، الديوان العجري» المتأثرة بالغناء الأندلسي القديم وهو ما ميزه عن غيره، اغتيل على يد الفاشيين قرب غرناطة عام 1936 تاركاً أعمالاً في المسرح الهزلي والتراجيدي والدراما والشعر.

سألوه مرة: لماذا تمارس السياسة؟
أجاب: ببساطة أنا أدافع عن ابتسامتي.

قال في قصيدة له:

لقد عشنا من أجل الفرخ

ومن أجل الفرخ نناضل

ومن أجل الفرخ نموت

فلا يرتبط الحزن أبداً باسمنا

المفتون بسحر الشرق

بيير باولو بازوليني 1922 - 1975

شاعر وصحافي ومخرج سينمائي ورسام، وواحد من كبار المفكرين الإيطاليين في القرن العشرين، ترك أثراً كثيرة في الشعر والسينما والمسرح والرواية، تميز بأعماله التي تنتقد المجتمع البرجوازي ونمط المعيشة الاستهلاكي الذي ساد إيطاليا بعد الحرب العالمية الثانية.

بدأ بازوليني بكتابة الشعر في عمر السابعة، وألهمته الطبيعة الخلابة لمدينة كاساريا، وساعدته تنقلاته في توسع قراءاته للآداب والشعر.

بعد فصل الصيف في كاساريا في عام 1941 نشر بازوليني وبنفخته الخاصة، مجموعة من قصائده الشعرية. وأصبح رئيس تحرير لمجلة الغريال، ولكنه فصل من العمل بعد صراع مع المدير الذي يؤمن بالنظام الفاشي. سافر بازوليني إلى ألمانيا وساعدته هذه الرحلة في اكتشاف حالة الثقافة الإيطالية المعارضة في تلك الحقبة. وأدى ذلك إلى إعادة

التفكير في رأيه حول السياسة الثقافية الفاشية، والتحول تدريجياً إلى الموقف الشيوعي.

كان بازوليني مفتوناً بسحر الشرق، صور أفلاماً سينمائية كثيرة في سورية واليمن والمغرب. قتل في ظروف غامضة عام 1975.

قال بازوليني ذات مرة منتقداً أسلوب حياة الطبقة الوسطى: ما الذي غير البروليتاريين والذين أدنى منهم وحولهم إلى برجوازيين صغار؟ إنها الثورة الاستهلاكية التي حطمت العالم.

دائرة الطباشير القوقازية

برتولد بريخت 1898 - 1956 شاعر وكاتب ومخرج مسرحي ألماني. يعد من أهم كتاب المسرح في النصف الأول من القرن العشرين. كما أنه من الشعراء البارزين.

هرب من ألمانيا عام 1933 ثم هرب عام 1941 من الدانمارك من القوات الألمانية التي كانت تتوغل في أوروبا، فهرب إلى سانتا مونيك في كاليفورنيا، وهناك قابل العديد من المهاجرين الألمان الذين فروا من الدولة النازية، التي بدأت تمارس القهر والاعتقالات ضد المعارضين، وتفرض اضطهاداً وتحرق كتب الأدباء التي لا ترضى عنهم. وكانت كتب بريخت من الكتب التي أحرقت.

وهناك في أمريكا لم يكن بريخت

راضياً عن الأوضاع الاجتماعية والأخلاقية في أمريكا. وفي عام 1947 حوكم برتولد بريخت في واشنطن، وفي عام 1948 عاد إلى الوطن ألمانيا، ولكن لم يسمح له بدخول ألمانيا الغربية، فذهب إلى ألمانيا الشرقية، حيث تولى هناك في برلين الشرقية إدارة المسرح الألماني. ثم أسس في عام 1949 مسرح «فرقة برلين». وتولى عام 1953 رئاسة نادي القلم الألماني. وحصل عام 1954 على جائزة ستالين للسلام. وقد أثر هذا المسرح على المسرح الألماني في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وظل بريخت يعمل في هذا المسرح حتى وفاته في عام 1956.

من مسرحياته: أيام كوميون باريس، دائرة الطباشير القوقازية، البؤس والخوف في الرايخ الثالث وغيرها. قال بريخت ذات مرة: لا يستطيع الكتاب أن يكتبوا بالسرعة التي تشعل فيها الحكومات الحروب، فالكتابة تحتاج إلى بعض التفكير.

عشرون قصيدة حب وأغنية يانسة

بابلو نيرودا 1904 - 1973 من أبرز شعراء تشيلي في القرن العشرين، بدأ بالكتابة منذ 1919 بأسماء مستعارة، بعد اندلاع الحرب الأهلية الإسبانية واغتيال لوركا تحدث نيرودا عن هذه الجريمة الكبرى قائلاً في مذكراته:

الحرب الإسبانية غيرت في شعري، وقد بدأت بالنسبة لي باختفاء شاعر. سرعان ما عزل من منصبه كقنصل في مدريد، وأسس حلف تشيلي للدفاع عن الثقافة، انتخب نائباً في البرلمان عام 1945 وانتسب إلى الحزب الشيوعي فصدر أمر باعتقاله، ظهر في الاتحاد السوفيتي في المؤتمر الأول لأنصار السلام.

من أهم دواوينه: النشيد العام، أشعار القبطان، مائة قصيدة حب، عشرون قصيدة حب، وأغنية يانسة وغيرها. قال نيرودا ذات مرة: أتذكرك مثلما كنت في الخريف الفائت. قبة رمادية وقلب هادئ. في عينيك تتقد أسنة الشفق. وتسقط الأوراق في مياه روحك.

مجنون الزا

لويس أراغون 1897-1982، شاعر وروائي ومحرر فرنسي، من أنصار الحزب الشيوعي لمدة طويلة، نشط ضد الحرب الفاشية دفاعاً عن الثقافة، سجن خمس مرات بسبب كتابة قصيدة «الخطوط الأمامية الملتهبة» عمل فترة من الوقت محرراً في صحيفة الأومانييتيه «الإنسانية».

من أعماله في مجال النقد: أحاديث الغناء الجميل، بحث في الأسلوب والثقافة والإنسان، من أجل واقعية اشتراكية. وفي الشعر: نار الفرخ، قلب كسير، مجنون الزا. وفي الرواية: فلاح باريس، المسافرون على عربة امبريال، أجراس مدينة بال.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0932848985	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبوحامضة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	مهند دليقان	0991586731	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقه	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 04/ 11/ 2016» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/ 12/ 2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03/ 12/ 2011

فرنسا والمسلمون: هل هي حقاً «مشكلة اندماج»؟



طالعنا شبكة BBC البريطانية يوم 31 تشرين الأول الماضي بعنوان مثير للقاء أجرته مع الكاتب والروائي الفرنسي- المغربي الطاهر بن جلون.. يقول العنوان: «الطاهر بن جلون: مسلمو فرنسا فشلوا في الاندماج»

■ مهند دليقان

ربما تكفي هذه الجملة المقطوعة من سياقها لشحن حملة شعواء على الروائي، بوصفه أحد ركاب القطار الذي يستقله أمثال أمين معلوف، والذي لم «ينتبه» كثيرون أية وجهة يبغي حتى «أشربهم» إياها معلوف بالملقعة «لدى ظهوره في مقابلة على تلفزيون صهيوني. إن العودة إلى سياق المقابلة، سيظهر أن الجملة المشار إليها لم تقتطع من سياقها فحسب، بل وتم تحميلها معنى معاكساً تماماً لما أراده الرجل! فإلى جانب أن لغته الخطابية ركيكة بعض الشيء، لا شك أن حياة طويلة في فرنسا واستخداماً مستمراً للفرنسية لن يمر دون أثر على اللغة الأصلية، خاصة وأن بن جلون يؤلف رواياته وأشعاره بالفرنسية.

وبالإضافة إلى هذه المسألة فإن الجملة اقتطعت من موضع تلا حديث الكاتب عن سوء سلوك الحكومات الفرنسية المتعاقبة مع الفرنسيين المسلمين، ما يعني أنه كان يقصد تحميل مسؤولية «عدم الاندماج» للحكومات الفرنسية، وليس للمسلمين كما تشي الجملة المقطوعة. وفي الأحوال كلها، ليس جديداً على BBC هذا النوع من التحايل.

قد يبدو مما تقدم أننا سنتلزم هنا صف الدفاع عن بن جلون، ولكن الواقع أننا لسنا بوارد الدفاع عنه أو الهجوم عليه أو تقييمه، فعدا عن أن تقييم مشروع كمشروع بن جلون مسألة صعبة ومعقدة تستحق الوقوف عندها بلا شك، فإن ما نحاول التركيز عليه هنا هو جانب محدد ضمن طريقة تفكيره يشترك فيه مع آخرين غيره. ومما يعبر عن ذلك الجانب، هي: مطالبته المتكررة لمسلمي فرنسا بالتظاهر بعد كل حدث إرهابي يضربها للتعبير عن رفضهم لذلك العمل، وهي الدعوة التي كررها في مقابله المشار إليها.

وبما أن ما نحن بصده هو: تقييم جانب جزئي محدد لا تجربة بأكملها، فإن العبارة التي وردت على لسانه وحررتها «بي بي سي»، والتي يريد بها تحميل السلطات الفرنسية المسؤولية، قد تسمح لنا بافتراض حسن النية في مناقشة فكرته عن الاندماج، وضمناً مطالبته لمسلمي فرنسا بالتظاهر ضد الإرهاب. على أن حسن النية هذا دونه مطالبات عديدة، كحصوله على

تفك عن الاتساع، حتى وإن كانت نسبة كبيرة ضمنها هي من السود، إلا أن شركاء هؤلاء في البؤس هم من البيض، والآخرين الذين يقفون ضمن حدود ما يسمى «طبقة وسطى»، هم أيضاً مهمشون وإن بصورة أقل، ويتهدهم اليوم تهمة أشد.

إن محاولات إعادة تفسير الوقائع المختلفة، انطلاقاً من الأفكار وحدها، انطلاقاً من النصوص والعقائد و«الهويات» «هذه الكلمة السمجة التي باتت مدخلاً لتفريق المهمشين والمظلومين في الوقت الذي تزعم فيه الانتصار لهم»، إن هذه المحاولات كلها تصب في طاحون الظلمة.

ربما بين النتائج التي يمكن للمرء تسجيلها في الزمن المفصلي والقاسي الذي نعيشه، هي أن فترات كهذه لا تحتل أفكاراً بين بين، فالأفكار إما ثورية وإما رجعية، بالأخص تلك الأفكار التي تزعم انتصارها للمظلومين ووقوفها في صفهم، في حين أن مفاعيلها وتطبيقاتها تصب حقيقة في شردمتهم وتجنيدهم أعداء لبعضهم البعض.

وهل نحكم على بن جلون بهذا الحديث؟ ذلك أقل ما في المسألة أهمية.

«غير إسلامي» فإن الإبل سترد دماً لا ماء! لماذا؟

هنالك حقاً مشكلة «اندماج»، وليس علمياً رفض وجودها. ولكن فلنقف لحظة لنسأل: من هم غير المندمجين؟ وما الذي يعنيه عدم الاندماج؟ اليس عدم الاندماج مرادفاً مسخوفاً لتعبير التهميش؟ التهميش بما يتضمنه من معان اقتصادية واجتماعية وثقافية؟

وفقاً لهذا الفهم، فإن «غير المندمجين» ضمن المجتمع الفرنسي ليسوا مسلمين فقط، وليس عرباً أو أفارقة فقط، بل هم شريحة طبقية واسعة الانتشار يوحدتها التهميش ويفرقها «عدم الاندماج» بصيغته «الدينية- الحضارية» التي يحلو للبعض إعلاء شأنها فوق كل شيء.

فلننظر المثال الأمريكي، «البيض والسود»، ألم يغد الأسود بطلاً أوحداً في حالات كثيرة لآلاف الأفلام الهوليوودية، وألم يغد بطل ملاكمة عالمياً، ولاعب سلة محترفاً، ومغني راب شهيراً، بل وحتى رئيساً! ولكن هل «اندماج» السود؟ ها هي أحداث كارولينا وغيرها تعيد التذكير بواقع الحال، والأهم أن الأرقام الاقتصادية تعيد التأكيد أن شريحة المهمشين لا

ليس عدم الاندماج مرادفاً مسخوفاً لتعبير التهميش بما يتضمنه من معان اقتصادية واجتماعية وثقافية؟

جائزة غونكور الفرنسية، وتوشيح ساركوزي له بوسام الشرف من رتبة ضابط، وحديثه العلني عن تعاونه مع وزير الدفاع الفرنسي بغرض العمل على دمج المسلمين، كما تروسه جمعية ترعاها الدولة الفرنسية للمسلمين الفرنسيين.

أيأ يكن الأمر، «فلندخل التجربة دون أن نهاب الشرير»، ولنفترض أن مسلمي فرنسا نزلوا الساحات معبرين عن رفضهم للإرهاب، لا بد أن لفعل من هذا النوع تأثيره في الضغط على الرأي العام الفرنسي وتاريخ بعض أحداث ذلك، العنصرية. ولكن حتى لو حدث ذلك، ألا يستطيع الإعلام الفرنسي والغربي عموماً أن يقب المشهد بترويج كيف لـ«جريمة شرف» ارتكبت في إحدى الضواحي الفرنسية؟ أو بوثائقي قصير عن كيفية تجنيد داعش أو سواها لشبان فرنسيين مسلمين؟ وغيرها من الوسائل التي لا حصر لها؟

سيقول قائل محققاً: وهل يعني ذلك الاستسلام للطريقة التي تجري بها صناعة وعي الفرنسيين؟ بالطبع لا. لكن «القربة إياها مقطوعة»، والنفخ فيها بلا طائل... فطالما يجري الحديث عن «اندماج» إسلامي ضمن مجتمع